حكومة اقليم كوردستان
وزارة التخطيط

خطة التنمية لأقليم كوردستان
للسنوات
2019-2015

اربيل
2014

حكومة أقليم كوردستان
وزارة التخطيط

خطة التنمية
لأقليم كوردستان
للسنوات 2015-2019

اربيل
2014

كلمة وزير التخطيط

برز التطور التنموي في اقليم كوردستنان للفترة بعد 2003 بوضوح في زيادة التنوع في الإنتاج المحلي لصالح القطاعات الاقتصادية، فقد حقق الدخل القومي خلال السنوات الست الماضية طفرة نوعية باتجاه الزيادة من حوالي (4373) مليار دينار إلى (30,224) مليار دينار بالأسعار الجارية، ، وبمعدل نمو مركب 38.3 % للمدة 2003-2012 وبالأسعار الجارية وارتفع إجمالي الناتج المحلي من حوالي (2419) مليار دينار إلى حوالي (27,600) مليار دينار خلال الفترة نفسها، وبمعدل نمو مركب (61%)للمدة2004-2012 وبالأسعار الجارية، وزاد متوسط نصيب الفرد منه من (0.524) مليون دينار إلى (5.280) مليون دينار .

وبعد ان اطلق حكومة اقليم كوردستنان / وزارة التخطيط (رؤية اقليم كوردستان نحو المستقبل 2020) ارتأت وزارة التخطيط أن تتبنى منهج خطة التنمية لاقليم كوردستان لترجمة تلك الرؤيا ، حيث قامت الوزارة بأعداد أول خطة تنموية شاملة متعددة السنوات (خمسية) تستند على رؤية مستقبلية واضحة وتحليل شامل للواقع، وفق منهجية علمية، والتي من المؤمل بعد إقرارها أن تعتمد في التنفيذ للسنوات الخمس القادمة، ولتكون مرجعية واضحة في دراسة واقتراح المشاريع الاستثمارية والتنموية، وفي إعداد وإقرار الميزانية الاستثمارية السنوية، متجاوزين بذلك التأخير والإجراءات المطولة المعتمدة في ظل الأساليب التقليدية السائدة، والتي تكون مرتبطة بالحاجات الآنية من ناحية، وبالميزانية العامة السنوية للحكومة من ناحية أخرى، وبالتالي يعتمد إقرار تلك المشاريع على إقرار الميزانية سنوياً.

إن هذه الخطة تختلف شكلاً ومضموناً عن الخطط السنوية، فقد استند في إعدادها على التجارب الناجحة لبعض الدول، وعلى مجموعة من الوثائق والتقارير الدولية والإقليمية والوطنية والتي ترد في مقدمتها الأهداف الإنمائية للألفية، والعهد الدولي، وخطة التنمية الوطنية للحكومة الاتحادية، واستراتيجية تخفيف الفقر، وتقرير حال التنمية البشرية في العراق، وغيرها، إضافة إلى المسوحات الوطنية العديدة التي من أهمها المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة العنقودي والمتعدد الأبعاد.

كما أن هذه الخطة من ناحية أخرى ذات أبعاد ومضامين استراتيجية مترابطة، تشمل كل القطاعات المجتمعية (الاقتصادية والاجتماعية) وبأفق زمني يمتد إلى خمسة سنوات قادمة، تهدف بشكل أساسي إلى تسريع عمليات التنمية في الإقليم، والارتقاء بمستويات رفاهية الإنسان فيه هدف التنمية النهائي ووسيلتها الرئيسة، كما تمثل في الوقت ذاته، مدخلاً واقعياً وحقيقياً نحو تحقيق التنمية المستدامة للإقليم.

الدكتور علي سندي
وزير التخطيط
رئيس اللجنة العليا لاعداد الخطة

المقدمـــــــــــــــة

ان الهدف الرئيسي الاول للتخطيط هو رفع معدل النمو العام , بالشكل الذي يساعد على تحقيق تنمية حقيقية ,تمثل في زيادة متوسط دخل الفرد, بأن يكون معدل النمو العام أعلى من معدل الزيادة السكانية , هذا بالاضافة الي الحفاظ على استمرار ارتفاع معدلات النمو, من اجل الحصول التركم المطلوب لتوسيع القاعدة الاقتصادية التي تسهم في النمو التلقائى للدخل القومي . ولا يخفى أن تحقيق هذا الهدف يتطلب المحددات الاقتصادية او محددات الدخل اي تخطيط الاستثمار و الاستهلاك , وتخطيط الاستثمار يتطلب تحديد الانشطة و ترتيبها حسب اولويات معينة,تترتب على أساس حاجة الاقتصاد اليها من جهة و اسس التقييم المتفق عليها من جهة اخرى ثم تقدر احتياجاتها من رأس المال و العمالة و السلع الوسيطة ..... الخ. ويتبع ذلك دراسة وسائل التمويل و امكانية وسائل الادخار .

توفر الخطة اطارا سياساتيا استراتيجيا يحدد التوجهات والاولويات لحكومة اقليم كوردستان في المرحلة القادمة , متفق عليها بين جميع الشركاء القطاع الحكومي , والقطاع الخاص . كما توفر وبشكل خاص اطارا ناظما وموجها لعمل المؤسسات الحكومية وتدخلاتها التنموية, وتوفر اداة للتوزيع الامثل للموارد المتاحة او المتوقعة , واستخدامها بطريقة شفافة وكفؤة وفعالة , تساهم الي الاستقرار المالي , وتفعيل النهج التنموي المستدام و بما يضمن التكامل و التناسق في تنفيذ الاستثمالرات والتدخلات المختلفة بكفاءة وفعالية , بشكل يؤدي الي التقدم والنمو بطريقة عادلة.

إن هذه الخطة لم تقتصر في معالجتها للشأن التنموي على الاستثمار الحكومي فقط، إنما اعتبرت القطاع الخاص (المحلي والخارجي) شريكا أساسيا في عملية التنمية وتتوقع أن يساهم في تأمين الاستثمارات المطلوبة لتحقيق رؤى وأهداف هذه الخطة. وقد تم تشخيص القطاعات والأنشطة والفعاليات التي يمكن للقطاع الخاص المحلي والخارجي الاستثمار فيها. كما تبنت الخطة الدعوة إلى تعزيز الإدارة اللامركزية للتنمية، وإعطاء أدوار أكثر فاعلية للمحافظات في هذا المجال وبحسب تطور إمكاناتها وقدراتها لإدارة عملية التنمية.
اعتمدت الخطة في بنائها على الدراسات النوعية والمتخصصة التي أنجزتها اللجان الفرعية للخطة وأوراق عمل الوزارات والمحافظات فضلا عن الدراسات المعدة من المؤسسات الاكاديمية، اضافة الى التقارير التي تصدرها هيئة الإحصاء في وزارة التخطيط ونتائج المسوحات المختلفة.
ولابد من الاشارة الى ان لجنة اعداد الخطة واجهت بعض المشاكل في دقة وتكامل البيانات المتاحة وعدم وجود اتجاه عام واضح لمختلف المؤشرات يستطيع المخطط الاستناد إليه في بناء بدائل الخطة، حيث أن كافة المؤشرات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية في تذبذب كبير ، مما نتج معه صعوبة تحديد سنة أساس محددة لجميع الأنشطة والفعاليات التي هي في العادة من مرتكزات بناء أية خطة متوسطة أو طويلة الأمد.
ومع الانتهاء من اعداد الخطة نجد من الضروري ان تتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الوافر لمعالي السيد وزير التخطيط الدكتور علي سندي لتوجيهاته القيَمة ومتابعته المستمرة وتقديمه الدعم الكلي وتذليل المعوقات وتوفير المستلزمات كافة لفريق العمل في كل مراحل وخطوات انجاز الخطة.

تتقدم المديرية العامة للتخطيط الاستراتيجي بشكرها وتقديرها لممثلي الوزارات والمحافظات والجهات الاخرى كافة من رؤوساء اللجان واعضائها لما قدموه من تعاون ومشاركة فعالة منذ اليوم الاول للمباشرة في اعداد الخطة. كما تسجل اعتزازها وشكرها للجهود المذولة من قبل كافة مدراء رؤساء لجان الفرعية للخطة واعضائها و منتسبيها في المديرية العامة وفي الوزارة الذين شاركوا بشكل فعال في مختلف مراحل اعداد الخطة وحولوا المديرية العامة الى خلية عمل خلال عامي 2012-2014 لاعداد الخطة.
وأخيراً لا يتوقف نجاح خطة التنمية على مدى حبكة الخطة و واقعيتها و شمولها و ترابطها أو على مدى دقتها و سلامتها وانما يتوقف في المقام الاول على القدرة على تنفيذها. اي ان اذا اذا لم تحظ هذه الخطة بتأييد شعبي فالخطة في حد ذاتها مهما ارتفع مستوى الجهد الفني الذي بذل في اعدادها تتحول في النهاية الي دراسة عديمة القيمة ما لم يلتزم القيادة بتنفيذها.

ونامل ان تكون هذه الخطة برنامجا تنمويا شاملا في تطوير الاقليم وأن تكون الخطوة الاولى لتحقيق التنمية المستدامة للسنوات المقبلة.
والله ولي التوفيق.....

المهندس
نوزاد توفيق سرهنك
المدير العام للتخطيط الاستراتيجي

المحتويات

المدخل 1
الفصل الاول الاقتصاد الكلي والقطاع المالي والخاص 7
قطاع الاقتصاد الكلي 8
أولاً - تحليل الاقتصاد: 8
1/1حجم الاستثمار المطلوب: 8
1/2 حجم الاستثمار الحكومي: 9
1/3حجم الاستثمار غيرالحكومي: 9
1/4 الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه 9
1/5الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية بالأسعار الجارية 10
1/6الاستثمار 11
ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية 13
ثالثاً –الرؤية: 13
رابعا-الاهداف الاستراتيجية: 13
قطاع القطاع المالي 13
اولا - عرض وتحليل واقع الحال 14
1/1 النفقات العامة 14
1/2 الايرادات العامة 15
ثانيا – تشخيص التحديات الاستراتيجية: 15
ثالثا الرؤية: 16
رابعا- الاهداف الاستراتيجية 16
القطاع الخاص 17
أولاً - عرض وتحليل واقع الحال 17
ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية 17
ثالثاً /الرؤية 18
رابعا/الاهداف الاستراتيجية 18
الفصل الثاني التنمية الاقتصادية 19
قطاع الزراعة 20
القسم الاول القطاع الزراعي: 20
تحليل واقع الحال: 20
اولا - مساهمة محورالقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي: 20
ثانيا- الاراضي الزراعية : 20
ثالثا- الانتاج النباتي: 21
3/1 المحاصيل الحقلية: 21
3/2محاصيل الخضر الاساسية: 21
رابعا- الانتاجية: 21
4/1الإنتاج والغلة : 21
خامسا- الانتاج الحيواني : 23
5/1الثروة الحيوانية: 23
5/1/1 الماشية 23
5/1/2 الاسماك: 25
سادسا -القدرة التنافسية للمنتج المحلي: 25
سابعا- الطاقة الخزنية : 26
ثامنا/إمكانات القطاع الزراعي: 26
تاسعا/تشخيص التحديات الاستراتيجية : 27
9/1-تحديات النشاط الزراعي: 27
9/2-تحديات الخزن: 27
عاشرا/الرؤية: 27

احدى عشر/ الاهداف الاستراتيجية: 27
قطاع الصناعة و الصناعات التحويلية: 28
اولا- تحليل الواقع: 28
ثانيا-الامكانات: 28
ثالثا-التحديات الاستراتيجية: 28
رابعا-الرؤية: 29
خامسا- الاهداف الاستراتيجية: 29
سادسا - التوصيات: 29
قطاع السياحية 29
اولا/دورالسياحة في التنمية و الثقافة: 30
ثانيا- تحليل الواقع: 30
ثالثا– تشخيص التحديات الاستراتيجية: 31
السياحة و الاثار: 31
رابعا- الرؤية: 32
خامسا-الاهداف الاستراتيجية: 32
قطاع التنمية المكانية 32
أولاً /عرض وتحليل واقع الحال 32
1/1 سياسة الموقع الصناعي 32
2/2 سياسة نشر الاستثمارات مكانيا 33
2/3 التفاوت المكاني للتنمية 35
2/4الحرمان المكاني : 36
2/5 الإمكانيات التنموية المكانية و المزايا النسبية للمحافظات: 37
1- محافظة أربيل 37
2- محافظة السليمانية 37
3- محافظة دهوك 37
ثالثً / تشخيص التحديات الاستراتيجية 38
4/1 الرؤية 39
4/2 الاهداف الاستراتيجية 39
الفصل الثالث السكان والقوى العاملة 41
قطاع السكان 42
اولا- الحجم السكاني ونموه في الاقليم : 42
ثانيا- حسب العمر : 42
ثالثا/ حسب الجنس 43
رابعا- حسب البيئة : 43
قطاع القوى العاملة: 44
تحليل الواقع: 44
اولا- السكان النشطون اقتصاديا: 45
ثانيا-المشتغلين من قوة العمل حسب الأنشطة: 46
ثالثا-البطالة: 47
رابعا–التحديات : 48
تحديات السكان: 48
تحديات البطالة: 48
خامسا- الرؤية: 48
سادسا- الاهداف الاستراتيجية: 48
6/1- السكان: 48
6/2- القوي العاملة: 49
الفصل الرابع البنى التحتية 50
قطاع الطاقة 51
أولاً - عرض وتحليل واقع الحال 51
ثانيا- الطاقة الكهربائية المتحققة وحجم الطلب على الطاقة الكهربائية : 51

ثالثا- توزيع الطاقة الكهربائية و المبيعات وحصة الفرد: 51
3/1التوزيع: 51
3/2المبيعات: 52
3/3 حصة الفرد من الطاقة الكهربائية : 52
رابعا-التوصيات: 53
خامسا – تشخيص التحديات الاستراتيجية : 53
سادسا-الرؤية: 53
سابعا- الاهداف الاستراتيجية: 53
7/1- وسائل تحقيق الاهداف: 53
قطاع النقل و الاتصالات: 54
القسم الاول- النقل: 54
اولا- واقع الحال: 55
الطرق: 55
الجسور: 55
ثانيا–التحديات : 55
ثالثا- الرؤية : 55
رابعا- الاهداف الاستراتيجية : 56
اولا- نقل الركاب والبضائع: 56
واقع الحال: 56
ثانيا - السكك الحديد: 56
ثالثا - الطيران المدني : 57
رابعا-التحديات: 57
خامسا/الرؤية : 57
سادسا-الاهداف الاستراتيجية: 57
القسم الثالث/ قطاع الاتصالات و البريد: 57
اولا/الاتصالات 57
1/1- خدمات الهاتف الثابت (الارضي) 58
1/2- خدمات الشبكة الدولية (الانترنيت) 58
1/3 خدمات الهاتف النقال 58
1/4- خدمات البريد 58
ثانيا– تشخيص التحديات الاستراتيجية : 58
ثالثا/الرؤيا 58
رابعا- الاهداف الاستراتيجية 59
قطاع الاسكان 59
أولاً - عرض وتحليل واقع الحال 59
1/1الآحتياج للسكن في اقليم كوردستان 59
1/2 المتاح حالياً: 59
1/3 الطلب المستقبلي: 60
ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية 61
ثالثا- الرؤية: 62
رابعا- الاهداف الاستراتيجية: 62
قطاع المياه والصرف الصحي: 62
اولا – الموارد المائية: 62
تحليل الواقع 62
ثانيا-السدود: 63
ثالثا- المياه الجوفية: 64
ثالثا/خدمات الماء 64
3/1متوسط نصيب الفرد من المياه الصلحة للشرب : 65
3/2 خدمات الصرف الصحي 65
ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية 66

تحديات الموارد المائية: 66
ثالثاً /الرؤية 66
رابعا/ الاهداف الاستراتيجية 66
قطاع الاستدامة البيئة: 67
اولا/التحديات الرئيسية لحماية البيئة: 67
1/1الموارد المائية: 67
1/2 تلوث الهواء: نتيجة 67
1/3تلوث التربة: 68
1/4المخلفات الصلبة والنفايات 68
1/5الالغام والمتفجرات 69
ثانيا/ تشخيص التحديات الاستراتيجية : 69
ثالثا/ الرؤية : 70
رابعا/ الاهداف الاستراتيجية: 70
4/1 وسائل تحقيق الاهداف: 70
الفصل الخامس والتنمية والصحة والتنمية البشرية الاجتماعية 71
قطاع الصحة 72
اولا-الصحة اليوم: 72
أولويات سياسات القطاع الصحي: 72
ثانيا/ الصحة العامة : 72
ثالثا/ الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة : 73
رابعا/وفيات الاطفال دون سن الخامسة : 73
خامسا/ وفيات الامهات الحوامل 73
سادسا/توقع العمر عند الولادة 74
سابعا/ تشخيص التحديات الاستراتيجية 74
ثامنا/ الرؤية 75
تاسعا/ الاهداف الاستراتيجية 75
قطاع تنمية الموارد البشرية/التربية: 77
أولاً - تحليل الواقع 77
ثانيا- المراحل التعليمية 77
2/1 رياض الاطفال 77
2/2التعليم الاساسي (التربية و التعليم)(الصفوف من الاول الى التاسع) 77
2/3التعليم الاعدادي الحكومي (الصفوف من العاشر الى الثاني عشر) 79
2/4التعليم الاهلي: 79
2/5 التعليم المهني 80
ثالثا -فجوة النوع: 80
رابعا- الابنية : 80
خامسا-الإنفاق على التربية والتعليم العالي: 81
سادسا- الامية : 81
سادسا/ الرؤية 81
سابعا/تشخيص التحديات الاستراتيجية: 81
7/1التعليم الاساسي: 81
7/2التعليم المهني: 82
ثامنا/ الاهداف الاستراتيجية: 82
قطاع التعليم الجامعي (العالي) 83
اولا/تحليل الواقع: 83
ثانيا/الإنفاق على التعليم العالي: 84
ثالثا/الرؤية: 84
رابعا/تشخيص التحديات الاستراتيجية: 84
التعليم الجامعي: 84
الاهداف الاستراتيجية: 84

التعليم الجامعي: 84
قطاع الابعاد الاجتماعية 85
أولاً - عرض وتحليل واقع الحال..... 85
القسم الاول/ المرأة..... 85
1/1 في مجال التعليم: 86
1/2في مراكز صنع القرار:..... 86
ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية 86
ثالثا/ الرؤية 87
رابعا/ الاهداف الاستراتيجية..... 87
القسم الثاني: الشباب 87
اولا/ تشخيص التحديات الاستراتيجية 87
ثانيا/الرؤية 87
ثالثا/ الاهداف الاستراتيجية..... 87
الثقافة..... 88
القسم الثالث: الفئات الهشة..... 88
اولا/واقع الحال..... 88
1/1- ذوي الاحتياجات الخاصة 88
1/2 الارامل والايتام..... 89
1/3 الاطفال..... 89
ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية الفئات الهشة..... 90
ثالثا/ الرؤية 90
رابعا/ الاهداف الاستراتيجية..... 90
القسم الرابع: ذوي الشهداء والمؤنفلين والسجناء السياسين..... 90
اولا/ تشخيص التحديات الاستراتيجية 91
الرؤية 91
الاهداف الاستراتيجية 91
القسم الثاني/الفقر والبطالة..... 92
الفصل السادس الادارة الرشيدة والحكومة الالكترونية..... 94
القسم الاول: الادارة الرشيدة 95
اولا- الاطار العام للادارة الرشيدة وابعادها الاساسية..... 95
ثانيا- عرض وتحليل واقع الحال..... 95
ثالثا-المبادئ الاساسية: 95
رابعا-الغايات المستهدفة:..... 96
خامسا– تشخيص التحديات الاستراتيجية 96
سادسا-الرؤية: 96
سابعا- الاهداف الاستراتيجية..... 96
ثامنا-أهم الاجرأت لانجاز الاهداف الاستراتيجية:..... 96
القسم الثاني: الحكومة الالكترونية:..... 97
اولا-التحديات:..... 97
ثانيا-الرؤية:..... 98
ثالثا- الاهداف الاستراتجية: 98
الفصل السابع التقييم و المتابعة 99
اولا/اليات متابعة الخطة و تقييمها:..... 99
ثانيا/ادوات قياس الأداء لعملية المتابعة و التقييم: 99
ثالثا/التقارير الدورية: 99
الاقتصاد 100
اولا/قطاع الاقتصاد الكلي..... 100
1/مؤشرات تحقيق الاهداف : 100
2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف :..... 100
ثانيا/ القطاع المالي..... 100

1/ مؤشرات تحقيق الاهداف : 100
2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف: 101
ثالثا/القطاع الخاص 101
مؤشرات تحقيق الاهداف 101
التنمية الاقتصادية 102
اولا/القطاع الزراعي 102
1/مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية : 102
2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية : 102
ثانيا/قطاع الصناعة و الصناعات التحويلية: 103
1/ مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية 103
2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية 103
ثالثا/قطاع السياحية والثقافة والتراث 103
2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف 104
رابعا/قطاع التنمية المكانية 104
1/ مؤشرات تحقيق الاهداف 104
2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف 104
السكان والقوى العاملة 105
1/مؤشرات تحقيق الاهداف: 105
2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف: 105
البنى التحتية 105
اولا/قطاع الطاقة/الكهرباء 105
1/ مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية :..... 105
2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية 105
ثانيا/قطاع النقل و الاتصالات: 106
القسم الاول- النقل 106
1/ مؤشرات تحقيق الاهداف 106
2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف 106
القسم الثاني/ نقل الركاب والبضائع و الطيران المدني :..... 107
1/مؤشرات تحقيق الاهداف : 107
2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف 107
القسم الثالث/ قطاع الاتصالات و البريد: 107
1/ مؤشرات تحقيق الاهداف : 107
2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف: 107
ثالثا/قطاع الاسكان 108
1/مؤشرات تحقيق الاهداف: 108
2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف: 108
رابعا/قطاع الماء والصرف الصحي :..... 108
1/مؤشرات تحقيق الاهداف 108
2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف 108
خامسا/قطاع البيئة 108
1/ مؤشرات تحقيق الاهداف: 109
2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف: 109
التنميةالاجتماعية **والبشرية** 110
اولا/قطاع الصحة. 110
1/ مؤشرات تحقيق الاهداف 110
2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف 110
ثانيا/قطاع التربية: 111
1/مؤشرات تحقيق الاهداف: 111
2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف: 111
ثالثا/التعليم الجامعي (العالي) 111

1/مؤشرات تحقيق الاهداف: 111
رابعا/الابعاد الاجتماعية 112
القسم الاول/ المرأة 112
1/ مؤشرات تحقيق الاهداف 112
2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف 112
القسم الثاني: الشباب 113
1/ مؤشرات تحقيق الاهداف 113
2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف 113
القسم الثالث/ الفئات المجتمعية الهشة : 113
مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف 113
القسم الرابع: ذوي الشهداء والمؤنفلين والسجناء السياسين 114
1/ مؤشرات تحقيق الاهداف 114
2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف 114
الفقر والبطالة 114
1/ مؤشرات تحقيق الاهداف 114
2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف 115
الادارة الرشيدة والحكومة الالكترونية 116
1/مؤشرات تحقيق الاهداف: 116
2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف 116
المصطلحات 117
الخاتمة 118

المدخل

تمثل خطة 2015- 2019 مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي في اقليم كوردستان العراق وتعد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي الاقتصادي والمجتمعي . اعتمد في اعداد الخطة في بنائها على الرؤية نحو المستقبل اقليم كوردستان 2020 التي اصدرتها وزارة التخطيط حكومة الاقليم وعلى الاستراتيجيات والخطط للوزارات الزراعة و التربية و التعليم و الكهرباء وغيرها و خطط تنمية المحافظات كما اعتمد على الكثير من المصادر والوثائق الرسمية وغير الرسمية (المحلية والاقليمية والدولية) ، والعديد من المسوحات الوطنية اطارا مرجعيا ساندا لهذا المسار الذي يتضمن رؤية مستقبلية بعيدة الذي تهدف الى بناء اقتصاد متنوع و مزدهرتقوده قطاعات الصناعة و الطاقة و الزراعة و السياحة كاقطاب تنموية, يكون القطاع العام و الخاص و المجتمع المدني شركاء في التنمية. وبناءً على ذلك فقد بادرت وزارة التخطيط باعداد (خطة التنمية للاعوام (2015 – 2019) لتكون الاساس والموجه للجهود المبذولة من مختلف الجهات (الحكومية وغير الحكومية) نحو أستثمار معطيات الانجازات العديدة التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية في مختلف الاصعدة الهادفة الى تحقيق التطور والتجدد وصولاً الى ترسيخ اسس التنمية المستدامة.

تتركز خطة التنمية على سبعة فصول بالاضافة الى فصل التقييم و المتابعة تشكل فيما بينها اطارا متكاملا لمواصلة التنمية الشاملة والمتوازنة لاقتصاد الاقليم خلال السنوات الخمس القادمة فضلا عن ارساء دعائم التنمية المستدامةعلى مدى البعيد.

أولاً- أهم التحديات التنموية الآنية والمستقبلية:

تتمثل اهم السمات المميزة لهذه الخطة في الاصرار على تحقيق طموحاتها وتوجهاتها التنموية على الرغم من بروز العديد جملة من التحديات الانية والمستقبلية يأتي اهم تلك التحديات الرئيسة وبشكل موجز ومختصر.

1- الخلل النسبي في تركيبة القطاعات الاقتصادية التي تدل عليها نسب مساهمات هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي، مما يؤدي الى انكشاف إقتصاد الاقليم للعالم الخارجي وبدرجة عالية كنتيجة طبيعية لتدني بعض تلك المساهمات وبالاخص مساهمات القطاعات السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي والتي تشكل نسبتها 23.69% فقط ، في حين بلغت نسبة الانشطة التوزيعية 33.5% والانشطة الخدمية 42.24% وذلك وفقاً لمعطيات عام 2011 (جدول رقم 5).
2- الاتجاه العام في بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية مما ولد زيادة في مستويات الطلب الكلي الفعال، وقد يكون سبب ذلك هو ضعف الادارة المالية والحاجة الملحة الى ادخال تغييرات في النظام المالي الحكومي.
3- ضعف قدرة الاقتصاد في الاقليم على توليد فرص العمل كنتيجة لانخفاض نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام مما ادى الى بروز ظاهرة البطالة لفئة السكان في سن العمل.
4- يمثل معدل النمو السكاني المرتفع في الاقليم تحدياً اساسياً كنتيجة طبيعية لارتفاع معدل الخصوبة الكلي، مما يتطلب الزيادة المستمرةفي معدلات الانفاق الاستهلاكي اللازم لسد متطلبات الفئة المستهلكة في الاقتصاد.
5- ضعف القدرة التنافسية للانتاج النباتي والحيواني في الاقليم على النطاقين الخارجي والداخلي مما ولد ضعفاً في تامين الامن الغذائي من الانتاج المحلي وخاصة في المحاصيل والمنتجات الرئيسية.
6- استمرار مشكلة عدم معالجة المناطق المزروعة بالالغام وتأثيرها على الامن الانساني واسغلال الاراضي و اقامة المشاريع التنموية عليها.
7- ارتفاع معدلات استغلال الموارد الاقتصادية النادرة، وخاصة الارض والموارد المائية بصورة عشوائية.
8- لازالت الحاجةالي زيادة الاستثمارات (المحلية والاجنبية) الموجهة نحو دعم القدرات التوليدية المحلية للطاقة الكهربائية.

9- ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.
10- ارتفاع مستوى الوعي لدى المواطنين بفضل التوسع الملحوظ في فرص التعليم والثقافة، وما يترتب عليه من تطلع مستمر ومتصاعد لبلوغ مستويات معيشية أرقى وأفضل.
11- استمرار نمو السكان بمعدلات مرتفعة نسبيا، وما تحمله تلك المعدلات من مضامين مهمة تتعلق بنمو الطلب على الخدمات الاساسية في مجالات التعليم والصحة والنقل والاتصالات وخدمات المنافع الحيوية والمساكن.
12- ضعف الاهتمام بتطوير المناهج الدراسية للتعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي والعالي وضعف مواكبة هذه المناهج للتطورات العلمية ومحدودية المستلزمات.
13- ضيق القدرة الاستيعابية للأبنية (لمختلف المستويات التعليمية) الذي انعكس في تدني القدرة على توفير فرص التعليم بالكامل والاستمرار فيه وهو يمثل واحداً من التحديات الرئيسة للنهوض بواقع التعليم في الاقليم (العجز في الابنية المدرسية) .
14- تفاقم حدة العجز في الوحدات السكنية بشكل لايتناسب مع استمرار معدلات النمو السكاني و الارتفاع بمستويات الدخول.
15- النمو المستمر في اعداد المواطنين الداخلين إلى سوق العمل بحثا عن فرص وظيفية ملائمة في ظل وجود بطالة نسبية، خاصة بين فئة الشباب.
16- تصاعد أهمية الاسراع بالتنمية النوعية لقوة العمل في الاقليم لاكسابها المهارات والمعارف التي تمكنها من مواكبة التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة، والاسهام بفاعلية في تعزيز إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتعجيل تحوله الى اقتصاد معرفي.
17- تشكل التغيرات الديمغرافية بين المناطق نتيجة تزايد الهجرة من الريف والقرى نحو المدن تحديا أمام تطبيق السياسات الصحية، وقد يعود السبب بشكل مباشر الى عدم وجود سياسة سكانية في الاقليم واضحة ومعتمدة، فالزيادة السكانية المضطردة تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية.
18- ارتفاع مستوى الضغوط على المؤسسات الصحية العامة.
19- استمرار ظاهرة ثنائية التنمية المكانية في الاقليم المتمثلة بوجود مناطق متطورة محدودة العدد هي المدن الكبرى والمدن المركزية للمحافظات التي تستحوذ على معظم النشاط الاقتصادي والخدمات والبنى الارتكازية مقابل وجود مناطق اقل تطورا وخاصة في الاقضية والنواحي والمناطق الريفية.
20- ادارة سلبية ومتخلفة للنفايات في ظل عدم وجود مواقع طمر نظامية.
21- غياب رؤية تاشيرية محددة المعالم لدور القطاع الخاص في اعادة هيكلة الاقتصاد وبناء قاعدته الانتاجية، صاحب ذلك قصور نسبي في مجموعة القوانين والتشريعات الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما حد من امكانية تعظيم هذا الدور والانتقاص من قدراته التنافسية.
22- ان أهداف خطة التنمية الاستراتيجية لا يمكن أن تتحقق دون تطوير قدرات الحكومة بكافة مفاصلها، وعلى كل المستويات وبكل مواقعها الجغرافية.

ثانياً- الاهداف الاستراتيجية الرئيسة للخطة:

تبنت هذه الخطة مجموعة واسعة من الاهداف الاستراتيجية لتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم، مستندة في ذلك الى معطيات التحليل الاستراتيجي للواقع الاقتصادي والاجتماعي للاقليم، وما أفرزته عملية تشخيص التحديات الانية والمستقبلية التي من المتوقع ان تواجهها جهود التنمية خلال الاعوام الخمسة القادمة، وعموماً تتركز أولويات وأهداف الخطة الاستراتيجية بما ياتي:

الهدف الاول:

تحقيق الامن الغذائي للآ قليم كوردستان.

الهدف الثاني:

تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة ،وذلك من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

الهدف الثالث:
تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق الاقليم تعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف الرابع :
تعزيز التنمية البشرية و توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف و المهارات و الخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة،و توفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.

الهدف الخامس:
رفع المستويات المعيشية وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.

الهدف السادس:
تنويع القاعدة الاقتصادية أفقياً وراسياً، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والانتاجية للاقتصاد الوطني،وتعزيز قدراته التنافسية،وتعظيم العائد من ميزاته.

الهدف السابع:
التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات.

الهدف الثامن:
تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ،وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (المحلية والاجنبية)،ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص.

الهدف التاسع:
تنمية الموارد الطبيعية –وبخاصة الموارد المائية- والمحافظة عليها،وترشيد استخدامها،وحماية البيئة وتطوير انظمتها في اطار متطلبات التنمية المستدامة.

الهدف العاشر:
مواصلة الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي وتطوير الانظمة ذات العلاقة وتحسين الاداء والعمل على ترسيخ مبدا الشفافية والمساءلة،ودعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير انشطتها الانمائية.

الهدف الحادي عشر:
تطوير قطاع المنشات الصغيرة والمتوسطة ,لزيادة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي،واستحداث الاطر لرعايته وتنظيمية.

ثانياً:اليات التنفيذ الرئيسية :

1- **تسريع وتيرة النمو الاقتصادى وتوزيع ثماره بين مناطق الاقليم ،والشرائح الاجتماعية المختلفة.**
2- **تعزيز الفاعلية التنموية للاستثمارات الاجنبية المباشرة.**
3- **تقليص الفجوات التنموية بين المناطق الادارية.**
4- **تكثيف جهود تنويع القاعدة الاقتصادية.**
5- **تهيئة البيئة المواتية لتحقيق التنمية المستدامة.**
6- **تكثيف الجهود لرفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة والاستمرار في تقليص معدلات الفقر.**
7- **تهيئة البيئة المواتية للتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والتحول التدريجي نحو مجتمع المعلومات.**
8- **تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسريع عمليات التخصيص.**
9- **تحقيق الاستقرار المالي والاستمرار في انتهاج سياسة مالية ونتقدية تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص الضغوط التضخمية.**
10- **زيادة اسهام القوى العاملة الوطنية في القطاعات.**
11- **توفير فرص التعليم وتحسين معدلات الانتحاق بمراحله المختلفة،وتطوير النظام التعليمى لضمان الاستجابة النوعية والكمية للاحتياجات التنموية والمجتمعية,وللمعارف المستجدة.**
12- **توسيع برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني وتطويرها ونشرها في جميع المناطق الادارية.**

13- توفير الرعاية الصحيةالشاملة و المتكاملة لجميع افراد المجتمع.
14- اتباع سياسة سكانية تراعي المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعاتهم الجغرافية,وتعزيز العلاقة بين الخصائص السكانية وتوجهات التنمية المستدامة.
15- تطوير المشاركة الفاعلة للمرأة في الاقليم في النهضة التنموية للاقليم وتعزيز هذه المشاركة.
16- دعم مشاركة الشباب في النهضة التنموية للاقليم و تمكينهم من الاسهامات الفاعلة في تنمية المجتمع.
17- توفير السكن المناسب على أوسع نطاق وبما يلبي احتياجات فئات المجتمع.
18- حماية النزاهة ومكافحة الفساد,والحد من انعكاساته على المناخ الاستثماري والابعاد الاقتصادية والاجتماعية لخطة.
19- تعزيز الثقافة الوطنية وتنميتها,وزيادة الانتاج الثقافي والعلمي.
20- تحسين اليات تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية,وتقويم السياسات التنفيذية التي تتبناها الخطة.
21- تقديم الدعم والمساندة للمنشات الصغيرة والمتوسطة وتذليل المعوقات التي تعترض تنميتها.
22- الاهتمام بالبعد الاجتماعي لعملية التنمية بتعزيز المشاركة الاهلية في عمليات التنمية والرعاية الاجتماعية ودعم الفئات المحتاجة, وذوي الاحتاجات الخاصة, وايلاء اهتمام خاص لفئات الشباب والمراة والطفل.

ثالثا-الاولويات والاسبقيات التنموية للخطة:

اعتمدت الخطة من اجل تحقيق الاهداف الاستراتيجية التي تبنتها مجموعة من والاولويات الاسبقيات في توزيع الاستثمارات على القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً لما تم توضيحه في الفقرات الثلاث السابقة، وبالشكل الاتي:

1- اوليات خطة التنمية:

أ- التنويع الاقتصادي

حرصا على ترسيخ قواعد التنمية الاقتصادية والمستدامة في الاقليم , تبنت الخطة مفهوما موسعا للتنويع الاقتصادي شمل خمسة ابعاد رئيسية هي:

- تنويع القاعدة الاقتصادية (الهيكل الانتاجي) .
- التنويع المؤسسي للانشطة الاقتصادية.
- التنويع المكاني للانشطة الاقتصادية.
- تنمويع الصادرات.
- تنويع الايرادات العامة.

(أ- 1) تنويع القاعدة الاقتصادية (الهيكل الانتاجي)

التركيزفيما يتعلق بتنويع القاعدة الاقتصادية في الاتي:

- الصناعات التي تعتمد على استغلال الميزات النسبية للاقتصاد في الاقليم وتحويلها الى ميزات تنافسية مثل البتروكيماويات والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة.
- الصناعات عالية التقنية وكثيفة رأس المال, ومنها التعدينية والدوائية, التي تسهم بفعالية في عملية التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة.
- صناعة السلع الرأسمالية مثل صناعة المنتجات المعدنية, والالات والمعدات والاجهزة الكهربائية.
- تعزيز دور المشأت الصغيرة والمتوسطة وتطويرها لآهمية دورها واسهاماتها في تنويع القعدة الاقتصادية,وتوفير فرص العمل.
- الصناعات التحويلية المتجهة للتصدير.
- نشاط السياحة.
- الصناعات العصرية التي تركز على المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية, والتي تستخدم تقنيات متقدمة لترشيد استهلاك المياه, وتحسن من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

- مختلف انشة التعدين التي يمكن من خلالها بناء سلسلة من الصناعات المتكاملة.

(ا-2) التنويع المؤسسي:

تمثل زيادة مساهمة القاع الخاص في النشاط الاقتصادي البعد الثاني للتنويع الاقتصادي وهو البعد المؤسسي, وقد اولت خطة التنمية عناية خاصة بتوسيع مشاركة القطاع الخاص في سائر الفعاليات الاقتصادية من انتاج واستثمار وتصدير وتوفير فرص العمل للمواطنين وذلك بهدف توسيع رقعة مشاركة هذا القطاع في الانشطة الانتاجية والخدمية ومن ثم تعزيز دوره التنموي. وتتبنى خطة التنمية الاهداف المحددة لتنمية القطاع الخاص:

- زيادة القيمة المضافة في القطاع الخاص بنمو سنوي متوسط.
- زيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي.
- زيلدة الانفاق الاستثمار الخاص.
- نمو العمالة الوطنية.

(ا -3) التنويع المكاني:

حرصت الخطة على توزيع الانشطة الاقتصادية بين مناطق الاقليم المختلفة بالكيفية التي تحول دون تمركزها في بعض المناطق الرئيسية وتحقق في الوقت نفسه اقصى درجات الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وذلك باسناد ذلك التوزيع الي المقومات التنموية لكل منطقة وميزاتها التنافسية الضاهرة والكامنة.

ومن الملائم التنويه هنا الي ان مفهوم التنمية المتوازنة بين المناطق الذي تتبناه الخطة تنطوي ايضا على جانب اجتماعي يتحقق عبر توزيع الخدمات العامة والتجهيزات الاساسية ومرافق الخدمات الحيوية بين مناطق الاقليم المختلفة بالكيفية التي تستوفي احتياجات من تلك الخدمات والمرافق, ويستند التوزيع في هذه الحالة على معيار الكثافة السكانية ودرجة كفاية توفر الخدمة في المنطقة المعينة.

وتتبنى الخطة الاهداف العامة لتنمية المناطق:

- تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق الاقليم, وذلك بالمستوى الذي يعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

(أ-4) تنويع الصادرات:

يتعلق البعد الربع للتنويع الاقتصادي بتنويع الصادرات وقد خطط توجيه نمو الصادرات غير النفطية بمعدل ينوي متوسط من اجل مشاركة حصة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

ومن اجل ذلك يجب العمل على ما يلي:

- زيادة فعالية برامج تنمية الصادرات غير النفطية والترويج لها.
- تكثيف الخدمات الاستشارية في المجالات الفنية والادارية والتسويقية المتعلقة بتنمية الصادرات.
- اقامة مناطق صناعية مخصصة للتصدير, والنضر في اقامة مناطق تجارة حرة في المواقع المناسبة, مع تزويدها بالتجهيزات الاساسية.
- توفير الحوافز المختلفة لجذب الاستثمارات الخاصة (المحلية والاجنبية) للاسهام في تنمية انشطة اعادة التصدير.
- تطوير نظام متكامل البيانات ومعلومات التصديرية وتعزيزه بقواعد بيانات متخصصة لتلبية احتياجات المصدرين.

(أ-5) تنويع الايرادات الحكومية:

تنويع الايرادات الحكومية من خلال زيادة حصة الايرادات غير النفطية في اجمالي الايرادات الحكومية , ومن اهم بنود الايرادات غير النفطية :

الرسوم الكمركية , رسوم واجور الخدمات العامة, حصة الحكومة من قطاع الاتصالات , ضرائب الدخل , رسوم واجور خدمات الموانئ الجوية ورسم تاشيرات العمل. ويتبين من هذه البنود ان ايرادات الحكومة غير النفطية تعتمد في حجمها ومعدلات نموها على اربع عوامل رئيسية هي:

1- فئات الضرائب ورسوم الخدمات الحكومية.
2- كفاءة تحصيل الضرائب والرسوم.
3- حجم النشاط الاقتصادي.
4- قيمة الواردات (عائدات الرسوم الكمركية) .

ويخضع العامل الاول للقرارات والانظمة الحكومية . وبالنسبة لكفاءة تحصيل الضرائب والرسوم فتتوقع لها الخطة ان تتحسن مع الارتقاء في كفاءة الاجهزة الحكومية الذي تتوقع الخطة تحقيقه عبر تنفيذ التوجهات والاليات االموجودة في هذا المضمار. ام العاملان الثالث والرابع فيرتبطان مباشرة بنمو الناتج المحلي الاجمالي (حجم النشاط الاقتصادي العام) ونمو اللواردات.وتتوقع الخطة ازدياد في نمو الواردات غير النفطية بصورة تلقائية مع نمو هذين العاملين.وقد تقدمت الاشارة للاليات التي اقترحتها الخطة لحفز نمو القطاع الخاص .

اسبقيات خطة التنمية:

1- تم توزيع الأولويات الاستثمارية بإعطاء أولوية متقدمة لقطاع التنمية الاقتصادية(الزراعة باعتباره مصدرا مهما وذو إمكانات واعدة للمساهمة في تنويع الإقتصاد وتأمين الأمن الغذائي للاقليم فضلا عن دورهذا القطاع في توليد فرص عمل تساهم بشكل فاعل في الحد من مستويات البطالة والفقر واستقرار القوى العاملة المنتجة في الريف، وعدم الهجرة الى المناطق الحضرية ومزاحمتها للخدمات في المدن والصناعة) ، وحظي قطاع الكهرباء بأسبقية متقدمة باعتباره بنية ارتكازية أساسية لتحقيق أي تنمية وتطور في القطاعات الإنتاجية والخدمية، فضلا عن رفاهية السكان، تم إعطاء قطاع التشييد والمباني والاسكان أولوية باعتباره من القطاعات الاساسية في توفير وتطوير البنى الارتكازية من طرق وجسور وابنية ووحدات سكنية المختلفة كما حظي قطاعات الحماية والتنمية الاجتماعية (الصحة و التربية والتعليم العالي وغيرها) بالاضافة الى الخدمات العامة (الخدمات البلدية) والسياحة أولوية مناسبة في توزيع الاستثمارات ,التفاصيل في الجدول رقم(2).

2- قدر الاستثمار المطلوب تأمينه بحوالي (39) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل (32) مليار دولار خلال سنوات الخطة الخمسة، يمول (18.55) مليار دولار منه من الموازنة الاستثمارية وعلى أساس نسبة (31.9%)من اجمالي تخصيصات الموازنة العامة البالغ للسنوات الخمسة (جدول رقم 1). أما المتبقي فيمول من استثمارات القطاع الخاص (المحلي والخارجي) (13.45) مليار دولار للسنوات الخمسة، وقد تم تقدير هذا المبلغ الاخير على اساس ان معدل الاستثمار السنوي (غير الحكومي) في الاقليم بلغ خلال السنوات الاربع الماضية (2006-نهاية2013) (3.915.922) مليار دولار سنوياً. وبذلك فان مساهمة القطاعين الحكومي والخاص في أجمالي الاستثمارات المخصصة للتنمية في الاقليم تمثل (57.96% و (42.04% على التوالي.

3- كذلك اقترحت الخطة جملة من الإصلاحات المؤسسية على مستوى القطاعات وأكدت على موضوع بناء القدرات البشرية والفنية والتأكيد على اقتصادية المشاريع المتبناة في الخطة وموضوع الإدارة الرشيدة بما فيها من مبادئ سيادة القانون والمساءلة والشفافية والعدالة والشمولية والفاعلية والكفاءة، فضلا عن تحديث القطاع العام وفق هذه الأسس والمبادئ.

4- إن تأمين الاستثمار وحده لا يكفي لتحقيق الأهداف على الرغم من كونه حجر الزاوية لأي عملية تنموية، بل لابد ان يدعم ذلك في المجال المالي بتطوير الادارة المالية الحكومية واعادة النظر باساليب اعداد الميزانية العامة ، وفي مجال التطوير المؤسسي والإصلاح الإداري والقانوني، وفي مجال أنظمة الرصد

والمتابعة للخطة، حيث ركزت الخطة على هذه الجوانب واقترحت عددا من المؤشرات التي تتناغم مع السياسة الاستثمارية ومع الأهداف الإستراتيجية والقطاعية والمكانية والإجتماعية للخطة في الفصل الاخير من الخطة.

الفصل الاول الاقتصاد

قطاع الاقتصاد الكلي
قطاع المالي
القطاع الخاص

قطاع الاقتصاد الكلي :

ان النمو الاقتصادي يعد شرطا ضروريا ولكنه ليس كافيا لتحقيق العدالة الاجتماعية و تكافؤ الفرص والاستدامة البيئية مما يستلزم اتخاذ تدابير اخرى و مؤثرة في النمو كتوسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل بما يكفل مستويات عالية من التشغيل ويقترن بتحسن مستوى معيشة و نوعية حياة السكان من خلال التركيز على خدمات التنمية البشرية و الاجتماعية و حماية و تحسين البيئة و خاصة لفئات ذوي الدخل المحدود و الاسر الفقيرة.عليه فان الهدف الذي تسعى الخطة الي تحقيقه ليس مقتصرا على رفع و تائر النمو الاقتصادي ولكنه مقيد باعتبارات اجتماعية و بيئية.وبمواصلة تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي و المشاريع التنموية القائمة و المستهدفة تماشيا مع اهداف الخطة لتوليد الناتج المحلي الاجمالي قطاعيا فان الخطة تسعى الي اعطاء الدور الاكبر للانشطة السلعية و الخدمية مقارنة بالانشطة التوزيعية وذلك بهدف تقوية الجانب الحقيقي في الاقتصاد و التاثير في المحتوى المحلي للعرض السلعي و بما يضمن الحد من ارتفاع درجة انكشاف اقتصاد الاقليم للعالم الخارجي والذي اعتبرته الخطة من بين اقوى التحديات الاقتصادية بدلالة ارتفاع الاستيراد للعرض السلعي.

هذا و يتضمن هذا المحور التركيز على الموضوعات الاساسية المتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه وتوزيع الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية وتكوين راس المال الثابت والاستثمار والانفاق الاستهلاكي.

عرض أهم النتائج المتوقع تحقيقها مقارنة بواقع الحال

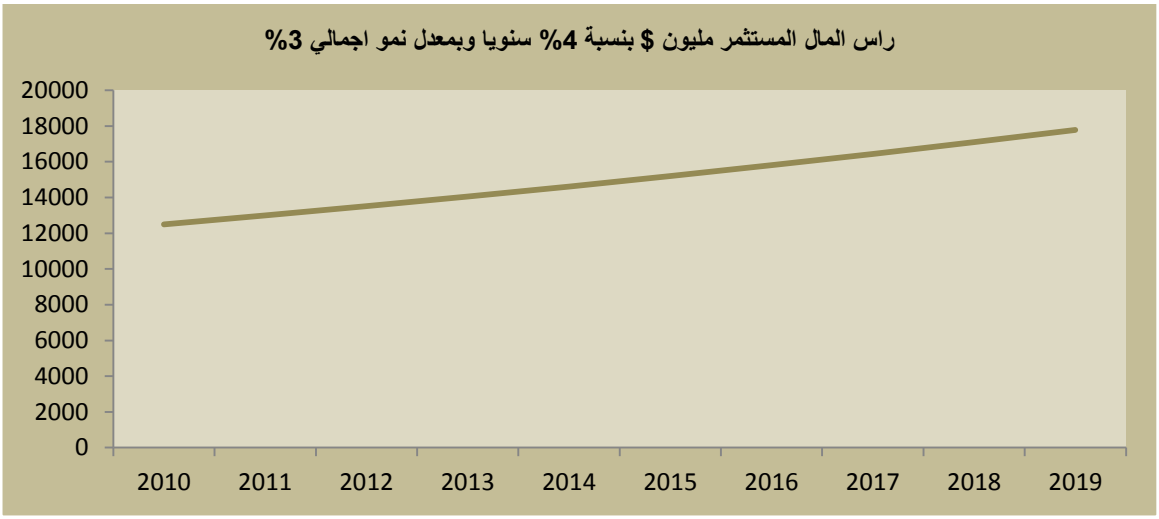

أولاً - تحليل الاقتصاد:

1/1حجم الاستثمار المطلوب:

من اجل تحقيق الخطة (الاهداف الكلية والقطاعية بابعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية) يتطلب تأمين 57258 مليار دينار ما يعادل 49.19 مليار دولار(سعر صرف الدينار= 1166دينار/ دولار لكل المدة . وفقا لافتراضات البنك المركزي العراقي) على اساس معامل رأس المال قدرة 4:1 اي ان انتاج وحدة اضافية واحدة تتطلب اربعة وحدات من رأس المال .

1/2 حجم الاستثمار الحكومي:

يمول 37670 مليار دينار ما يعادل (32.39) مليار دولار منه من الموازنة الاستثمارية وعلى أساس نسبة (31.9%) للسنة الاولى من اجمالي تخصيصات الموازنة العامة للسنوات الخمسة (بما فيه التزامات الحكومة المركزية لحصة الاقليم بحيث لا تقل عن 12 % من الموازنة العامة للعراق) و زيادة نسبة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام بنسبة سنوية 5 % ابتداء من العام الثاني للخطة كما مبين في الجدول الاتي :

جدول (1)	حجم الاستثمار الحكومي المطلوب للمدة2015-2019	
السنة	النسبة من الميزانية %	تخصيصات الاستثمار الحكومي مليار دينار
2015	31.9	5885
2016	36.425	6719.8
2017	40.945	7553.6
2018	45.465	8388
2019	49.985	9221.4
المجموع		37670

جدول (2)	نسبة الاستثمارات موزعة حسب الانشطة للمشاريع الاستثمارية %
الانشطة	النسبة
قطاع الزراعة و الموارد المائية	35
قطاع الكهرباء والصناعة	19
قطاع المباني والصرف الصحي	7.5
قطاع التربية و التعليم	12
قطاع الصحة	7
قطاع السياحة	1
الاخرى [1]	18.5
المجموع	100

1/3حجم الاستثمار غيرالحكومي:

يفترض ان يمول من استثمارات القطاع الخاص (المحلي والخارجي) 19588 مليار دينار ما يعادل (16.8) مليار دولار للسنوات الخمسة، وقد تم تقدير هذا المبلغ الاخير على اساس ان معدل الاستثمار السنوي (غير الحكومي) في الاقليم بلغ خلال السنوات الاربع الماضية (2006- 2013) أكثر من (3.37) مليار دولار سنوياً.

1/4 الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه:

اظهرت بيانات النمو الإقتصادي للمدة 2004 - 2012 ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية جدول (3) قد ازداد من 2419.6 مليار دينار عام 2004 الى 27600مليار دينار عام 2012 والذي انعكس بشكل ملحوظ على متوسط نصيب الفرد منه حيث ازداد من 524,426 دينارعام 2004 إلى 5,280,000 دينار عام 2012 .

جدول (3)[2]	تطور الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه بالاسعار الجارية 2004 – 2012	
السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية(مليار دينار)	متوسط نصيب الفرد منه بالاسعار الجارية(دينار)
2004	2,419.6	524,426
2006	8,817.5	1,776,660
2011	24,000	4,527,600
2012	27,600	5,280,000

1/5الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية بالأسعار الجارية :

تباينت نسب مساهمة القطاعات الإقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي ، مع نمو متواصل في نسب الارتفاع ارتباطاً بالظروف السياسية والإقتصادية الداخلية والخارجية المستقرة التي مرت على الإقتصاد الكوردستاني خلال السنوات الماضية ، حيث يؤشر الجدول (4) بان في عام 2011 بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل والاتصالات والخزن 12.91% ، وخدمات الادارة العامة14.91% ، والزراعة والغابات والصيد 7.39% ، والبناء والتشييد 8.39% ، المال والتأمين 11.93% والصناعة التحويلية 4.08%.

[1]- الاخرى يشمل الانشطة (تنمية الاقليم ,البيئة, النقل,الاتصالات, الاخرى)
[2]لمصدر: صندوق النقد الدولي(2004 لغاية 2007) و هيئة الاحصاء – وزارة التخطيط / حكومة اقليم كوردستان لسنة 2012)

ولو تتبعنا التطور الحاصل في بعض القطاعات الاقتصادية نجد ان قيمة مساهمة قطاع النقل والمواصلات والخزن فقد ارتفعت قيمة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من 1394مليار دينار بالاسعار الجارية عام 2007 الى 3100.4مليار دينار عام 2011. في حين شهد قطاع الزارعة والغابات والصيد ارتفاعاً في قيمة مساهمته حيث بلغت 606مليار دينار عام 2007 ، ارتفعت الى 1760.75 مليار دينار عام 2011 ، اما قطاع الصناعات حيث بلغت 431مليار دينار عام 2007 ارتفعت الى 979.66 مليار دينار عام 2011 ، كذلك شهد قطاع البناء والتشييد ارتفاعاً ملحوظاً في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت 1056مليار دينار عام 2007 زادت الى 2015.2 مليار دينار عام 2011 كما هو موضح في الجدول (4).

جدول (4)[3]	الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية 2007 - 2011 (مليار دينار)			
السنة	2007	نسبة المساهمة %	2011	نسبة المساهمة%
الزراعة والغابات والصيد	606.735	3.93	1760.75	7.39
التعدين والمقالع	74.688	0.48	124	0.51
الانواع الاخرى من التعدين	74.688	0.48	148	0.61
الصناعة التحويلية	431.232	2.8	979.66	4.08
الكهرباء والماء	101.817	0.66	674.87	2.81
البناء والتشيد	1,056.466	6.85	2015.2	8.39
النقل والاتصالات والخزن	1,391.524	9	3100.4	12.91
تجارة الجملة والمفرد والفنادق	1,322.399	8.6	1840.43	7.66
المال والتامين وخدمات العقارات	2,408.485	16.6	2865.28	11.93
البنك والتأمين	291.5289	1.9	352.1	1.47
ملكية دور السكن	2119.6	13.7	3033.6	12.64
خدمات التنمية الاجتماعية	2,758.818	17.9	3009.8	12.54
الادارة العامة	2,500.5432	16.2	3579.36	14.91
الخدمات الشخصية	258.2748	1.7	516.55	2.15
الناتج المحلي الاجمالي	15,394.176	100%	24,000	100%

بلغت مساهمة الانشطة السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي نسبة 23.69% فقط ,في حين بلغت نسبة الانشطة التوزيعية33.79%والانشطة الخدمية 42.24%وذلك وفقاً لمعطيات عام 2011.وهذه النسب تفسر الحاجة الى زيادة الاستيرادات من العالم الخارجي لتغطية الطلب المحلي المتزايد على اثر تزايد حجم النفقات التشغيلية في الموازنة العامة.

جدول (5)[4]	مساهمة الانشطة الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي

[3] [3] المصدر: هيئة الاحصاء – وزارة التخطيط / حكومة اقليم كوردستان (AUM & KRSO)
[4] وزارة المالية/حكومة الاقليم

	لعام2011 بالاسعار الجارية(مليار دينار)	
الانشطة	مساهمة الانشطة	%
الانشطة السلعية	5702.48	23.69
الانشطة التوزيعية	8158.21	33.79
الانشطة الخدمية	10139.31	42.24

1/6الاستثمار:

شكل الاقليم وبالاخص بعد عام 2003 منطقة جاذبة للاستثمار بنوعيه الخارجي (الاجنبي) والداخلي (الخاص) ، لما يتمتع به الاقليم من فرص استثمارية واعدة ومتنوعة مدعومة باستقرار امني وسياسي واضح ناتج عن جهد الحكومة المتواصل في هذا المجال الذي تبلور في صدور(قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 بالرغم وجود بعض الثغرات) الذي شكل طفرة حقيقية في تعزيز وجذب الاستثمارات الخارجية والداخلية واستقطاب الفرص الاستثمارية وتشير الاحصائيات الصادرة عن هيئة الاستثمار في حكومة الاقليم ان راس المال المستثمر في الاقليم عام 2006بلغ 438.308 مليون دولار ، ثم ارتفع اجمالي تلك الاستثمارات في نهاية شهر أب عام 2013 الى 30.713 مليار دولار , والجدول (6) يوضح ذلك :

جدول (6)[5]	راس المال المستثمر2006 لغاية تهاية2013
السنة	مليون دولار
2006	438.308
2007	3,964.900
2008	2,025.990
2009	4163.883
2010	4,838.667
2011	3,147.971
2012	6,416.477
10-11-2013	6,331.183669
المجموع	**بالرغم وجود بعض الثغرات**

اشارت احدث احصائية صادرة عن هيئة الاستثمار ان اجمالي المبالغ الاستثمارية في الاقليم للمدة من 2006 الى 20-9-2013قد بلغت 30,713.025مليون دولار ، توزعت على 12 قطاعاً اقتصادياً كما يوضحها الجدول (7)

جدول (7)[6]	اجمالي مبالغ راس المال المستثمر موزعة حسب القطاعات من 1/8/ 2006 الي 9/2013	
القطاع	رأس المال (مليون دولار)	%
التجارة	2,823.834,578	8.95

[5] المصدر: هيئة الاستثمار / حكومة اقليم كوردستان
[6] المصدر: هيئة الاستثمار / حكومة اقليم كوردستان

البنوك	740.000,000	2.41
الصحة	742.805,966	2.39
الصناعة	8344.382,628	25.82
الخدمات	136.246,715	0.44
السياحة	3,185.385,688	9.77
الاتصالات	220.890,942	0.72
النقل	70	0.23
التعليم	668.433,369	2.18
الزراعة	676.659,699	2.20
الاسكان	13.694,390,360	44.59
الرياضة	82.593,246	0.04
الثقافة والفنون	11.756,498	0.27
المجموع الكلي	31,327.379,669	100

لقد شكل الاستثمار الاجنبي 10.91% من اجمالي الاستثمارات المسجلة حيث بلغ 3351.46 مليون دولار ، في حين كانت نسبة مبالغ الاستثمارات المحلية 89.08%من اجمالي الاستثمارات في الفترة نفسها والبالغة 27361.865مليون دولار ، اما الاستثمارات المختلطة فقد مثلت نسبة 4.46%من اجمالي الاستثمارات وبمبلغ 1370 مليون دولار ، كما توزعت الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية على محافظات الاقليم الثلاثة كما يوضحها الجدول (8):

جدول (8)[7]	اجمالي مبالغ الاستثمارمن(1-08-2006 to 10-11-2013) مليون دولار	
نوعية الاستثمار	المجموع	النسبة%
الاجنبي	3,640,351,289	11.626
المحلي	25,884,189,304	82.62
المختلط	1,802,839,076	5.754
المجموع	31,327.379,669	100

ان متطلبات توسيع الاستثمار وزيادة مساهمته في عمليات التنمية تتطلب تفعيل نشاطات هيئة الاستثمار خاصة في مجالي رسم الخارطة الاستثمارية للاقليم، وما يتبع ذلك من الاعلان عن الفرص الاستثمارية السنوية في وسائل الاعلام والمواقع الالكترونية للهيئة والموقع الرسمي للحكومة، والعمل على التعاون مع الجهات ذات الصلة في الترويج لتلك الفرص لتامين الاستقطاب المطلوب للاستثمارات الخارجية والمحلية وضمان مساهمتها الفعلية في عمليات تنمية الاقليم اقتصادياً واجتماعياً. كما ان من المهم ان يصاحب كل ذلك تسهيل الاجراءات وتقديم الخدمات السريعة للمستثمرين وفق اسلوب النافذة الواحدة.

سياسة تشجيع الاستثمار:

تتضمن اهم سياسة الاستثمار مايلي:

1- **تفعيل الدور التنموي للقطاع المصرفي بوضع سياسات واليات لتوفير الاحتياجات التمويلية للقطاعات الانتاجية القادرة على تنويع القاعدة الاقتصادية.**
2- **تفعيل دور الاستثمارات الخاصة (المحلية و الاجنبية) في توفير متطلبات التوجه نحو الاقتصاد المعرفي.**

[7] المصدر: هيئة الاستثمار / حكومة اقليم كوردستان

3- تعزيز جهود التنمية المستدامة من خلال التزام جميع الانشطة الاستثمارية بمراعاة البعد البيئي وفقا للاسس المحددة بالنظام العام لحماية البيئة.
4- الاستمرار في المحافظة على وجود مناخ تنظيمي اكثر دعما وتشجيعا للاستثمار. مع مايشمله من مواصلة تيسير الانظمة, وخفض حجم الاجراءات المتعلقة ببدء النشاط وممارسة الاعمال والاستثمارات وخفض تكاليفها في جميع مناطق الاقليم.
5- العمل على تشجيع الاستثمار في كل منطقة من مناطق الاقليم وتنميته,
6- تحفيز القطاع الخاص للتوجه نحو فعاليات الانتاج و الخدمات القائمة على معرفة وذات القيمة المضافة العالية.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية :

1- انكشاف إقتصاد الاقليم للعالم الخارجي وبدرجة عالية كنتيجة طبيعية لتدني مساهمة القطاعات السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي.
2- الخلل النسبي في تركيبة القطاعات الاقتصادية .
3- الدور المحدود نسبياً للقطاع الخاص في العملية التنموية بدلالة انخفاض نسب مساهمته في النشاط الإقتصادي وتوليد فرص العمل وتغطية.
4- ضعف الاجراءات وتقديم الخدمات السريعة للمستثمرين.
5- ضعف الشفافية في التصرفات المالية وانتشار القيم الاجتماعية والادارية الحاضنة للفساد او الحامية او المتسامحة معه.
6- ضعف هيئة الاستثمار خاصة في مجالي رسم الخارطة الاستثمارية للاقليم وخاصة المشاريع التي تدعم التنمية الاقتصادية .

ثالثاً –الرؤية:

تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة و الرفاهية الاقتصادية للانسان في اقليم كوردستان.

رابعا-الاهداف الاستراتيجية:

1- تنمية الانشطة الاقتصادية.
2- رفع معدل الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الخطة2015-2019 بمعدل سنوي 12% و بالاسعار الثابتة.
3- دعم الاستثمارات لاقطاب النمو الاقتصادي (الزراعة, الصناعة و الكهرباء, والسياحة) من اجل زيادة مساهمتم في توليد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تتجاوز 55% من اجمالي الناتج بالاسعار الثابتة.
4- نمو فرص العمل بما يسمح بتخفيض البطالة الي 3%.
5- تعزيز الأستثمار لدعم سياسات التنمية الشاملة للاقتصاد .
6- زيادة حجم التبادلات ودعم النشاطات التصديرية .
7- تسهيل الاجراءات وتقديم الخدمات السريعة للمستثمرين وفق اسلوب النافذة الواحدة .

قطاع القطاع المالي:

تعكس الموازنة العامة للحكومة مضمون فلسفة السياسات المالية المعتمدة وتوجهاتها الاقتصادية وخياراتها الاجتماعية ونطاق تاثيراتها في مجمل النشاطات الاقتصادية وصولاً لحالة من الاستقرار الاقتصادي المقاوم للضغوط التضخمية او الانكماشية وبما يضمن استدامة التنمية وتحقيق العدالة في التوزيع.
وقد أقرت المادة (114) من الدستور الاتحادي ان سياسات التنمية الشاملة والتخطيط العام للبلد من الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم عند رسم سياستها المالية بحيث يتم وضع اولويات الاقليم المحددة من قبل الاقليم نفسه في حدود الانفاق العام المخصص للاقليم، وبذلك تضطلع حكومة الاقاليم بمسؤوليتها التخطيطية اتجاه خيارها الستراتيجي في التنمية والاعمار ولكن بموجب حدود الانفاق العام المحدد لها ولقد جسدت الخطة الحالية هذه الحقيقة.
يهدف البرنامج الاول الي زيادة الايرادات من خلال اعادة تخطيط البنية التحتية للقطاعات الايرادية (الكمارك و الضرائب) وتنميتها و تنمية كفاءات الاداء للعاملين فيها و تطويرها, فضلا عن اعادة هيكلة القطاع المصرفي و تنميته من خلال دراسة انظمة هذه

المصارف و تحديثها وادخال الطرق العلمية الحديثة المتطورة كما يتضمن هدفا جوهريا يتمثل بتحديث اساليب اعداد الموازنة و ملاكاتها ومتابعة ذلك بالتفصيل مع السعي الى اعادة تنظيم العلاقات المالية بين دوائر في الاقليم و المحافظات من خلال وضع انظمة حديثة للربط و الصرف الالكتروني كما معول في الدول المتقدمة.اما بخصوص البرنامج الثاني و الخاص بتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص يجب ان يكون هناك مسعى جاد لهيكلة الاداء المصرفي بما يخدم المتثمر المحلي و الاجنبي الخاص من خلال ادخال اساليب التحويل الخارجي و التعامل مع المصارف العالمية و يجب الاعلان عن مشاريع استثمارية ذات صبغة ستراتيجية لقطاعات الزراعة و الصناعة و الخدمات لتكون مجالا خصبا لجذب استثمارات القطاع الخاص.

اولا - عرض وتحليل واقع الحال :

1/1 النفقات العامة :

استمر حجم الانفاق العام في الازدياد في الاعوام الماضية لتغطية التزامات تنفيذ مشاريع التنمية وأعادة الاعمار وتحقيق النمو المستدام على مستوى الانشطة والقطاعات كافة مما تطلب وضع السياسات التي تضمن توجيه موارد الاقليم نحو القطاعات التي تحقق التنمية فكانت سياسة توجيه الانفاق العام التي اشرت ارتفاع اجمالي النفقات العام كما يوضحها الجدول (9) من 2,036.767 مليار دينار عام 2005 الى 11598.958مليار دينار عام 2013 وبمعدل نمو سنوي بلغ 51.7 % شكلت النفقات التشغيلية نسبة 79.4 % عام 2005 انخفضت الى 68.47%عام 2013لصالح النفقات الاستثمارية التي لم تشكل سوى 20.6 % من اجمالي الانفاق العام لعام 2005 ارتفعت الى 31.54%عام 2013 .

جدول(9)[8] اجمالي النفقات العامة للاعوام 2005 - 2013(مليار دينار)

السنة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات	نسبةالنفقات التشغيلية الى الاجمالية %	نسبة النفقات الاستثمارية الى الاجمالية %
2005	1,616.767	420.000	2,036.767	79.40	20.60
2011	9,250.670	4,700.670	13,950.670	66.31	33.69
2012	10,525.795	4,720.000	15,245.797	69.04	30.96
2013	11,598.958	5,343.791	16,942.749	68.47	31.54

ان هذه النسب تفسر لنا اتجاهات السياسة الانفاقية خلال المدة 2005-2013والتي تميل نحو ارتفاع ملحوظ في الارقام المطلقة لفقرات بنية النفقات التشغيلية تبعاً للزيادة المستمرة في الميزانية العامة.

[8]المصدر : وزارة المالية / حكومة اقليم كوردستان

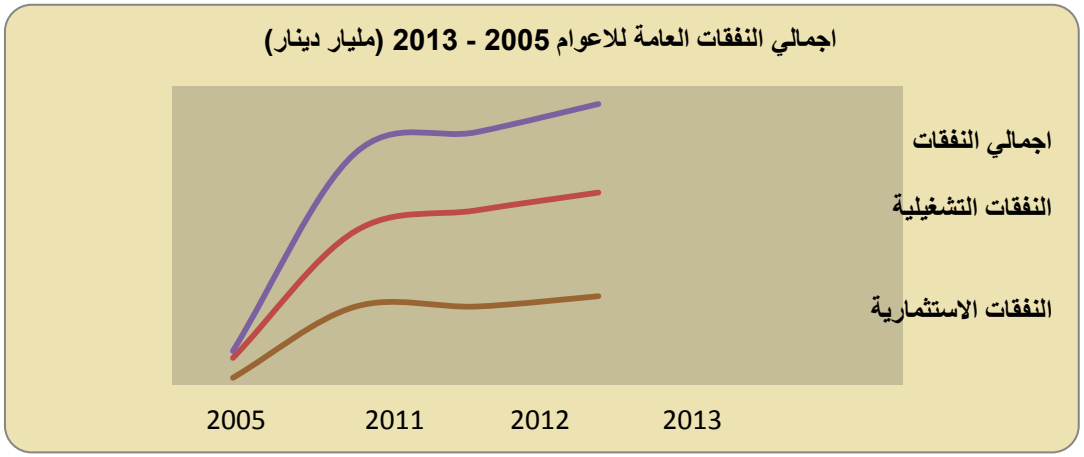

ليس من المتوقع ان يحصل انخفاضاً واضحاً في نسب انفاق هذه الفقرات خلال السنوات القادمة ، لذا تسعى الخطة الحالية الى اقتراح اتجاهات السياسة الانفاقية خلال السنوات 2015-2019 وبالشكل الذي يدعم الزيادة في نسبة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام مع السعي الى ترشيد النفقات التشغيلية .

1/2 الايرادات العامة :

من خلال متابعة تطور الايرادات العامة، نجد ان هناك ارتفاع مستمرفي الايرادات طوال المدة 2007-2013 حيث ارتفعت من (181178) مليون دينار عام 2007 الى (651114) مليون دينار عام 2013. اما بقية التفاصيل لانواع الايرادات يوضحهاالجدول (10) ذلك :

جدول (10)[9]	اجمالي الايرادات العامة للاعوام 2007 -2013 (مليون دينار)					
السنة	ايرادات الضرائب	ايرادات المساهمات الاجتماعية	المنح	بيع الموجودات غير المالية	ايرادات اخرى	المجموع
2007	82794	36979	0	61405		181178
2008	141789	0	0	81820		223609
2009	160129	0	0	215000		375129
2010	447044	97		3074	292.250	742465
2011	277318	0	0	1000	122.189	400507
2012	236134	0	0	239866	0	476000
2013	183107	0	0	467379	628	651114

ثانيا-سياسات تطوير الخدمات المالية:

تشمل هذه السياسات مايلي

1- تعزيز الاجراءات القائية للتعامل مع تداعيات الازمة المالية من خلال ادوات السياسة المالية والنقدية الداعمة للسيولة المحلية والمحفزة لمقدرة البنوك على

[9] المصدر : وزارة المالية / حكومة اقليم كوردستان

الاقراض ,مع التأكيد على الالتزام بالشفافية ووضع نظام انذار مبكر للازمات المالية.

2- استمرار الدورالتنظيمي والرقابي للدولة ,مع تعزيز الاجراءات التي تستهدف النهوض وتحسين كفاءة صناديق الاستثمار ونشر وعي الاستثماري بين المواطنين.

3- تعزيز الدور التنموي للمصارف من خلال التوسع في انشاء بنوك الاستثمار وزيادة الاهمية النسبية للقروض طويلة الاجل لتلبية احتياجات الانشطة الاكثر اسهاما في تنويع التنمية الاقتصادية.

4- زيادة الدور التنموي للبنوك الاسلامية وانشطة التأمين وتحفيز الاستثمارات الخاصة (المحلية و الاجنبية) للتوسع في انشاء الشركات.

5- الاستمرار في دعم رؤوس اموال مؤسسات الاقراض المتخصصة بما يتناسب مع الزيادة المطردة في الطلب على قروضها لتوسيع نطاق اسهامانها في تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص, ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

6- التوسع في المعونات والاستشارات الفنية التي يقدمها صندوق التنمية في الاقليم, وخاصة تلك المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا – تشخيص التحديات الاستراتيجية:

1- من المتوقع ان يصل العجز المالي في الموازنة مع نهاية العام 2013 الي (1,684,900,000,000) [10] واحد ترليون وستمائة واربعة وثمانون مليار وتسعمائة مليون دينار.

1. تعد المركزية المالية من بين اعقد التحديات التي سوف تواجه الخطة ويكون تحديا صعبا مولدا كثير من المشاكل الادارية و المالية.
2. عدم وضوح الرؤية التخطيطية الستراتيجية في اعداد الميزانية الحكومية وبالاخص عند اختيار اولويات الاهداف بسبب اعتماد المنهج التقليدي (موازنة البنود) في اعدادها الذي يقوم على ترجمة الحاجات الانية فقط.
3. الاتجاه العام في بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية .
4. ضعف القدرة على توليد فرص العمل كنتيجة لانخفاض نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام
5. الدعم الحكومي من خلال بعض مكوناته أدى في بعض الحالات الى زيادة حدة الاختلال في بنية الانفاق العام ناهيك عن الاختلال في بنية النفقات التشغيلية نفسها مما حمل الموازنة بنفقات غير انتاجية وفقاً للمعايير الاقتصادية .
6. انخفاض نسبة الإيرادات – المتحققة من غير حصة الاقليم من الميزانية الاتحادية - من اجمالي الايرادات العامة والذي عزز هذا الاتجاه الدور غير الفاعل للسياسة الضريبية والتي ابعدها نسبياً عن محتواها الاقتصادي والاجتماعي وقلل من مساهمتها في تمويل التنمية وحفز نشاط القطاع الخاص، وتقليص حدة التفاوت في توزيع الدخول.

ثالثا – الرؤية:

سياسة مالية لتكون أداة فاعلة في دعم التنمية المستدامة.

رابعا- الاهداف الاستراتيجية :

1- زيادة حصيلة الايرادات غير النفطية و تنويع مصادرها.

2- اعتماد الاسلوب العلمي في اعداد الميزانية العامة وتغيير نوع الميزانية من ميزانية بنود الي ميزانية تخطيط و برامج.

3- الحد من درجة الاختلالات في بنية الانفاق العام.

[10] قانون الموازنة العامة/وزارة المالية/حكومة اقليم كوردستان

4- التحول التدريجي الى الادارة المالية الامركزية وتعزيز دور قدرات الوزرارت و المحافظات.
5- اعادة الهيكلة المالية لجانبي الايرادات العامة والنفقات العامة ، والسيطرة على معدلات نمو الانفاق العام بشكل عام والتشغيلي بشكل خاص ، ورفع نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام .
6- تحسين موارد الموازنة وتنويع مصادر الايرادات ، والعمل خاصة على تأهيل البنى التحتية لقطاعات الزراعة و السياحة والصناعة التحويلية لدعم الصادرات.

عرض أهم النتائج المتوقع تحقيقها مقارنة بواقع الحال (في رسوم بيانية)

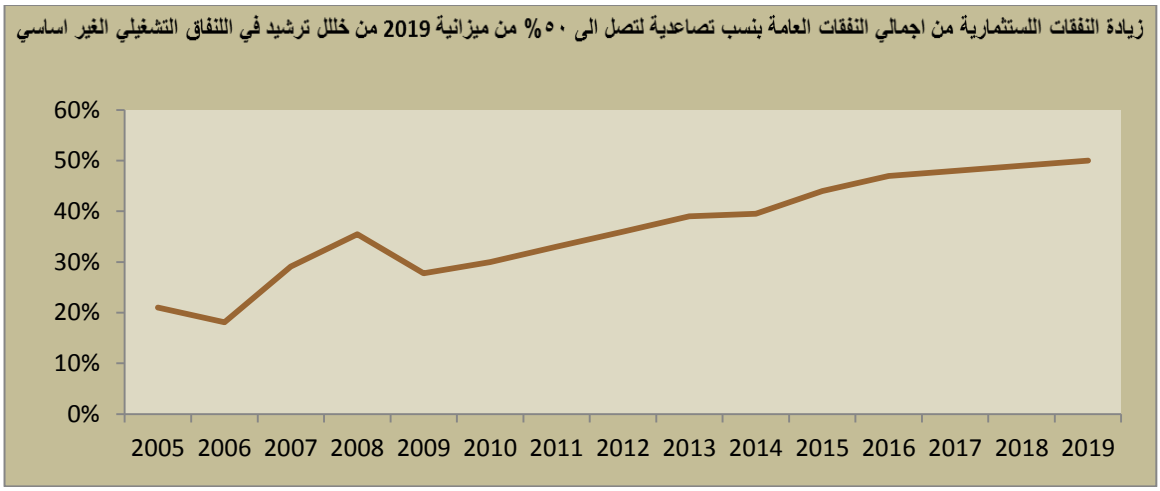

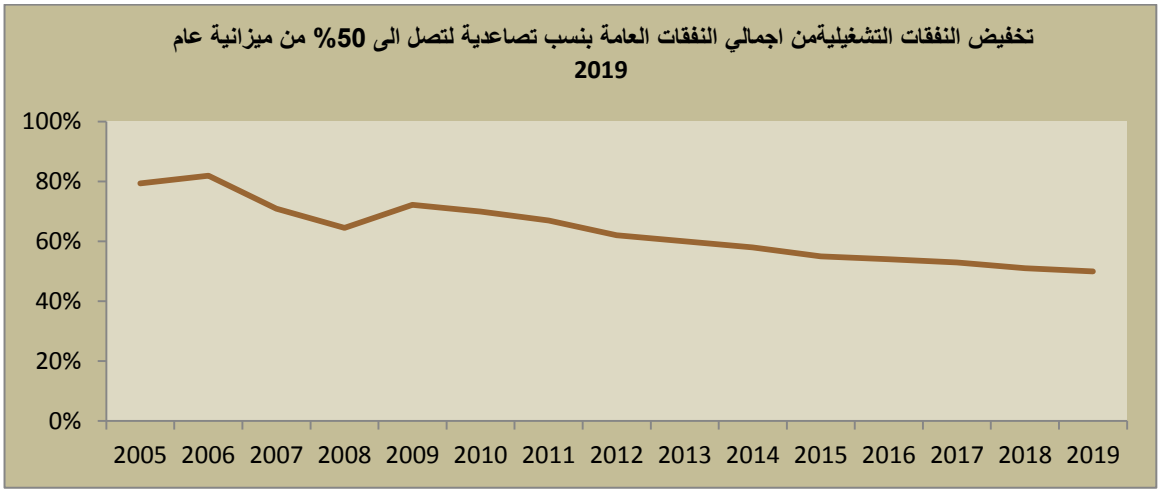

القطاع الخاص :

اولا- واقع الحال:

ان تطور القطاع الخاص امر حيوى لنمو كوردستان و تنميتها. فسوف نسعى لتكوين شراكات بين القطاعين العام و الخاص بحيث يمكن للقطاع الخاص القائم على المشاريع و الذي يركز على المشاريع و الذى يركز على الانتاجية المساهمة و الاستفادة على حد السواء. ان التغيرات السياسية التي حصلت بعد عام 2003 فتحت افاقا جديدة امام تنمية القطاع الخاص في اقليم كوردستان وقد جاء (قانون الاستثمار لحكومة الاقليم رقم (4)

لسنة (2006) بالرغم وجود بعض الثغرات) ليفتح المجال واسعاً لتوظيف قدرات القطاع الخاص في اعمار وتطوير الاقليم بالرغم ذلك لم يلعب القطاع الخاص دوراً بارزاً في دفع معدلات النمو الاقتصادي، والتي غلبت على هذا القطاع صفة العمل الفردي والمنشآت الصغيرة من حيث التنظيم او الاستثمار او الانتاج، كما ان اتجاهات الاستثمار تميل للتوجه نحو الانشطة ذات الربح المضمون من خلال البحث عن مشاريع تكون فيها فترة الاسترداد لراس المال قصيرة، ناهيك عن اعتماده على الدعم الحكومي مما جعله ضعيف المنافسة تجاه السلع المستوردة من الخارج الا ان نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي لم تتجاوز 33% .وقد رخص مجلس الاستثمار العامة في المحافظات 36 مشروعا للاستثمار الأجنبي في الفترة ما بين اغسطس2006 و نهاية2013 بقيمة 3.6 مليارات دولار امريكى,و23 مشروعا مشتركا بين الشركات العراقية و الاجنبية تبلغ قيمتها مليار دولار امريكى.تعمل العديد من الشركات الاجنبية في كوردستان اليوم,بلغ عددها في ابريل2013 ما يقرب من 1,860شركة منها 750 شركة تركية.ورغم هذه الانجازات الكبيرة وعلى الرغم من اننا نقدم بنية مواتية للمستثمرين الاجانب و الشركات المحلية ,وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة,الا اننا نواجه عيوبا مهمة يجب معالجتها اذا اردنا بناء قطاع خاص مزدهر

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية :

1. عدم وضوح دور القطاع الخاص في الفعالية التنموية في ظل غياب رؤية تاشيرية محددة المعالم لهذا الدورعند اعادة هيكلة الاقتصاد وبناء قاعدته الانتاجية.
2. المبالغة في تعقيدات الاجراءات الحكومية على صعيد الاعمال مما يشكل معوقاً امام رغبة رجال الاعمال والمستثمرين للدخول الى المجالات الاستثمارية في الاقليم.
3. قصور مجموعة القوانين والتشريعات الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما حد من امكانية تعظيم هذا الدور والانتقاص من قدراته التنافسية.
4. محدودية القدرات الائتمانية للجهاز المصرفي التخصصي مما قيد من امكانيات الاقراض والاقتراض من قبل القطاع الخاص لتمويل اهدافه الاستثمارية، وحد من فاعلية المصارف الاختصاصية.
5. التاخر في افتتاح سوق الأوراق المالية في الاقليم، رغم صدور قانون تاسيس السوق.
6. الإرتفاع النسبي لسعر الفائدة الذي قد يمثل قيداً نقدياً على حركة الائتمانات المقدمة للقطاع الخاص لاغراض استثمارية من قبل المصارف.
7. مبالغة القطاع الخاص في المطالبة بالإعتماد على أنظمة الحماية والدعم المقدمة من قبل الحكومة بدلاً من اعتماده انظمة المنافسة مما جعل القطاع الخاص يسقط من حساباته وقراراته الاستثمارية معايير الكفاءة والمنافسة.
8. خلو برامج الإصلاح الاقتصادي من المتطلبات الاقتصادية والمالية والقانونية والادارية اللازمة لاعادة هيكلة المؤسسات العامة مما حد من امكانية البدء بعمليات الخصخصة او الاندماج ما بين المؤسسات العامة او الخاصة.
9. ضعف البنية التحتية والخدمات الاساسية للقطاع الخاص مما ساهم في اضعف موقعه التنافسي محلياً واقليمياً ودولياً.
10. ضعف القاعدة المعرفية والمعلوماتية والتكنولوجية للقطاع الخاص مما زاد في تدني قدرته على استيعاب متغيرات السوق العالمية المتسارعة ومواكبتها كاحدى عناصر المنافسة والنفاذ الى الاسواق الخارجية.

ثالثاً- الرؤية :

نحو قطاع خاص تفاعلي وتشاركي وتنافسي معززاً للنمو المستدام.

رابعا- الاهداف الاستراتيجية :

1- تعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص.

2- رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي .
3- الشركة بين القطاع العام و الخاص.
4- قطاع خاص مولد لفرص العمل.
5- تطوير الانظمة المصرفية.
6- تنمية القدرات التنافسية و التصديرية للقطاع الخاص.
7- تعزيز دور القطاع الخاص في تنمية المحافظات

الفصل الثاني التنمية الاقتصادية

قطاع الزراعة

قطاع الصناعة و الصناعات التحولية

قطاع السياحة

قطاع التنمية المكانية

يعتبر اهم متطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية حيث ان عدم توافرها يؤدي الي اخلال عملية التنمية.وايضا المشاركة المجتمعية في عملية التنمية وذلك بأشراك المجتمع في قرارات التنمية وذلك لزيادة تقبل المجتمع للتغير نحو التنمية الاقتصادية .

أهمية التنمية الاقتصادية

1. زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين .
2. توفير فرص عمل للمواطنين .
3. توفير السلع والخدمات المطلوبة لاشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوي الصحي والتعليمي والثقافي.
4. تقليل الفوارق الأجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
5. تحسين وضع ميزان المدفوعات .
6. تحقيق الأمن القومي للاقليم والاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمع.
7. زيادة الدخل القومي.

الاتجاه الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية

تاسيس قواعد لاقتصاد الاقليم أكثر متانة ومستقل وعادل ويحق تنمية مستدامة يوفر فرص عمل لائقة لمواطني الاقليم ويحسن انتاجيته.

قطاع الزراعة:

القسم الاول القطاع الزراعي:

تحليل واقع الحال:

اولا - مساهمة محورالقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي:

حقق الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزارعة والغابات والصيد ارتفاعاً في قيمة مساهمته حيث بلغت 606.7 مليار دينار وبنسبة المساهمة 3.93% في الناتج المحلي الاجمالي ثم ارتفعت الى مليار دينار 1760.75 عام 2011 وبنسبة المساهمة7.39 %في الناتج المحلي الاجمالي ولكن يعتبر مساهة خجولة كما في الجدول رقم (4).

ثانيا- الاراضي الزراعية :

يقسم الاقليم الى ثلاث مناطق : منطقة مضمونة الامطار (أكثر من 500 ملم / سنة) ، ومنطقة شبه مضمونة الامطار (350-500 ملم / سنة) ، منطقة غيرمضمونة اقل من 350 ملم/ سنة وعموما فان نسبة الاراضي الزراعية التي تعتمد في زراعتها على الامطار تشكل حوالي 37.2% من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة ، وهي نسبة عالية نسبياً اذا ما قورنت بنسبة تلك الاراضي الصالحة للزراعة التي تعتمد على وسائل الري غير الامطار والتي تشكل حوالي 5,3% من اجمالي مساحة الاراضي الزراعية ،ومما يلاحظ اهمية النظر الى السعي لزيادة الرقعة الزراعية من خلال التركيز على أضافة مساحات عن طريق عمليات استصلاح الاراضي غير الزراعية في الاقليم بواسطة استخدام وسائل الري المختلفة والترشيد في المياه المتاحة لهذا الغرض. قد ساهمت

الزراعة بحصة محدودة في سد الحاجة من الانتاج المحلي وقد تضاءلت هذه المساهمة مع مرور الزمن رغم توفر مساحات واسعة صالحة للزراعة في الاقليم حيث يبلغ مجموع المساحات الاجمالية الصالحة للزراعة المروية والديمية اكثر من (17,161,608)دونم تشكل حوالي 41.84% من اجمالي مساحة الاقليم والمتبقي البالغ 58.15% تعتبر اراضي غير صالحة للزراعة , بلغ متوسط الاراضي الزراعية المستغلة خلال العام 2012 كما يوضح ذلك الجدول (11):

جدول (11)[11]	مساحات الاراضي الزراعية وغير الزراعية لعام 2012 موزعة حسب وسيلة الري والمحافظات (دونم)[12]				
المحافظة	المساحة الاجمالية الاراضي الزراعية و غير الزراعية	الاراضي الزراعية الديمية	الاراضي الزراعية المروية	الاراضي الزراعية المروية و الديمية المساحة الاجمالية	الاراضي غير الزراعية
اربيل	6,056,480	2,322,580	182,540	2,505,120	3,551,360
دهوك	3,725,592	983,568	186,600	1,206,168	2,507,424
السليمانية	4,171,232	930,800	237,197	1,167,997	3,003,236
كرميان	3,208,304	1,200,604	63,288	1,263,892	1,944,412
المجموع	17,161,608	5,473,552	669,624	6,143,176	11,018,432
النسبة	%100			36%	64%

كما تبلغ المساحة الاجمالية للاراضي الزراعية المروية (5,473,552) دونم تشكل حوالي 89.1% من اجمالي الاراضي الزراعية و 31.89% من اجمالي مساحة الاقليم ، في حين تبلغ مساحة اراضي المروية (669,624) دونم تشكل حوالي 10.90% من اجمالي الاراضي الزراعية و 3.9% من اجمالي مساحة الاقليم.

ثالثا- الانتاج النباتي:

3/1 المحاصيل الحقلية:

تحتل زراعة المحاصيل الحقلية مساحة كبيرة من الاراضي الزراعية حيث قدرت المساحة بحدود (6,117,572) دونم عام 2012منها 28%في محافظة أربيل و 20%في محافظة دهوك و 38% في محافظة السليمانية وفي كرميان 14%.حيث شكلت مساحة الاراضي المزروعة بالشعير أعلى المساحات بنسبة 55% من مجموع الاراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية ، ثم الحنطة بنسبة 41% لعام 2012، كما يوضح ذلك الجدول (12).

جدول (12)[13]	مساحات الاراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية موزعة حسب المحافظات لعام 2012 (دونم)						
المحافظة	الحنطة	الشعير	الذرة الصفراء	عباد الشمس	الشلب	المجموع	النسبة%
أربيل	744,883	949,264	7,100	10,969	190	1,712,406	28
دهوك	532,059	678,046	5,500	7,835	6,065	1,229,505	20

[11] المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان

[12] (هكتار=4 دونم عراقي)

[13] المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان

سليمانية	1,010,912	1,288,287	7,044	14,887	648	2,321,778	38
كرميان	372,441	474,632	1,055	5,485	270	853,883	14
المجموع	2,660,296	3,390,228	20,699	39,176	7,173	6,117,572	100
النسبة المئوية%	43	55	0.66	1	0.34	100	

3/2محاصيل الخضر الاساسية:

بلغت المساحات المزروعة بمحاصيل الخضر الاساسية (الطماطة والخيار والباذنجان) (415,840) دونم لعام 2012، بلغت نسبة محافظة اربيل 52% من اجمالي المساحة ، ثم محافظة دهوك بنسبة 25%ثم محافظة السليمانية بنسبة 20% ، و كرميان 3% لعام 2012 كما موضحة في الجدول(13):

جدول (13)[14]

مساحات الاراضي المزروعة بمحاصيل الخضر موزعة حسب المحافظات لعام2012 (دونم)

المحافظة	طماطة	خيار	باذنجان	المجموع	النسبة%
أربيل	93,968	97,980	23,884	215,832	52
دهوك	50,800	45,764	6,916	103,480	25
سليمانية	42,600	31,060	10,552	84,212	20
كرميان	5,976	4,340	2,100	12,416	3
المجموع	193,244	179,144	43,452	415,840	100
النسبة%	46.5	43.1	10.4	100	

رابعا- الانتاجية:

رغم المساحات التي تزرع سنوياً بالمحاصيل المرتبطة بالامن الغذائي والفواكه والخضروات فان التدني في انتاجية الدونم لاغلب المحاصيل يؤثر في الكميات المنتجة ومايعكس بالتالي على القصور في تغطية الحاجة المحلية ويتم سد العجز بالاستيراد.

حيث ان الارقام والاحصائيات المتاحة عن حجم الاستيراد في الاقليم لا تصنف تلك الاستيرادات حسب انواعها لغرض تحديد حجم او كمية الاستيرادات من المواد الغذائية ، وعموماً فان التقديرات تشير الى ان المجموع العام للاستيراد كان (2594) مليار دينار في عام 2008 ارتفع الى (6006) مليار دينار عام 2009 ، كما انه يبلغ حوالي (6098) مليار دينار تمثل كل الاستيرادات عام 2010 تضاعفت هذا المبلغ في السنوات المتعاقبة.

واستناداً الى المقارنة بين حاجة الفرد من المواد الغذائية الاساسية وفقاً لتقديرات منظمة الاغذية والزراعة والانتاج المحلي المتاح من هذه المواد فان معظم المنتجات الغذائية تعاني عجزاً كبيراً لتلبية متطلبات السكان، مما يعكس هشاشة الوضع الامني للغذاء في الاقليم رغم مايملكه من امكانات زراعية كبيرة.

هناك ايضا ضعف عنصر المهارة لدى الفلاحين و عجز غالبيتهم عن استخدام الوسائل التكنلوجية الحديثة في العملية الزراعية بالاضافة الى عوامل متعددة اهمها الضعف في استخدام المكائن الزراعية و الاسمدة , والبذور المحسنة ووسائل مكافحة الاوبئة الزراعية في عملية الانتاج الزراعي كلها ادت الى انخفاض في الانتاجية سواء ما تعلق منها بانتاجية الفرد العامل في القطاع الزراعي او انتاجية وحدة المساحة او الشجرة او الحيوان المزرعي لاحظ انتاجية الاقليم مع الوطن العربي كما في الشكل ادناه.

4/1الإنتاج والغلة :

ساهمت المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة و الشعير و الرز و الذرة الصفراء) في تغطية نسب متفاوتة من حاجة الاستهلاك المحلي حيث بلغ انتاج الحنطة 5293999 طن عام

[14] المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان

2012وحقق انتاج الحنطة زيادة في انتاجية(كغم / هكتار) و بنسبة 36% عن العام 2007. فيما يخص محصول الشعيرذي الاهمية البالغة للثروة الحيوانية فقد هبط انتاجه عام 2012 بنسبة 12.5% عن عام 2007 نتيجة انخفاض كل من المساحة و الغلة رغم توفر الامكانات الكثيرة للتوسع في انتاج هذا المحصول (الجدول رقم 14). لازالت العوامل الطبيعية والمستلزمات الزراعية الاخرى كالاسمدة والارشاد ونوعية البذور المتوفرة وغيرها تؤثر اساسيا في تحديد مستويات الانتاج والغلة للمحاصيل الرئيسية حيث يتميز كل من مؤشري الانتاج والغلة في المحاصيل الحقلية بالتذبذب الكبير وتعتبر منخفضة جدا مقارنة مع العراق ودول الجوار لاحظ الجدول رقم (A14).

جدول (14)[15] المساحات المزروعة والانتاج والغلة لمجموعة من المحاصيل الحقلية والخضرلعامي 2007-2012					
المحاصيل والخضر	المساحة (هكتار)		الانتاج (طن)		الغلة[16] (كغم / هكتار)
	2007	2010	2007	2012	2007	2012
الحنطة	642,441	668,329	417,587	529,399	650	796
الشعير	476,363	203,041	228,654	200,023	480	236
الحمص	4,520	5,800	1,718	3,458	380	320
العدس	1,371	1,432	1,349	155	984	270
الرز	3,558	1,514	1,886	3,585	530	500
عباد الشمس	282	90	381	3,428	1,350	350
البصل	5,161	3,100	7,948	36,370	1,540	4,350
الطماطة	44,221	17,304	333,430	236,724	7,540	4,900
القرع	9,913	2,350	19,662	22,419	3,198	3,250
الباذنجان	6,679	3,013	18,063	59,747	7,042	5,500
الخيار	30,667	3,942	60,519	32,918	9,731	735
الرقي	24,234	2,210	202,533	133,789	8,357	3,350

جدول (A14) مقارنة الغلة بين كوردستان و الدول المجاورة/الانتاجية كغم/ هكتار				
السنة	القمح	الشعير	الرز	العدس
كوردستان	798	236	500	270
العراق	1717	899	3561	800
سوريا	2537	516	-	804
الاردن	1026	338	-	667
مصر	6537	3453	9567	1698

[15] المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان

[16] يقصد بالغلة هي انتاجية الدونم الواحد او هكتار واحد من المحصول

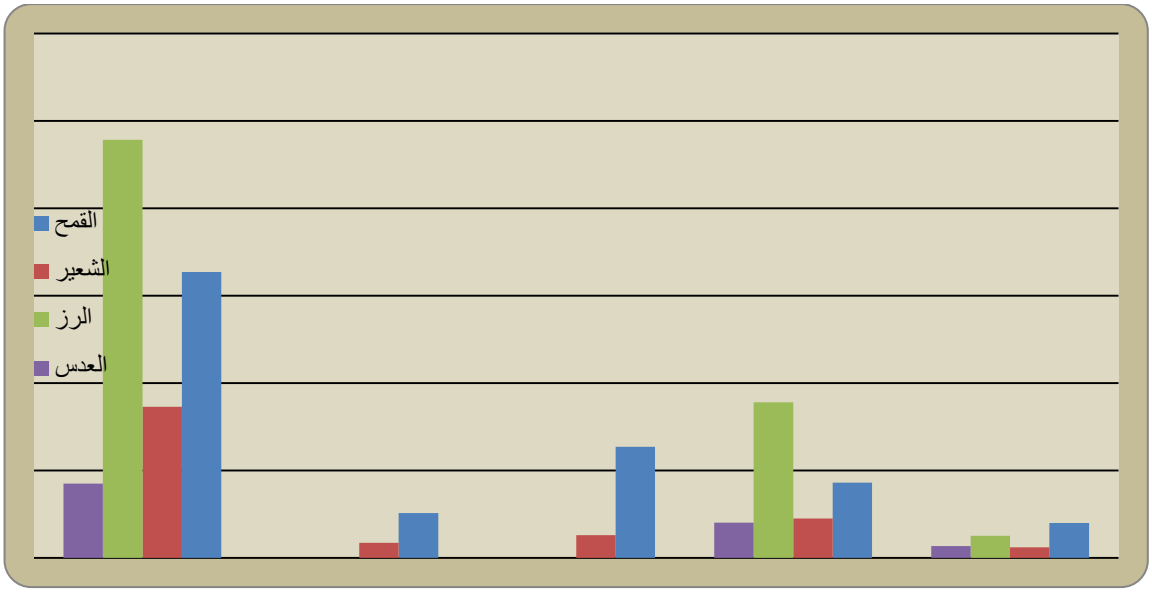

خامسا- الانتاج الحيواني :

5/1الثروة الحيوانية:

5/1/1 الماشية :

هناك العديد من انواع الحيوانات إلا إن أكثرها أهمية وعددا (الأبقار، والأغنام، والماعز) لما توفره من احتياجات غذائية للسكان . وتشير نتائج الاحصائيات المتاحة عن عام 2010 ان اجمالي الثروة الحيوانية في الاقليم بلغت 4,063,000 رأس ازدادت اعدادها الى (4,194,423) رأس في عام 2012 وبنسبة 3%موزعة (334,630) رأس من الابقار، و (2,729,415) رأس من الغنم و (1,130,378) رأس من الماعز، والجدول (18) يوضح ذلك :

جدول (15)[17]	اجمالي الثروة الحيوانية موزعة حسب المحافظات لعام2010 (رأس)				اجمالي الثروة الحيوانية موزعة حسب المحافظات لعام2012 (رأس)			
المحافظة	الاغنام	الماعز	الابقار	المجموع	الاغنام	الماعز	الابقار	المجموع
اربيل	416,998	356,568	86,432	859,998	480,000	315,501	54,356	849,857
دهوك	726,822	293,369	52,152	1,072,343	600,000	230,000	35,000	865,000
السليمانية	792,168	375,548	159,438	1.327,154	1,224,075	507,555	230,274	1,961,904
كرميان	633,215	149,738	20,552	803,505	425,340	77,322	15,000	517,662
المجموع	2,569,203	1,175,223	318,574	4,063,000	2,729,415	1,130,378	334,630	4,194,423
النسبة%	63	28.9	7.84	100	65	27	8	100

كما يوجد في الاقليم مجموعة من حقول تسمين الماشية حيث يبلغ عددها حسب احصائيات عام 2010 (40) حقلاً ازدات الى 85 بنسبة زيادة 112% 2012 حيث

[17] المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان

تشكل 40%منها حقولاً لتسمين العجول ، و60%منها لتسمين الاغنام ، وموزعة على محافظات الاقليم كما يوضحها الجدول (16) :

جدول (16)[18]	اعداد حقول تسمين الحيوانات موزعة حسب المحافظاتلعام 2010			اعداد حقول تسمين الحيوانات موزعة حسب المحافظاتلعام 2012		
المحافظة	تسمين العجول	تسمين الاغنام	المجموع	تسمين العجول	تسمين الاغنام	المجموع
اربيل	21	1	22	21	16	37
دهوك	5	4	9	5	33	38
السليمانية	7	1	8	8	2	10
كرميان	1	0	1	0	0	0
المجموع	34	6	40	34	51	85
النسبة%	85	15	100	40	60	100

لقد تأثرت الثروة الحيوانية بظروف قلة المراعي وضعف الخدمات البيطرية أدت إلى تناقص أعداد الحيوانات والتاثير على اجمالي القطيع نفسه. ان وجود قطيع اساسي بهذا الحجم يعكس امكانات مضاعفته وخاصة في المناطق التي تتوفر فيها المستلزمات الاساسية كالمراعي ومصانع ومخازن العلف والمربين ذوي الخبرة.
اما بالنسبة الى الدواجنفان الاحصائيات تشير الى ان مجموع حقول الدواجن في الاقليم عام 2006 بلغ 653حقلا ازدادت الى 1054 عام 2012حقلاً وبنسبة زيادة 61%موزعة على المحافظات كما يوضحها الجدول (17).

جدول (17)[19]	اعداد حقول الدواجن لعام 2006- 2012موزعة حسب المحافظات			
المحافظة	2006		2011	
	حقل	%	حقل	%
اربيل	347	53.1	416	39
دهوك	76	11.6	164	16
السليمانية	230	35.3	377	36
كرميان			97	9
المجموع	653	100	1054	100

5/1/2 الاسماك:

تشير بعض التقديرات ان الإنتاج من الثروة السمكية (المزارع السمكية والصيد النهري) بلغ عام 2006 حوالي (4,300) طن ، وتأثر الانتاج بعدة عوامل منها عدم التزام الصيادين بتعليمات منع الصيد خلال موسم التكاثر مع عدم توفر الأعلاف والأدوية وضعف المتابعة.
وتشير الاحصائيات المتاحة إن عدد المزارع السمكية في اقليم كوردستان (204) لسنة 2006ازدادت الى 309 لعام 2012مزرعة سمكية تشكل غالبيتها مزارع لتربية الاسماك، في حين تتوزع مفاقس تكثير الأسماك (انتاج الاصبيعات) في اربيل والسليمانية، حيث يحتوي كل مفقس على 80 حاضنة، الطاقة الإنتاجية للمفقسين حوالي 15 مليون يرقة حسب تقارير منظمة الاغذية والزراعة (FAO) لعام 2004كما يوضحها الجدول (18) :

[18] المصدر : نفس المصدر
[19] المصدر : : نفس المصدر

جدول (18)[20]	اعداد مشاريع تربية الاسماك لعامي2006 و 2012موزعة حسبالمحافظات							
المحافظة	2006				2012			
	تربية اسماك	انتاج اصبعيات	المجموع	%	تربية اسماك	انتاج اصبعيات	المجموع	%
اربيل	126	1	127	62.3	169	1	170	54
دهوك	22	0	22	10.8	33		33	11
السليمانية	54	1	55	26.9	78	1	79	25
كرميان					29		29	10
المجموع		2	204	100	309	2	313	100

سادسا -القدرة التنافسية للمنتج المحلي:

ان النمو الاقتصادي يتركز في قطاع الخدمات على حساب النمو في القطاعات الانتاجية الرئيسية كالزراعة و الصناعة , مما يعكس انكشاف الاقتصاد في الاقليم وتبعيته للخارج. ان العمل على تأسيس قواعد اكثر متانة لاقتصاد وطني مستقل يتحدى الوضع الراهن و ويعالج الخلل الهيكلي للاقتصاد, ويعزز من صموده و استقلاليته,ليستوجب العمل على توجيه مزيد من الاستثمار الى قطاعات انتاجية ذات ميزة تنافسية واضحة ,و خاصة في صناعة الحجر والمواد الانشائية التى تتوفرفي الاقليم بالاضافة الصناعات التحويلية كالصناعات الغذائية و الزراعة, و في السياحة و ذلك لما تتضمنه هذه القطاعات من قدرة عالية على استغلال الموارد المحلية وعلى استعاب اكبر للايدي العاملة. كما يتطلب ذلك توضيفا أمثل للتكنلوجيا و للخبرات العملية و الفنية وللموارد الطبيعية المتوفرة. و لتحقيق ذلك على حكومة الاقليم تنفيذ السسياسات ذات الاولوية التالية خلال سنوات الخطة:

1- **تحفيز الاستثمار في القطاعات الانتاجية خاصة في قطاع الزراعة(بشقيها النباتي و الحيواني) وفي الصناعات الخفيفة وفي القطاعات ذات القيمة المضافة كتكنلوجيا المعلومات و السياحة.**
2- **تعزيز القدرة التنافسية للمنتج المحلي و الترويج له وتفعيل نظام المواصفات و المقاييس من اجل رفع مستوى جودته مما يسهم في تخفيض العجز التجاري.**
3- **توفير التدريب الفني و التعليم النوعي من اجل رفع مستوى انتاجية العامل و تطوير رأس المال البشري في الاقليم.**
4- **الاستمرار في العمل زيادة مساحة الاراضي الزراعية و توفير مياه الري الكافية.**
5- **حماية صغار و متوسطي النتجين الزراعيين ليتمكنوا من التكيف مع السوق, و توسيع نطاق الدعم على المدخلات الزراعية لهم (البذور , الاسمدة).**
6- **تطوير التعاونيات و المجالس الزراعية برعاية من القطاعين العام و الخاص و توفير خدمات الارشاد و البحث الزراعي و تعزيز القدرات في مجال الصحة الحيوانية و النباتية.**
7- **وضع التشريعات واتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل عمليات الاستراد و التصدير و موازنتها مع احتياجات السوق المحلية وتنظيمها و الترويج و التسوق للمنتجات المحلية .**
8- **تنظيم السوق المحلي وحماية المستهلك و ضمان خلو السوق من بضائع المستوردة من خلالتكثيف الرقابة و تنفيذ التشريعات ذات الصلة.**

سابعا- الطاقة الخزنية :

الخزن بنية ارتكازية استراتيجية كونها ترتبط بتامين الامن الغذائي لعموم الشعب في الاقليم وخاصة الحبوب ويشمل هذا القطاع السايلوات و مخازن الحبوب (الحنطة و الشعير و الشلب) وهو احد انشطة وزارة التجارة و الصناعة.

[20] المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان

تتوفر في الاقليم طاقة خزنية مقبولة يمكن ان تدعم اية زيادات في الانتاج لغرض الخزن ومن ثم التسويق ، حيث تبلغ اجمالي الطاقة الخزنية وفق احصائيات عام 2012 حوالي 338370طن ، موزعة على المحافظات الثلاث ، كما ان عدد السايلوات التابعة لوزارة التجارة والصناعة يبلغ 6 سايلوات ، موزعة حسب المحافظات كما يوضحها الجدول (19) :

جدول (19)[21]	الطاقة الخزنيةلها موزعة حسب المحافظات- طن				
المحافظة	بنزات	بناكر	مساطب	الطاقة الخزنية	النسبة%
اربيل	96000	90320	0	186320	55
دهوك	103400	17250	1400	122050	36
السليمانية	0	0	30000	30000	8.86
كرمبان					0
المجموع	199400	107570	31400	338370	100

ومن المزمع بناء سايلو جديد في محافظة اربيل بطاقة خزنية تصل الى 60 الف طن ، وآخر في محافظة السليمانية بنفس الطاقة الخزنية مع اعادة تعمير وتصليح السايلو الموجود في محافظة السليمانية.

ثامنا/إمكانات القطاع الزراعي:

ان واقع القطاع الزراعي ينطوي على إمكانات واسعة تجعله من القطاعات القائدة في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني ،كما ان هذه الامكانات المتاحة لو توفر لها حسن الاستغلال فسوف تكون عاملاً اساسيا في مجمل الواقع الاقتصادي للاقليم ، وكذلك تعد طفرة نوعية في تطوير القطاع الزراعي نفسه ، وتعزيز دوره في تامين الامن الغذائي وخلق فرص عمل، وتطوير الريف والحد من الفقر والمساهمة الفاعلة في تنويع الاساس الاقتصادي.

وتتلخص هذه الامكانات بالآتي :

1- وجود حوالي 1,535,794هكتار من الاراضي الزراعية المروية والديمية تمثل حوالي 36% من المساحة الاجمالية للاقليم منها 1,368,388هكتار اراضي زراعية ومروية ديمياً تشكل حوالي 89.1% من اجمالي الاراضي الزراعية و 31.89% من اجمالي مساحة الاقليم ، و 167406 هكتار متاح لها الارواء ومروية تشكل 10.9%من اجمالي الاراضي الزراعية و3.9% من اجمالي مساحة الاقليم مما يعطي امكانية للاستغلال الواسع للانتاج النباتي وبتركيبة محصولية متنوعة تساهم بشكل كبير في تأمين الامن الغذائي.
2- وجود قطيع اساسي كبير ومتنوع الاصناف من الحيوانات وخاصة الاغنام والماعز والابقار والجاموس والتي هي مصدر اساسي للبروتين الحيواني اضافة الى وجود امكانات لتطوير تربية الاسماك والدواجن وانتاج بيض المائدة.
3- تنوع الظروف البيئية والطبيعية في الاقليم مما يسمح بتنويع كل من الانتاج النباتي والحيواني واستغلال هذه البيئات لتطوير تركيبات محصولية وانتاجية تنافسية ، وكذا الحال فيما يخص التنوع البايولوجي الكبير.
4- تتمتع المناطق الشمالية والشرقية من الاقليم ضمن مستويات مطرية تتراوح بين 500- 1000 ملم / سنة ومناطق اخرى ضمن مستويات 350 – 500 ملم / سنة ومناطق اخرى ضمن مستويات أقل من 300 ملم / سنة يمكن تأمين حاجتها الاضافية من الري التكميلي ورغم الظروف المائية في الاقليم حاليا فلا يزال حصة الفرد من المياه اعلى من معدل الفقر المائي.

[21] المصدر : وزارة التجارة والصناعة / حكومة اقليم كوردستان

5- وجود موارد بشرية كبيرة لمزاولة النشاط الزراعي تصل الى حوالي 23% من سكان الاقليم وهو ما يمثل تقريباً ربع سكان الاقليم وحسب التقديرات لعام 2009 فان السكان النشطون اقتصادياً يمثلون حوالي 42% من اجمالي عدد السكان، مما يعني ان العاملين في القطاع الزراعي تبلغ نسبتهم 9.7% من قوة عمل يمكن الاستفادة منها بشكل كفوء مع حاجتها الى التطوير والتأهيل لممارسة نشاط زراعي متطور ومستدام مع وجود طاقات علمية زراعية كفوءة.
6- وجود سياسات وبرامج داعمة لمدخلات ومخرجات التجربة الزراعية .
7- وجود مرتكزات اساسية لمساهمة وتعزيز دور النشاط الخاص في كل من الانتاج النباتي والحيواني.
8- وجود مرتكزات اساسية للتشريعات والتنظيمات المؤسسية للقطاع والتي تحتاج الى تطوير وتحديث لمواكبة نهضة زراعية شاملة يكون للقطاع الخاص دور فاعل فيها.

تاسعا/تشخيص التحديات الاستراتيجية :

9/1-تحديات النشاط الزراعي:

1- ضعف في تامين الامن الغذائي من الانتاج المحلي وخاصة في المحاصيل والمنتجات الرئيسية وضعف القدرة التنافسية للانتاج النباتي والحيواني على النطاقين الخارجي والداخلي.
2- الاستخدام غير المرشد للمخصبات الزراعيةوالمبيدات.
3- هنالك تدني في انتاج الدونم لمعظم المحاصيل وفي انتاجية الحيوانات المزرعية.
4- الزحف العمراني العشوائي على حسابالأراضى الزراعية القديمة الخصبة.
5- وجود فجوة بين نتائج البحث العلمي والتطبيق.
6- محدودية استخدام الزراعة العضوية لتأثيرها الإيجابي علي البيئة وعليالعائد الاقتصادي لهذا النوع من الزراعة.
7- عدم استغلال المخلفاتالزراعية الاستغلال الأمثل وعدم تطبيق نتائج الأبحاث المتعلقة بها.
8- ضعف دور مؤسسات التدريب والإرشاد الزراعي.

9/2- تحديات الخزن:

1- العجز في الطاقة الخزنية
2- قدم بعض السايلوات و الحاجة الي اعادة تاهيلها.
3- تخلف اساليب ادارة وتشغيل السايلوات.

عاشرا/الرؤية:

تحقيق الامن الغذائي للآ قليم كوردستان.

احدى عشر/ الاهداف الاستراتيجية:

1- تحسين البيئة الأقتصادية .
2- تامين خزين استراتيجي من الحنطة و الرز يكفي لمدة ستةاشهر على الاقل.
3- زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.
4- توسيع مساهمة القطاع الزراعي المحلي في تأمين الامن الغذائي .
5- زيادة الرقعة الزراعية والارتفاع بالانتاج والانتاجية لتحقيق مزيدا من الكفاءة في الانتاج.
6- اقامة صناعة زراعية مزدهرة.
7- اصلاح قوانين الاراضي بزيادة ملكية الاراضي الزراعية من 75 هكتار الي 250 هكتار.

قطاع الصناعة و الصناعات التحويلية:

اولا- تحليل الواقع:

يعتبر القطاع الصناعي واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية في تعزيز الأسس المادية لاي اقتصاد، وتزداد أهمية القطاع الصناعي عند النظر الى درجة مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي ان اهمية الصناعات التحويلية في الاقتصاد الاقليم تعكسها نسبة مساهمتها في توليد الناتج المحلي الاجمالي التي بلغت 2.8% عام 2007، ثم ارتفع الي 4.08% (جدول رقم 4)عام 2011وهي نسبة تعتبر متدنية نسبياً مقارنة بمساهمة بعض القطاعات الاقتصادية الاخرى أو مقارنة بالقطاع نفسه في بعض الدول الاخرى. ان الواقع الاستثماري المتواضع في نشاط الصناعات التحويلية انعكس علي مستوى الاداء لذا النشاط و كما تبنيه المؤشرات ادناه:

1- تدني نسبة مساهمة الصناعات التحويلية (عدا النفط) في الناتج المحلي الاجمالي.
2- تدني نسبة تغطية الصناعات المحلية لحاجة الاقليم.
3- استمرار تدني مساهمة القطاع الخاص في اجمالي تكوين الناتج المحلي للنشاط .
4- تشير اغلب الدلائل على ان مساهمة القطاع الخاص في الصناعات التحويلية تمثل النسبة الاكبر قياساً بمساهمت القطاع العام .هناك التوسع في تاسيس المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من قبل القطاع الخاص التي بلغ عدد تلك المشاريع المؤسسة في عام 2007 (220) مشروع صناعي وفي نهاية عام 2012 وصلت الي (2801) مشروع وبلغت اقيام رؤوس الاموال المستثمرة بها حوالي (134.9) مليار دينار لعام 2007 وارتفعت الى (27.14) ترليون دينار مايعادل(2.3) مليار دولار عام 2012.
5- وقد يعود السبب في تواضع مساهمة نشاط الصناعات التحويلية والاستخراجية (عدا النفط) في الناتج المحلي الاجمالي الى ضعف الطاقات الانتاجية وانحسار المناخ المساعد للصناعة في اغراق الاسواق بالمنتجات المستوردة الرخيصة ، والحاجة الى اعادة النظر وتعديل التشريعات والقوانين الداعمة للانتاج المحلي.

ثانيا-الامكانات:

يزخر الاقليم بمناطقه المختلفة بوجود احتياطيات كبيرة من مجموعة واسعة من المعادن و امكانيات مختلفة.

1- فمحافظة أربيل تعتبر من اكثر المحافظات الغنية بالخامات الفلزية حيث تتوفر فيها خامات النحاس، والكروم، والنيكل، والمنغنيز، والحديد، والخارصين، والرصاص.
2- اما محافظة السليمانية فتتوفر فيها خامات الموارد المعدنية الفلزية كالنحاس والرصاص والنيكل والحديد والجبس وحجر الكلس والحصو والرمل و أطيان السمنت وبنسبة كبيرة من الدولومايت تصل الى 57% من احتياطي هذا المورد لعموم العراق الاتحادي .
3- تتميز محافظة دهوك بالرصاص، والخارصين، والياريوم. ومما يؤشر ان اغلب هذه المعادن لاتتوفر صناعات استخراجية لها رغم انها تعد ثروة حقيقية تصب في حالة استغلالها في صالح جهود التنمية في الاقليم.
4- سعة الاسواق المحليةلكثير من المنتجات الصناعية و لاسيما الصناعات الانشائية لعمليات البناء و الاعمار و امكانية التنافس في بعض الصناعات في الاسواق الخارجية و لاسيما السمنت و غيرها.
5- توفر الايدي العاملة الماهرة .
6- وجود فرص متاحة للاستثمار في هذا النشاط و لاسيما في المجالات ذات الميزة التنافسية.

ثالثا-التحديات الاستراتيجية:

1. ضعف القدرة التنافسية للانتاج الصناعي المحلي مقابل الانتاج المستورد نتيجة لاغراق السوق بالمنتجات الرخيصة الثمن والردئية النوعية.
2. قلة الاستثمارات (المحلية والاجنبية) في الصناعات التحويلية.
3. قصور بعض القوانين الحالية في تامين البيئة التشريعية الداعمة للقطاع الصناعي.

4. ضعف دور هيئة التقييس والسيطرة النوعية كنظام رقابي للسيطرة النوعية على المنتجات المستوردة والمحلية.
5. تدني قدرة النظام المصرفي في دعم القطاع الصناعي وتوفير التمويل والقروض والتسهيلات الائتمانية وفق متطلبات التطور الحاصل في القطاع.
6. التضخم الكبير في اعداد العاملين في شركات القطاع العام الصناعي.
7. قدم الخطوط الانتاجية وعدم مطابقة المشاريع القائمة للشروط والمحددات البيئية
8. نقص الوعي بأهمية جودة السلع والخدمات المقدمة من قطاعالصناعة المحلية .
9. محدودية فرص التدريب الخاصبتنمية مهارات العاملين في شركات القطاع الصناعي.

رابعا-الرؤية:

نحوتحقيق التطور في الصناعة وزيادة مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي المستدام .

خامسا- الاهداف الاستراتيجية:

1 بناء قاعدة صناعية واسعة و مستدامة لتنمية مصادر الدخل و توفير فرص العمل.
2 زيادة مساهمة نشاط الاستخراج غير النفطي، والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي
3 تعزيز التوسع والتنوع في الصناعة التحويلية التي تمتلك المقومات لذلك وكمصدر اساسي داعم للتنمية.
4 تحسين البيئة الملائمة للاستثمار الصناعي و خلق البيئة الجاذبة للاستثمار في الصناعات التحويلية و الاستخراجية من غير النفط.
5 تعزيز دور القطاع الخاص في المساهمة في الانتاج الصناعي و توليد فرص العمل الجديدة في بناء الشراكة مع القطاع العام.
6 التوسع في استغلال الموارد الطبيعية غير النفطية.
7 انتقاء وتوطين التكنلوجيا المتقدمة وتوجيهها لخدمة المجتمع.

سادسا - التوصيات:

1- تأمين مناطق للاستثمار الخاص و الاجنبي ونشره على مختلف محافظات الاقليم مع الامكانات و المزايا النسبية لكل محافظة.
2- تطوير وتحديث النظام المصرفي لمواكبة التطورات العالمية في مجال اقراض و تمويل مشاريع القطاع الخاص بما في ذلك المشاريع الصغيرة المدرة للدخل و بألية شفافة و ميسرة.
3- تنشيط عمليات المسح الجيولوجي و التحري المعدني لغرض التحديد الدقيق للموارد المعدنية المتوفرة بكميات تجارية بهدف اسغلالها و اضافتها كمصدر من مصادر توليد الناتج المحلي الاجمالي.
4- معالجة مشكلة العمالة الزائدة في المنشاة المتوقفة عن الانتاج ,بناء قدرات الكوادر العاملة في النشاط الصناعي و مواكبتها للتطورات الحديثة.
5- مواصلة الجهود القائمة لمعالجة الاثار البيئية للمشاريع الصناعية من خلال:

أ- عدم اقامة اي مشروع ما لم يؤمن الحفاظ على البيئة.
ب- استخدام التقانات الانظف بيئيا في عمليات تأهيل المشاريع القائمة او المشاريع الجديدة.
ت- تطوير انظمة المراقبة و الرصد النوعية البيئية و بناء قواعد بيانات شاملة لجميع القطاعات.

قطاع السياحية :

يمتلك الاقليم مقومات تكاد تكون متكاملة للعرض السياحي وهو من المناطق القلائل التي تمتلك تنوعا" في الجوانب السياحية وتنوعا" في المزيج الثقافي وفي المصادر الطبيعية فضلا" عن وجود مرتكزات لخدمات تكميلية مساعدة لابأس بها يمكن تطويرها. ففي الجانب الطبيعي الذي يعتبر اهم مقومات العرض السياحي نلاحظ وجود تنوع طبيعي

كبير حيث الطبيعة الخلابة بجبالها وغاباتها ووديانها وسهولها وشلالاتها ومسطحاتها المائية ، ناهيك عن محيط الانهر وروافدها التي تجعلها تخلق بيئة خصبة للسياحة ولجذب السواح. وفي الجانب الحضاري والاثري يزخر الاقليم بتنوع حضاري وآثاري وثقافي حيث انه موطن الحضارات القديمة والتي تتوزع على مختلف المناطق فيه. وفي الجانب الديني تنتشر بعض مراقد الأولياء والصالحين فيه اضافة الى وجود الأديرة والكنائس والمعابد الضاربة في القدم.

اولا/دورالسياحة في التنمية:

اضافة الى الدور المهم للسياحة في تعزيز وتقوية الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي فللسياحة ادوار تنموية ومزايا في جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية اخرى يمكن ايجازها بالآتي؛

1- تتميز السياحة بأثرها المضاعف (المضاعف السياحي) الناجم عن الرواج والانتعاش في عشرات الصناعات والخدمات والتي يقدرها الاختصاصيون باكثر من خمسون صناعة وخدمة.
2- كيفية الاستخدام للقوى العاملة باعتبارها صناعة مركبة وبهذا يمكن استغلال هذه الميزة لمعالجة مشكلة البطالة والتشغيل.
3- احدى الوسائل المهمة في تنمية المرافق والاماكن ذات الجذب السياحي اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا لاسيما في المناطق التي لاتمتلك مقومات اقتصادية فعالة مقارنة بأمكاناتها السياحية. كما تستخدم السياحة كوسيلة لتنمية المناطق الريفية والنائية التي تمتلك مقومات الجذب السياحي.
4- تساهم في تطوير الاماكن الدينية والتاريخية والحضارية باعتبار ان هذه الاماكن عناصر مهمة للجذب السياحي.
5- تساهم في استقطاب الاستثمار الاجنبي كونها تقدم عائد جيد للمستثمر.
6- تساهم في التقارب الحضاري و الثقافي بين الثقافات المختلفة.

ثانيا- تحليل الواقع:

يتسم واقع منشأت الايواء السياحي بتدني مستواه وعدم تطوره ومحدودية منشأت الايواء السياحي الممتازة و الاولي ومحدودية عدد الاسرة وخاصة في المناطق السياحية في مختلف انحاء الاقليم و توزعت جميع الفنادق بما فيها درجة ممتازة اولي و الدرجات الاخرى تتركز في مركز المحافظات وتشير تقيم (UNDP الامم المتحدة) وذلك بالرغم وجود خطة لتطوير وتنمية القطاع السياحي من قبل هيئة السياحةالا انها بدائية و تفتقر الخطة الي توجيه استراتيجي لتشغيل وامكانيات هذا القطاع .

1- ضعف الاداء الاقتصادي للنشاط عموماً وتواضعه، فعلى سبيل المثال لا تتجاوز مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2008 عن 1.4%. ولاتتوفر بيانات دقيقة وشاملة عن حجم التشغيل في النشاط السياحي المباشر وغير المباشرللسنوات 2012.
2- ارتفاع الاستثمارالخاص في القطاع السياحي وقد بلغت 3000.61 مليون دولار من 2006/8/1 ولغاية 2013/9/20 وبنسبة 9.77% من اجمالي المبالغ المستثمرة في الاقليم تم استثمارهذا المبلغ في مركز المحافظات فقط.
3- زيادة عدد الفنادق فبعد ان كان عددها (106) فندقاً في عام 2007 ارتفع ليصل الى (538) في عام 2013 منها درجة ممتازة واولي و الدرجات الاخرى.
4- ارتفع عدد الموتيلات الى (303) موتيل في عام 2013 ، لكن بالرغم هذه الزيادة الا انها يتميز غالباً بتركزه في مراكزالمحافظات في حين يقل العدد كثيراً في معظم الاقضية والنواحي الاخرى وبالاخص الفنادق ذات النوعية الجيدة.
5- الارتفاع في درجة اشغال الاسرة الفندقية والذي يتجاوز 66% بسبب النهضة الاقتصادية والعمرانية التي يشهدها الاقليم حاليا"واستتباب الامن، والازدياد المضطرد في عدد السائحين الوافدين الى الاقليم.

6- يعاني نشاط السياحة من نقص كبير في الموارد البشرية المؤهلة و المتخصصة في المجال السياحي وذلك بسبب قلة المعاهد المتخصصة بالسياحة و الفندقة.
7- تشير معطيات الاحصائية الي نمو في السياحة الا انه بدأت بالانتعاش التدريجي و المتصاعد بحدود 2.2 مليون سائح عام 2012 و بنسة 82% عن العام 2012.
8- يعاني نشاط السياحة من نقص كبير من الموارد البشرية المؤهلة و المتخصصة في المجال السياحي وبالرغم من الاعداد الكبيرة في كوادر هيئة السياحة تقدر ب 1700- 1900 منتسب .
9- عدم وجود المعاهد المتخصصة بالسياحة و الفندقة.

جدول (20)[22]	بعض المؤشرات العامة للنشاط السياحي موزعة حسب المحافظات للاعوام 2007-2013			
المؤشرات	2007	نهايةعام2013		المجموع لعام2013
عدد الفنادق	106	سياحي	328	538
		شعبي	210	
الموتيلات	49	سياحي	216	303
		شعبي	87	
المطاعم	129	سياحي	585	1600
		شعبي	1015	
عدد القرى السياحية المناطق السياحية	29	سياحي	74	74
عدد الأسرة الفندقية	10451	سياحي	38427	48365
		شعبي	9938	
عدد الغرف		سياحي	16663	20502
		شعبي	3839	

جدول (21)[23]	عدد السياح	
المؤشرات	عام 2007	نهاية عام 2013
داخل الاقليم	137,118	459847
خارج الأقليم/العراقين	186,420	1933544
الأجانب	53,859	558636
المجموع	377,397	2,952,027

ثالثا– تشخيص التحديات الاستراتيجية:

السياحة و الاثار:

1- محدودية الموارد المالية الموجهة للنشاط من الحكومة واقتصارها على جوانب محددة وضعف توجه القطاع الخاص المحلي والأجنبي للأستثمار في هذا النشاط.
2- ضعف الخدمات التكميلية المساعدة من بنى تحتية (الطرق ووسائط النقل السريعة، الفنادق والخدمات الترفيهية المرافقة) وخاصة في مناطق الجذب

[22] المصدر وزارةالبلديات- هيئة السياحة / حكومة اقليم كوردستان
[23] نفس المصدرالسابق

السياحي كالمواقع الأثرية والدينية والمصايف اضافة الى تخلف الخدمات المصرفية بالمقاييس الدولية.
3- فتح المعاهد المتخصصة بالسياحة و الفندقة.
4- تدني الوعي السياحي وانعدام اساليب الترويج والتسويق السياحي.
5- تدني الوعي السياحي في الاقليم و انعدام وضعف اساليب الترويج والتسويق السياحي.
6- ضعف الإدارة السياحية ومقومات الضيافة المناسبة وعدم سلاسة أجراءات منح سمة الدخول واستقبال السياح في المراكز الحدودية.
7- هجرة الكوادر السياحية المهنية المتدربة وقلة المراكز المهنية لتدريب كوادر بديلة.
8- محدودية الشركات الاستثمارية الخاصة او المساهمة في المجال السياحي والثقافي واقتصارها على مستثمرين اشخاص بأمكانات محدودة لاتتناسب مع المتطلبات الأستثمارية الكبيرة للنشاط السياحي والثقافي.
9- تعدد الجهات المسؤولة عن نشاط السياحة ونشاط الثقافة والآثار، فهناك تداخل في مهام ومسؤوليات بين المؤسسات الثقافة والسياحة والآثار .
10- عدم وجود ستراتيجية طويلة الأمد محددة المعالم لتطوير النشاط السياحي والتراثي والثقافي.
11- ضعف قاعدة البيانات عن النشاط السياحي والتراثي.

رابعا- الرؤية:

نحوتطوير الواقع السياحي وخلق مايسمى بصناعة السياحة المستدامة وبما يساهم في تنويع الاساس الاقتصادي للاقليم و الحفاظ على الارث الحضاري والتاريخي للاقليم وتطويره.

خامسا-الاهداف الاستراتيجية:

5/1السياحة والاثار:

1- وضع السياحة كقطب تنموي مولد للدخل.
2- رفع مستوى الاداء الاقتصادي للقطاع من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي. في تنويع الاساس الاقتصادي للاقليم وللحد من البطالة والفقر وخاصة في المناطق السياحية النائية .
3- خلق صناعة سياحة ذات قدرة تنافسية مع دول الجوار.
4- اصدار قانون خاص للاستثمار السياحي.
5- تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي.
6- تعزيز اساليب الترويج و التسويق السياحي.
7- تامين بيئة محفزة لعمل القطاع الخاص في العمل السياحي.
8- قيام الاقليم بتهيئة البنى الارتكازية الاساسية للمجمعات و المدن السياحية
9- تنمية الوعي المجتمي باهمية السياحة.
10- اعطاء الدور الرائد للقطاع الخاص في النشاط السياحي وفي ادارة وتشغيل المرافق الاثارية والثقافية.
11- تطوير الصناعات الحرفية المرتبطة بالنشاط السياحي.
12- بناء قواعد ومعلومات ممكنة عن النشاط السياحي و التراثي و الاثاري.
13- تأهيل المتاحف وتطويرها و انشائها.
14- تعزيز تبوء الاقليم موقعاً في الارث الحضاري والتاريخي العالمي.

قطاع التنمية المكانية :

أولاً /عرض وتحليل واقع الحال :

هوالاسلوب الامثل الذي يوازي بين معياري الكفاءة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية في توزيع الاستثمارات و هو الذي يركز على الميزة النسبية في توزيع الانشطة و الفعاليات الاقتصادية على مناطق الاقليم كافة و التعامل مع الانصاف و العدالة في توزيع ثمار التنمية و في تقليل التفاوت المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و

العمرانية في مناطق الاقليم المختلفة و ان البعد المكاني للتنمية من شأنه تأمين مشاركة اكثر فعالية من قبل الآدارات و المجتمعات في وضع متابعة حسن تنفيذ البرامج التنموية المحلية.

تستند التنمية المكانية من خلال التخطيط الاقليمي على جملة من السياسات والمبادئ الاساسية والتي يمكن اجمالها .

1/1 سياسة الموقع الصناعي :

ضرورة نشر عملية التنمية الاقتصادية ونشر الصناعة على كافة المحافظات وايجاد موازنة تنموية مكانية والتخفيف من حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع السكان بشكل متوازن والحد من تركزه في المراكز الحضرية الكبيرة، وتعد سياسة الموقع الصناعي واحدة من السياسات التي اعتمدت سواء كانت بشكل مشاريع فردية او مجمعات صناعية كبيرة, وتعكس الجدول (22) اجمالي رؤوس الاموال الموظفة في المنشأت الصناعية موزعة حسب المحافظات :

جدول (22)[24]	اجمالي رؤوس الاموال الموظفة في المنشات الصناعية موزعة حسب المحافظات للاعوام 2003-2013 (مليون دينار)			
السنة	اربيل	دهوك	السليمانية	المجموع
2003	12,626	11,800	60,180	84,606
2011	60,432	39,252	5,354	105,038
الاجمالي	1,369,510	361,084	800,595	2,531,189
النسبة%	54	13	33	100

كذلك تتباين نسبياً مساحات المدن الصناعية في المحافظات، فقد بلغت حوالي (4568) دونم في محافظة اربيل و(468) دونم في محافظة دهوك و(1677) دونم في محافظة السليمانية، وتصل نسب المساحات المشغولة منها حوالي النصف.

جدول (23)[25]	توزيع المناطق الصناعية حسب المحافظات لعام 2011							
	اربيل		دهوك		السليمانية		المجموع	
المحافظة	مركز المحافظة	الاقضية والنواحي	مركز المحافظة	الاقضية والنواحي	مركز المحافظة	الاقضية والنواحي	مركز المحافظة	الاقضية والنواحي
عددالمناطق الصناعية	2	8	1	6	3	12	6	26
المساحة الكلية(دونم)	2471	2097	116	384	904	773	3542	3354
المعامل	1182	778	101	401	276	644	1559	1833

و مما سبق يمكن القول ان محافظة اربيل تعد اكثر المحافظات استقطاباً للمشاريع الصناعية تليها محافظة السليمانية ثم محافظة دهوك حيث تنخفض في المحافظة الاخيرة بوضوح نسبة الاستقطاب، وقد تعود اسباب ذلك الى مجموعة من العوامل من اهمها هو عدم وجود سياسة شاملة في الاقليم للتنمية المكانية التي قللت من اهمية سياسة الموقع الصناعي اذ لم تستخدم في الاتجاه الذي يحقق اهداف التنمية المكانية بصورة متكاملة

[24] المصدر: وزارة التجارة والصناعة / حكومة اقليم كوردستان
[25] نفس المصدر

وادى ذلك الى بقاء تركز السكان والانشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في مدن دون الاخرى.

2/2 سياسة نشر الاستثمارات مكانيا

يمثل الاستثمار بعدا مهما في اعادة هيكلة التنمية المكانية في الاقليم ووسيلة لمحاولة تقليل الفوارق التنموية بين المحافظات وبين الحضر والريف، ونشر الصناعات والتنمية الزراعية والبنى التحتية التخصصية وخاصة الطرق على عموم محافظات الاقليم.
ولغرض تتبع واقع توزيع الاستثمارات بين المحافظات لابد من ملاحظة جانبين، الاول ويتعلق باستثمارات القطاع الخاص (المحلي والخارجي) في حين يتناول الجانب الثاني توزيع الاستثمار الحكومي بين المحافظات، ومن الواضح ان هناك تبايناً في التوجهات والاهداف والاسباب والدواعي التي تحفز وتستقطب الاستثمار الخاص عن الاستثمار الحكومي.
ففي مجال الاستثمار الخاص كما يوضحه الجدول (24) نجد ان محافظة اربيل استحوذت على النسبة الاكبر منه مقارنة بنسب محافظتي السليمانية ودهوك، وهي نسب توضح تبايناً كبيراً في مدى نشر وتوزيع استثمارات القطاع الخاص على المحافظات.

جدول (24)[26]	التوزيع المكاني لاستثمارات القطاع الخاص (المحلي والخارجي) موزعة حسب المحافظات للاعوام 2006-2011 (مليون دولار)		
المحافظة	2008	2011	المجموع
	المبلغ	المبلغ	المبلغ	النسبة%
اربيل	1,098.780	1,705.687	10,657.842	58.97
دهوك	178.388	562.962	1,932.072	10.69
السليمانية	565.005	599.173	5,332.153	29.50
المختلط	150.000		150.000	0.83
الاجمالي	1,992.173	2,867.822	18,072,067	100

وفي الجانب الاخر المتعلق بتوزيع المشاريع الاستثمارية الحكومية مكانياً و نسبة السكان حسب البيئة كما يعكسها الجدول المبينة ادناه أن احد المعايير المهمة في توزيع التخصيصات على المحافظات هو معيار عدد السكان و اهميته النسبية في كل محافظة، اذ ان هذا المعيار يقدم الى حد كبير الحاجة الفعلية من الاستثمارات بأعتبار ان الانسان هو الغاية النهائية لكل جهد تنموي و بالتالي فأنه كلما زاد عدد سكان المحافظة او المدينة الكبيرة ارتفعت الحاجة الى مزيد من الاستثمارات وخاصة في قطاعي الخدمات العامة والبنى الارتكازية. والجدوال و(25) و (25ا) يعرض مقارنة بالنسب بين سكان المحافظات الثلاثة من حيث مراكز المحافظات والاقضية والنواحي، وبين النسب المئوية لمبالغ المشاريع الاستثمارية المخصصة في ميزانية عام و 2012 و 2013 و لكن نلاحظ عند توزيع المبالغ و المشاريع لا تتطابق مع هذا المبداء اي(توزيع التخصيصات على المحافظات هو معيار عدد السكان و اهميته النسبية في كل محافظة):

جدول (25)	التوزيع المكاني للمشاريع الاستثمارية الحكومية حسب المحافظاتو نسبة السكان حسب البيئة لعام 2012 (المبالغ مليون دينار)

[26] المصدر: هيئة الاستثمار/حكومة اقليم كوردستان

المحافظة	مركز المحافظة				الاقضية والنواحي				المجموع		
	عدد المشاريع	مبالغها	% من اجمالي المبالغ	نسبة السكان %	عدد المشاريع	مبالغها	% من اجمالي المبالغ	نسبة السكان %	عدد المشاريع	مبالغها	% من اجمالي المبالغ
اربيل	435	2,77,877	37	46.33	673	2,182,131	37	53.76	1108	4,961,008	42
دهوك	282	863,298	25	26.57	405	1,305,863	22	73.43	678	2,169,161	18
السليمانية	444	2,353,136	38	40.83	844	2,405,169	41	59.17	1288	4,758,305	40
الاجمالي	1161	5,995,311		39.27	1922	5,893,163		60.73	3083	11,888,474	
النسبة			100				100				100

جدول (25ا) 27

التوزيع المكاني للمشاريع الاستثمارية الحكومية حسب المحافظات و نسبة السكان حسب البيئة لعام 2013 (المبالغ مليون دينار)

المحافظة	مركز المحافظة				الاقضية والنواحي				المجموع		
	عدد المشاريع	مبالغها	% من اجمالي المبالغ	نسبة السكان%	عدد المشاريع	مبالغها	% من اجمالي المبالغ	نسبة السكان%	عدد المشاريع	مبالغها	% من اجمالي المبالغ
اربيل	413	3,402,590	45	40.37	504	2,741,567	36	32.47	917	6,143,846	40.58
دهوك	258	1,426,940	19	19.11	354	1,553,444	21	28.22	603	2,980,384	19.68
السليمانية	388	2,736,026	36	40.51	862	3,277,381	43	28.12	1250	6,013,407	39.72
كرميان								11.77			
الاجمالي	1059	7,565,556			1720	7,572,381				15,137,637	
النسبة							100				

2/3 التفاوت المكاني للتنمية :

هنـــاك تركـــزا واضـــحا فـــي مســـتويات التطـــور الاقتصـــادي و الاجتمـــاعي فـــي منطقـــة دون الاخـــرى فـــي الاقلـــيم و بـــالاحرى المـــدن الكبيـــرة , ممـــا ولـــد فـــي حركـــة الهجـــرة نحـــو مركـــز المحافظـــات و مـــا ترتـــب علـــى ذلـــك مـــن انعكاســـات نمـــط التوزيـــع المكـــاني الســـكاني ايضـــا.حيث ان مركـــز الثقـــل الســـكاني هـــي نفســـها مراكـــز النمـــو الاقتصـــادي و ان اســـتمرارية اســـتقطابها لعناصـــر النمـــو مـــن المنـــاطق الاخـــرى مـــن الاقلـــيم قـــد جـــاء عبـــر علاقـــة طرديـــة بـــين مســـتوى التحضـــر و التنميـــة الاقتصـــادية و الاجتماعيـــة(,تظهر نتـــائج التحليـــل لمـــدخلات عـــدد مـــن المؤشـــرات القطاعيـــة الانتاجيـــة و الخدميـــة و ايضـــا علـــى مســـتوى ســـلم اولويـــات التنميـــة لخـــدمات البنيـــة التحتيـــة و الاجتماعيـــة ان مركزمحـــافظتى اربيـــل و الســـليمانية حـــازت علـــى اعلـــى مرتبـــة مـــن خـــلال اعلـــى رقـــم قياســـي فـــي تنميـــة القطاعيـــة الانتاجيـــة (الصـــناعية و الزراعيـــة) فـــي مجـــال الاســـتثمار (القطـــاع العـــام و الخـــاص بشـــقيها المحلـــي و الاجنبـــي)

[27] المصدر : وزارة التخطيط/حكومة اقليم كوردستان

وجاءت باقي مناطق الاقليم بادنى المراتب اذ سجلت ارقاما سلبية و بذلك ينبغي ان تكون لها اولوية في التنمية لخدمات البنية التحتية و الاجتماعية و الجدول الاتي يوضح ذلك)[28]

جدول (26)[29]	الارقام القياسية لسلم اولويات التنمية المكانية	
المحافظة	الرقم القياسي للتنمية القطاعية الانتاجية	الرقم القياسي للتنمية قطاع الخدمات
اربيل	167.5152235	35.18339785
السليمانية	139.4623866	26.02974045
دهوك	38.6851684	31.1374998

(كما تؤكد مؤشرات الانفاق حقيقة التباين المكاني بين محافظات العراق (الجدول ادناه) اذ ان نسبة السكان الذين يقل انفاقهم اليومي عن 3000تينار تقترب الي 40% في محافظات مثل المثنى و ذي قار فيما تقل هذه النسبة عن 2% في محافظات اقليم كوردستان وهي النسب اقل من المستهدف وطنيا على مستوى العراق وتعكس القدرة الشرائية و الوضع الاقتصادي العام للسكان في محافظات اقليم كوردستان مقارنة بامحافظات الاخرى)[30]

جدول(27)[31]	(التفاوت المكاني في نسب الانفاق في الاقليم مقارنة مع محافظة المثنى العراقية)[32]		
المحافظة	نسب السكان الذي يقل انفاقهم اليومي عن دولار واحد %	نسب السكان الذي يقل انفاقهم اليومي عن دولارين و نصف %	
	2007	2007	2011
اربيل	1.8	1.5	2
دهوك	5	5.6	4.8
السليمانية	4.6	1.8	0.3
المثنى	**3.6**	**38.2**	**29.4**

تسعى الخطة الي تقليل التفاوت التنموي بين الوحدات الادارية ضمن المحافظة الواحدة من خلال قيام المحافظة بتوزيع تخصيصات المشاريع ذات الطبيعة المحلية وفق الحجوم السكانية للاقضية و النواحي .

2/4الحرمان المكاني :

يوضح الجدول الاتي بشكل جلي درجة الحرمان في تقديم الخدمات الصحية وانعكاساتها على وفيات الاطفال الرضع و التي تؤشر محافظتي اربيل ودهوك اعلى من الخط الاحمرالمستهدف وطنيا وهي 20 لكل 1000 مولود. ما عدا محافظة السليمانية التي كانت جيدة اذ بلغت نسبة وفيات الاطفال 23.9 لكل 1000 مولود حي عام 2011وهي نسبة تقترب من المستهدف .وفي مجال التباين المكاني في البنية التحتية فان مؤشر الحصول على ماء للشرب وهو احد المؤشرات الرئيسية المهمة المعبرة عن قطاع البنية التحتية الاساسية للتنمية المانية في المحافظات يظهر تباينا فلو قارنا محافظات الاقليم

[28] خطة التنمية الوطنية العراقية 2013-2017
[29] المصدر: وزارة التخطيط / حكومة العراق الفيدرالية
[30] خطة التنمية الوطنية العراقية 2013-2017
[31] المصدر: وزارة التخطيط / حكومة العراق الفيدرالية
[32] المصدر: نتائج المسح الاقتصادي و الاجتماعي لعام 2007 و نتائج مسح شبكة معرفة العراق 2011

مـــع بـــاقي المحافظـــات العراقيـــة نجـــد تقتـــرب مـــن المؤشرالمســـتهدف وهـــو100% فـــي الحـــين نجد محافظة المثنى 78% من السكان يمكنهم فقط الحصول على الماء للشرب.

جدول (28)[33] (التباين المكاني لنسب الحرمان الصحة و البنية التحتية)[34]					
المحافظة	معدل وفيات الاطفال الرضع لكل 1000مولود حي		%نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على ماء صالح للشرب		
	2006	2011	2000	2006	2011
اربيل	26.0	27.2	92.4	97.2	95.5
دهوك	33.0	33.3	95.7	98.6	96.2
السليمانية	42.0	23.0	89.9	95.5	92.3
العراق	**35.0**	**31.9**	**83.3**	**79.2**	**86.8**
بابل	55.0	40.3	73.7	63.9	80.3
صلاح الدين	57.0	35.4	67.1	72.5	76.6
المثنى	34.0	26.1	64.0	53.1	77.8
المستهدف على مستوى العراق		20			

ومـــن جـــدير بالـــذكر ان احـــدث بيانـــات التـــي نشـــرت عـــام 2012 عـــن الحرمـــان المكـــاني,تظهر مشـــكلة الســـكن عامـــة تعـــاني منهامحافظـــات اللاقلـــيم كافـــة وايضـــا التعلـــيم و الصـــحة و غيرهـــا . امـــا مؤشـــرات دليـــل الفقـــر البشـــري حســـب المحافظـــات والتـــي اشـــار اليهـــا "التقريـــر الـــوطني لحـــال التنميـــة البشـــرية" فانهـــا تظهـــر ان محافظـــة دهـــوك احتلـــت المرتبـــة الخامســـة عشـــرة مـــن بـــين المحافظـــات الثمانيـــة عشـــرة بســـبب ارتفـــاع معـــدلات الاميـــة بـــين البـــالغين فـــي دهـــوك والمقـــدرة بحـــوالي 41% ادت الـــى تراجـــع المحافظـــة فـــي ترتيبهـــا. ويـــرى تقريـــر التنميـــة البشـــرية ان هنـــاك فروقـــا واضـــحة بـــين محافظـــات اقلـــيم كردســـتان فاربيـــل و الســـليمانية حققتـــا تقدما ملموسا في التعليم والصحة والدخل عن دهوك،

2/5 الإمكانيات التنموية المكانية و المزايا النسبية للمحافظات:

ان تنـــوع الظـــروف الطبيعيـــة والتضـــاريس والتـــرب الصـــالحة للزراعـــة والصـــناعات الانشـــائية ووجـــود مصـــادر الميـــاه اضـــافة الـــى نعمـــة الثـــروات الكربوهايدراتيـــة الضـــخمة التـــي حبـــا بهـــا الله عـــز وجـــل ارض الاقلـــيم ووجـــود وانتشـــار بنـــى ارتكازيـــة واقطـــاب تنميـــة رئيســـية وثانويـــة فـــي محافظـــات الاقلـــيم يوفرالاســـاس الملائـــم للانطـــلاق لتصـــحيح الهيكـــل المكـــاني للتنميـــة باتجـــاة توزيـــع الانشـــطة الاقتصـــادية والخـــدمات بشـــكل اكثـــر توازنـــآ وتكـــاملا وبمـــا يتناســـب مـــع الميزات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لكل محافظة كما مبين ادناه.

1- محافظة أربيل

أن اهـــم مـــا يميزهـــا هـــو وقوعهـــا علـــى الحـــدود التركيـــة مـــن الشـــمال والحـــدود الايرانيـــة مـــن الشـــرق اذ تتميـــز بطبيعتهـــا الخلابـــة الجميلـــة المتمثلـــة بوجـــود أشـــهر السلاســـل الجبليـــة فـــي اقلـــيم كوردســـتان، اذ تقـــع قمـــة جبـــل حصاروســـت كـــأعلى قمـــة جبليـــة فـــي العـــراق فـــي شـــمال شـــرق اربيـــل، وتضـــم مجموعـــة كبيـــرة مـــن أجمـــل المصـــايف والمنـــاطق الاثريـــة والتأريخيـــة والتـــي تتـــوزع علـــى مختلـــف منـــاطق المحافظـــة اذ تعـــد قلعـــة أربيـــل مـــن اقـــدم المـــدن المعروفـــة فـــي العـــالم بتأريخهـــا الممتـــد لاكثـــر مـــن (6000) عـــام والمنـــارة المظفريـــة

[33] وزارة الصحة/اقليم كوردستان و المصدر: وزارة التخطيط / حكومة العراق الفيدرالية
[34] المصدر:نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-2-3-4)

وتل قصر وغيرها، كما تتمتع بامكانات زراعية لانتاجها الحبوب كالقمح والشعير والمحاصيل الزراعية الاخرى واشجار الفواكه، فضلاً عن امتلاكها الثروات الطبيعية واهمها النفط والمعادن الفلزية واللافلزية والاحجار الكلسية والرخام، وهنالك أربعة طرق خارجية مهمة تربط مدينة أربيل بباقي محافظات .

2- محافظة السليمانية

تتميز محافظة السليمانية بحدودها المشتركة مع ايران من جهة الشمال والشرق اذ تضم السليمانية عدة اقضية من أهمها قضاء بنجوين الذي يعد موقعاً استراتيجياً لكونه احد المنافذ الحدودية المهمة بين اقليم كوردستان وايران، كما يشتهر بتوفر كميات كبيرة من المعادن مثل الحديد و أحجار المرمر على جبالها ووجود حقول للنفط والغاز في قضاء جمجمال وحقل كور مور، فضلاً عن المواقع الاثرية التي تعود الى الاف السنين مثل (قلعة كجي)، وتوجد كثير من المصايف السياحية الجميلة في المحافظة منها مصايف احمد اوا وسرجنار ودوكان وجبل ازمر الشهير في المدينة وغيرها. وفي المحافظة أيضاً سدان كبيران تم انشاؤهما في خمسينيات القرن الماضي، وهما سد دوكان وسد دربنديخان وتشتهر المحافظة بالزراعة وخصوصاً الحبوب واشجار الفواكه وبنجر السكر، وكذلك كثرة المراعي الطبيعية فيها، وتميزت المدينة ايضاً بسمتها الثقافية اذ توجد فيها جامعة من أكبر الجامعات بأقليم كوردستان العراق وهي جامعة السليمانية.

3- محافظة دهوك

تعد محافظة دهوك من المحافظات ذات الاهمية وخاصة من الناحيتين التأريخية والجغرافية، فان الاثار والمنحوتات المكتشفة في تلالها وكهوفها تدل على أهميتها ففيها كثير من المواقع الاثرية، فضلاً عن موقعها المتميز وذلك لوقوعها على الحدود التركية من الشمال ومرور خط مواصلات دولي استراتيجي فيها يربط العراق وتركيا والعالم الخارجي، وكذلك مرور خط انبوب النفط المار من كركوك الى تركيا في زاويتها الشمالية الغربية، تتميز محافظة دهوك بتضاريسها المتنوعة من جبال شاهقة بالغة الوعورة والتعقيد اذ تحيط الجبال بالمدينة من ثلاث جهات، الى السهول الفسيحة والغنية بمواردها الزراعية ، ووجود الموارد المائية المتمثلة بروافد نهر دجلة وكثير من المساقط وشلالات المياه والبحيرات الطبيعية، وكل ذلك يشكل قوة زراعية وصناعيةومناطق سياحية جميلة اذ ان الشلالات تعد من اهم مصادر توليد الطاقة الكهربائية، ووجود حقول النفط مثل حقول تاوكي وحقول اميدية ووجود الكثير من المعادن المهمة مثل: الكبريت، والفوسفات والرخام.

ولربط اقطاب التنمية القطاعية التي اقترحتها الخطة بمحتواها المكاني واستناداً الواقع والامكانات التنموية والميزة النسبية لكل محافظة يمكن طرح النموذج التنموي المكاني الاتي خلال المرحلة القادمة:

جدول (29)	أقطاب التنمية المكانية		
المحافظة	أقطاب الصناعة والطاقة	أقطاب الزراعة	أقطاب السياحة
اربيل	حقول النفط والمعادن الفلزية واحجار الكلس والرخام	محور التنمية الزراعية في مناطق بساتين الفواكه ومناطق انتاج محصول القمح والشعير	اقطاب التنمية السياحية في المناطق الجبلية السياحية والمصايف الجميلة في شقلاوة وشلالات كلى على بك وصلاح الدين والمناطق الاثرية والتأريخية المتمثلة بقلعة اربيل والمنارة المظفرية وتل قصر
دهوك	حقول النفط المنتجة مثل حقول تاوكي والمناطق	بساتين الفواكه والمناطق بالقرب من روافد نهر دجلة	محور التنمية السياحية في المناطق الاثرية والتأريخية في التلال

	التي تحتوي على الكبريت والفوسفات والرخام		والكهوف والمناطق السياحية في مناطق الشلالات والبحيرات الطبيعية
السليمانية	حقول النفط والغاز في قضاء جمجمال وحقل كورمور والمعادن مثل الحديد واحجار المرمر والشلالات والمساقط المائية لانتاج الطاقة الكهربائية	بساتين الفواكه وانتاج الحبوب وبنجر السكر	المناطق الاثرية والتأريخية المتمثلة بقلعة كجي والمصايف الطبيعية السياحية الجميلة في سرجنار وسد دوكان و دربنديخان

ثالثاً / تشخيص التحديات الاستراتيجية

1- استمرار سيادة ظاهرة ثنائية التنمية المكانية المتمثلة بوجود مناطق متطورة محدودة العدد في المدن الكبرى والمدن المركزية للمحافظات تستحوذ على معظم النشاط الاقتصادي والخدمات والبنى الارتكازية مقابل وجود مناطق اقل تطورا وخاصة في الاقضية والنواحي والمناطق الريفية.
2- استمرار ظاهرة التركز المكاني الشديد وخاصة الحضري في عدد محدود جداً من المدن الكبرى .
3- تدني مستويات الدخول والخدمات في الريف وتركز الفقر في المناطق الريفية مع صعوبة وعدم اقتصادية ايصال الخدمات الاساسية كالتربية والصحة الى القرى الريفية
4- استمرار وجود تباين كبير في مستويات الخدمات والبنى الارتكازية ودرجة الاكتظاظ السكني بين المحافظات من جهة وبدرجة اكبر بين المناطق الحضرية والريفية من جهة
5- ضرورة التحديث المستمر للمخططات بعيدة المدى لاستعمالات الارض ، وتهيئة مناطق استثمارية مخططة على اسس علمية مما يساعد في نشر الاستثمارات مكانيا.
6- ضعف استغلال الامكانات السياحية المنتشرة على عموم مناطق الاقليم والضعف في استغلال السياحة التأريخية والاثارية والسياحة الطبيعية والترويحية رغم الامكانات الهائلة المتاحة في هذ المجال.
7- الزحف العمراني على الاراضي الزراعية والتجاوزات في بعض الاحيان على استعمالات الاراض المختلفة وخاصة ضمن حدود التصاميم الاساسية للمدن.

رابعا- الرؤية

خلق تنمية مكانية مستدامة ومتكاملة تتكافا فيها فرص الحصول على الخدمات والبنى الاساسية في عموم محافظات ومدن ومناطق الاقليم.

خامسا- الاهداف الاستراتيجية

1- تقليل التباين المكاني بين مدن الاقليم.
2- تقليل التفاوت الحضاري بين المناطق الحضارية و الريفية.
3- الحد من ظاهرة ثنائية التنمية المكانية على مستوى الاقليم وضمن المحافظة الواحدة.
4- تكامل انظمة النقل المختلفة.
5- تحفيز النمو في الريف وتقليل الفوارق التنموية بينه وبين المناطق الحضرية.
6- السعي الى الحد من ظاهرة التباين الكبير في تقديم الخدمات العامة والبنى الارتكازية بين المحافظات المختلفة من جهة وبين مكونات المحافظة الواحدة من جهة اخرى.
7- تبني مبدأ المخططات الاساسية لاستعمالات الارض في المستقرات الريفية بهدف الاستخدام العقلاني للارض.

8- تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في المناطق اقل نموا من خلال سياسات الاعفاءات من الرسوم و الضرائب.
9- استغلال إمكانات المناطق ذات الخصوصية كالمناطق الجبلية والمسطحات المائية والمراعي والغابات بتكثيف استخدامها وفق خصوصيتها الطبيعية وميزتها النسبية.

عرض أهم النتائج المتوقع تحقيقها مقارنة بواقع الحال

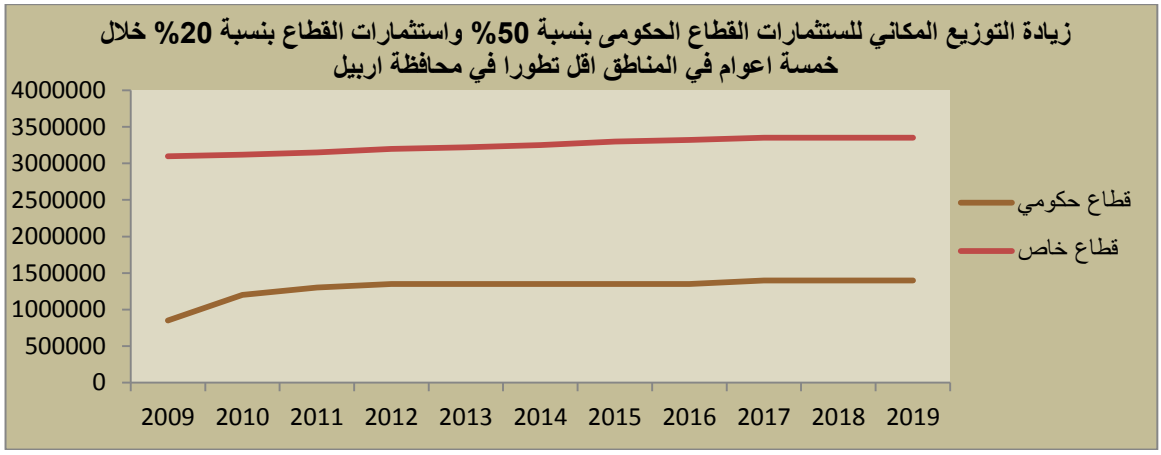

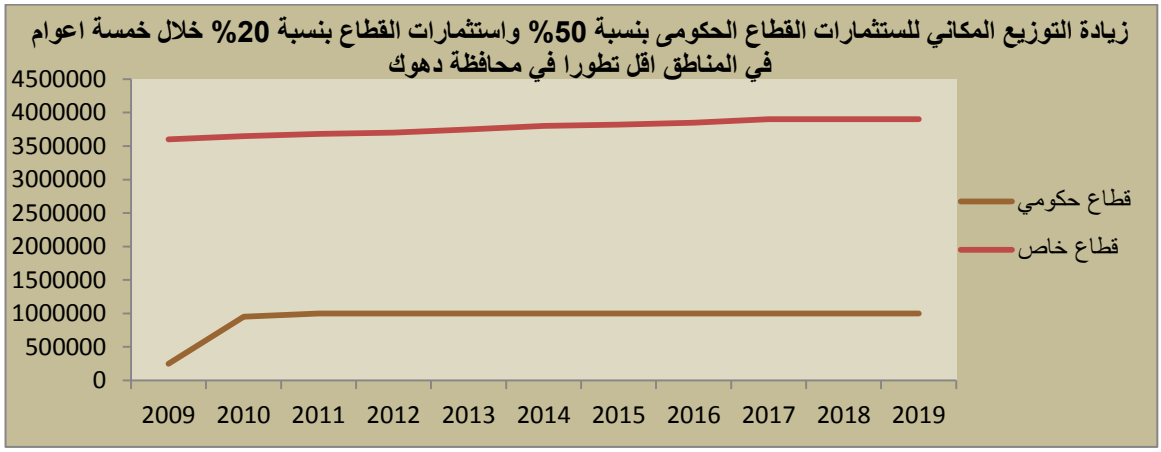

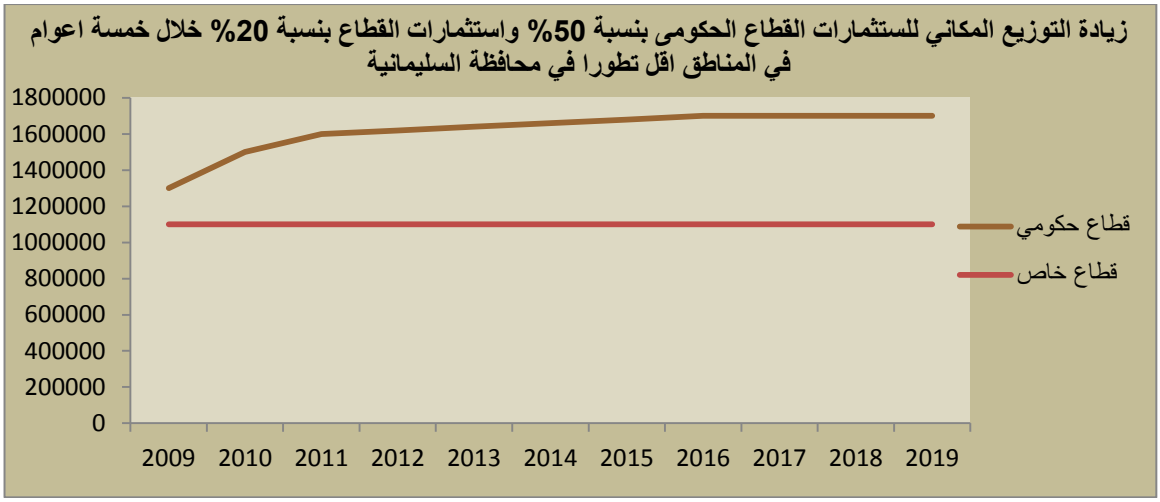

الفصل الثالث السكان والقوى العاملة

قطاع السكان
قطاع العمل

الاتجاه الاستراتيجي للمحور السكان والقوى العاملة:

دمج المعطيات السكانية بالفعاليات التنموية وبما يولد فرصا لقياس الاثر السكاني علىالتنميةبدلالته الديمغرافية و الاثر التنموي على السكان بدلالته النوعية فتتطلب تبني سياسة للسكان ذات ملامح واتجاهات معلنة وخصائصمدروسة ومعدلات نمو سكاني مستجيبة لمتطلبات النمو المستدام و سوق و العمل الحفاظ على حقوق الاجيال لضمان العدالة في تخصيص الموارد المالية و توزيعها في الموازنة. كما تسعى الخطة الي تضمين التوجهات التنموية المتعلقة بالقوى العاملة في خصائص سياساتها السكانية والتي تهدف الي رفع نسبة السكان النشطين اقتصاديا من اجمالي السكان و لرفع نسبة قوة العمل من اجمالي السكان في سن العمل و رفع نسبة الاناث في النشاط الاقتصادي و على ان لايؤثر سلبيا في معدل الخصوبة (الانجاب)

قطاع السكان

اولا- الحجم السكاني ونموه في الاقليم :

أكدت لنا نتائج المسوحات والتقديرات السكانية التي نفذتها الجهات الفنية المختصة ، حيث أشرت لنا البيانات الإحصائية ازدياد سكان الاقليم من حوالي (3,910329) مليون نسمة عام2003الى (4,382167) مليون نسمة عام 2008 وبنسبة زيادة 12.07%والى (4,909,884) [35]مليون نسمة عام 2012 ، و حسب الاسقاطات السكانية ومن المتوقع أن يبلغ سكان الاقليم عام 2018 حوالي (6,314,505) مليون نسمة ، على أفتراض بقاء معدل نمو السكان كما هو عليه خلال الاعوام الخمسة الماضية ، من حيث معدل الولادات والوفيات والمتغيرات الاخرى ذات الصلة . هذه الزيادة السكانية المطلقة هي نتيجة طبيعية لارتفاع معدل النمو السكاني، فقد بلغ معدل النمو السكاني سنوياً حسب احصائيات هيئة الاحصاء في وزارة التخطيط وبالاعتماد على نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة العنقودي المتعدد المؤشرات (لمحافظة اربيل 3.2% و السليمانية 3.1% ودهوك 2.6% وبمعدل نموسنوي اجمالي لسكان الاقليم 3%) . و لعل ارتفاع معدلات الخصوبة الكلية لعموم الاقليم الى 4 % (الذي يزيد عن المعدل العالمي البالغ 2.6%)هو الذي يفسر استمرار تزايد حجم السكان و معدلات نموه 3% ، وارتفاع معدل الولادات العام الى 148636عام 2013 حسب احصائيات وزارة الصحة،(وانخفاض في معدل وفيات الأطفال الرضع من 74 لعام 2004 الى 27.83 لكل ألف ولادة حية خلال العام 2011)[36](ثم الى 17.5 لكل ألف ولادة حية عام 2013)[37]. لذا ستسعى الخطة الاستراتيجية الحالية الى احتواء هذه الحقائق السكانية عبر مجموعة من الإجراءات والبرامج ذات أهداف أكثر تبصراً وتحسباً وعقلانية منطلقة في محتواها من توجهات تخطيطية وتنظيمية بحيث يكون الكم والكيف السكاني أدلة استرشادية للسياسة الإنمائية في الاقليم ومن منظور التنمية المستدامة.

ثانيا- حسب العمر :

إن الواقع الطبيعي لنمو السكان افرز آثارا لم تقتصر على معدل نمو السكان بل امتدت لتضم التركيب العمري لفئات السكان وشكل الهرم السكاني وبالرجوع إلى إحصاءات السكان نجد تغيرات ملموسة في التركيب العمري لفئات السكان. بلغت نسبة السكان في الفئة العمرية [38](اقل من سنة – 14 سنة) إلى 36.9عام 2013 كمعدل عام للاقليم ، بينما لاتتجاوز هذه النسبة 19.6% في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث ان ارتفاعها يشكل عبئاً على الموازنة لما تتطلبه من زيادة في النفقات على التعليم والصحة وضغطاً على الموارد الإقتصادية لتغطية متطلبات هذه الفئة الاستهلاكية التي هي خارج حدود النشاط الإقتصادي.

هذا الاتجاه الديموغرافي أدى الى اتساع قاعدة الهرم السكاني فأضفى عليه صفة الهرم الفتي ذي الحيوية الإقتصادية العالية.

أما فئة السكان في سن العمل (15-64سنة) فقد بلغت 59.2في حين نسبة السكان للفئة العمرية 65 سنة فما فوق بلغت 3.89%.

جدول (30)[39]	التركيب السكاني لاقليم كوردستان2013
الفئات العمرية %	النسبة %
اقل من سنة - 15سنة	36.9
15سنة الى 64 سنة	59.2

[35]المصدر :هيئة الاحصاء حكومة اقليم كوردستان(تقرير القوى العاملة في اقليم كوردستان 2012) الصفحة 11 / وزارة التخطيط
[36] نفس المصدر
[37] المصدر : وزارة الصحة
[38]المصدر :هيئة الاحصاء حكومة اقليم كوردستان(تقرير القوى العاملة في اقليم كوردستان 2012) الصفحة 11 / وزارة التخطيط
[39]نفس المصدر ا

65سنة فاكثر	3.89

ثالثا/ حسب الجنس

تدل الاحصاءات (نتائج المسح الاقتصادي و الاجتماعي للاسرة2006/2007) على تقارب درجة التوازن الديمغرافي ما بين الذكور و الاناث حيث اظهرت تلك النتائج ان نسبة الذكور بلغت 50.2% و نسبة الاناث 49.8% من مجموع السكان الكلي ,ظلتنسبة السكان الذكور الى نسبة السكان الاناث في الاقليم متوازنة تقريبا طيلة المدة حيث نجد انانسبة الذكور من اجمالي السكان 50.3% عام 2011 ونسبة الاناث 49.6% ، كما توزعت نسب الذكور الى الاناث في محافظات الاقليم فكانت نسبة الذكور عام 2011 في محافظة اربيل 50.45% حين بلغت نسبة الذكور في محافظة السليمانية 49.43% والاناث 50.46% ، والجدول (31) يوضح ذلك :

جدول (31)[40]	توزيع سكان الاقليم حسب الجنس والمحافظات 2011	
المحافظة	الجنس%	
	ذكور	اناث
اربيل	50.45	49.54
دهوك	51	49
السليمانية	49.43	50.46
المعدل العام	50.3	49.6

رابعا- حسب البيئة :

يوجد تفاوت كبير في توزيع السكان مكانيا حسب محافظات الاقليم هناك تباين مماثل لتوزيع السكان بيئيا حيث ترتفع نسبة السكان الحضر (مركز المحافظة والاقضية والنواحي) لتصل الي 81.6% من اجمالي سكان المحافظة و 18.4% لسكان الريف بموجب والاحصائيات المتاحة والمستندة الى المعلومات الخاصة بالبطاقة التموينية (توزيع المواد الغذائية) خلال سنة 2012، اما على مستوى المحافظات فقد شكل سكان الحضر في محافظة السليمانية أعلى نسبة من بين المحافظات الثلاثة، فقد بلغت تلك النسبة محافظة السليمانية جاءت نسبة 78.8% لسكان الحضر (مركز المحافظة والاقضية والنواحي) و 21.2% لسكان الريف ، اما محافظة دهوك فقد كانت أقل المحافظات من حيث عدد سكان الحضر 72.4% وأعلاها من حيث عدد سكان الريف 27.6% ،

والجدول (32) يوضح ذلك :

جدول (32)	(توزيع سكان الاقليم حسب البيئة)[41]	
المحافظة	السكان%	
	مركز المحافظة	الاقضية والنواحي و الريف
اربيل	40.37	32.47
دهوك	19.11	28.22

[40]المصدر :هيئة الاحصاء / وزارة التخطيط

[41]المصدر : وزارة التجارة و الصناعة / المديرية العامة للتجارة/مديرية التموين

السليمانية	40.51	28.12
كرميان		11.77

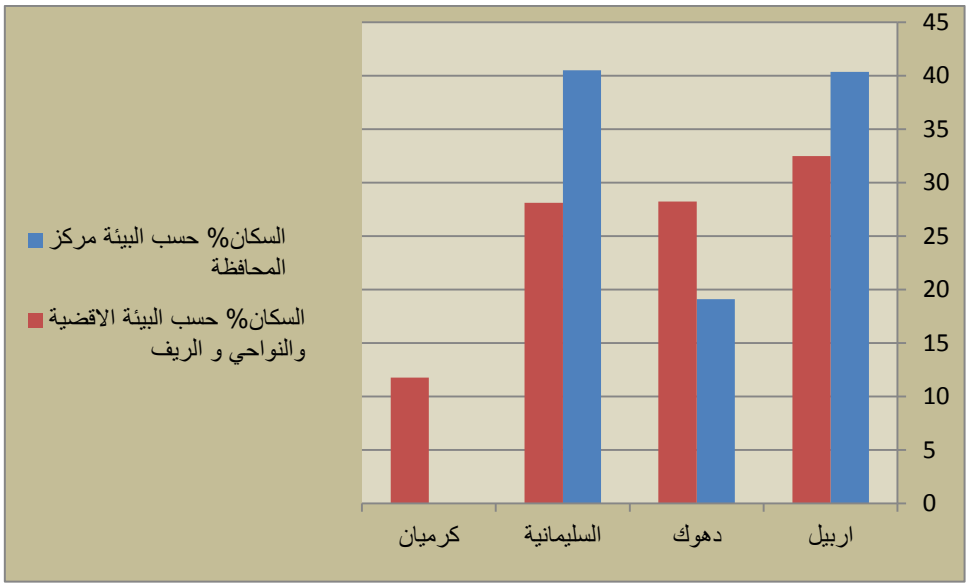

قطاع القوى العاملة:

تحليل الواقع:

يتميز الاقليم بصغر اعمار السكان , حيث تبلغ اعمار 50% من السكان 20 عاما اواصغر من ذلك, و على مدار العشرين عاما المقبلة سيشهد اقليمنا تحولا ديموغرافيا كبيرا في القوى العامة عندما تصل الشريحة من السكان سن العمل . وسوف تتراوح الزيادة الصافية في اعداد الباحثين عن فرص عمل الذين يرغبون في الانضام الى ركب سوق العمل خلال هذه الفترة بين 850 الف و 1.1 مليون تقريبا بحلول عام 2020.

يمثل السكان في سن العمل الطاقة الكامنة في المجتمع والقوى العاملة المتاحة في الإقتصاد الذي قد يتسرب عدداً منهم بسبب البطالة الاختيارية الى جانب الاجبارية فيرفع من درجة الاعالة في الإقتصاد ، علماً ان هذه الدرجة تزداد كلما ازداد معدل نمو السكان مقارنة بمعدل نمو القوى العاملة والتي أكدتها الإحصاءات تاريخياً ولمدة الثلاثين عام الماضية حيث كان المعدل العام لنمو السكان 3.0% في حين لم تتجاوز نسبة نمو قوة العمل عن 1.9%,

علماً ان ارتفاع هذه النسبة يضع خطة التنمية الاستراتيجية الحالية امام تحدي يتمثل في مديات قدرتها على توليد فرص عمل لهذا العرض الإضافي من قوة العمل الحالي والمستقبلي في ظل بعض القيود الانتاجية والمالية والمؤسساتية وبعض الاختلالات في حجم وتوزيع قوة العمل حسب الانشطة والقطاعات الإقتصادية . بلغت نسبة التشغيل للقوى العاملة في القطاع العام 57.3 % عام 2012 كنتيجة طبيعية لتغير واقع التشغيل في الاقليم شكلاً ومضموناً بعد عام 2003 في حين استحوذ القطاع الخاص على النسبة 40.57 % عام 2012 ، كما موضح في الجدول (ب33).كما يظهر البيانات نسبة العاملين في القطاع العام مرتفعة حيث هذه الحقيقة تفسر لنا بان القطاع العام امسى مصدرا للراحة و الامان اما القطاع الخاص امسى ملاذاغير امن لعمل النساء و الرجال معا في ظل غياب مظلة للضمان الاجتماعي و تدني مستوى الاجور فيه اتسع نظام القطاع غير المنظم الذي يتهرب دائما من خطط تنظيمية و تطويريه وشمول العاملين فيه بالضمان الصحي و الاجتماعي,هذا الواقع يفرض ببلورة قوانين للضمان الاجتماعي تمتد لتغطي العاملين كافة في القطاع الخاص ليكون قطاعا مستقطبا لقوة العمل و مولدا لبيئة جاذبة. وانطلاقاً من هذا الواقع وهذه الحقائق تضع خطة التنمية ماحكام العلاقة

التبادليـــة مـــا بـــين النمـــو و التشـــغيل ليكـــون نمـــوا مولـــدا لفـــرص العمـــل اللائـــق و معـــززا لمســـتويات الانتاجيـــة و بتناســـب اقتصـــادي مـــع الاجـــور و المهـــاراتوالى تـــوفير البيئـــة المؤسســـاتية اللازمـــة لـــدعم وتطـــوير القطـــاع الخـــاص وجعلـــه شـــريكاً أساســـيا وفـــاعلا فـــي تنفيـــذ أهـــداف التنميـــة لكـــي يكـــون قـــادراً علـــى توليـــد فـــرص عمـــل جديـــدة تســـتوعب الزيـــادة فـــي عـــرض العمل المتراكم والمتوقع وفقاً للمعطيات الإحصائية.

سياسات القوى العاملة وسوق العمل:

تشتمل هذه السياسات مايلي:

1- دعم الجهود الرامية الى تحقيق المواءمة بين مخرجات نظم التعليم و التدريب ومتطلبات سوق العمل.
2- وضع معيير للتدريب التقني و المهني ,ودعم التعليم والتدريب المستمر لقوة العمل الوطنية (التدريب على رأس العمل), ومتابعة مايستجد من علوم وتقنيات وتطوير.
3- دعم الجهود الرامية الي التحسين المستمر في انتاجية العمالة المحلية.
4- دعم صندوق تنمية الموارد البشرية ماليا واداريا وفنيا.
5- الترشيد التدريجي والانتقائي للعمالة الوافدة والاستمرار في تطوير اسس واقعية في استقدام تلك العمالة, وبما يتفق مع احتياجات سوق العمل , وخفض البطالة في قوة العمل الوطنية.
6- دعم جهود تحفيز النشاط الاقتصادي المتوازن بين مناطق الاقليم , وتحقيق التوازن في توفير فرص العمل لقوة المل الوطنية.
7- دعم الجهود المبذولة لزيادة مشاركة قوة العمل الوطنية من الجنسين في سوق العمل.
8- تطوير نظم جمع بيانات القوى العاملة وسوق العمل ونشرها.
9- دعم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتحقيق المزيد من التحسين في خدمات العمل.

جدول (33ا)	توزيع السكان على المحافظات حسب الفئات العمريةلعام 2012		
المحافظة	اقل من 15 سنة	15-64 سنة	65+ سنة
اربيل	37.6	58.6	3.57
السليمانية	33.4	61.7	4.9
دهوك	40.9	56.3	2.87
اقليم كوردستان	36.9	59.2	3.89

جدول (33 ب)[42]	تشغيل السكان في سن العمل حسب القطاعات الاقتصادية و المحافظات2012			
المحافظة	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	القطاع المختلط	اخرى
اربيل	65.8	%34	%0.1	0
دهوك	%59.9	%36.4	%3.3	0.5
السليمانية	%46.9	%51.3	%1.6	0.2
المعدل العام	%57.53	%40.57	%1.67	%0.23

اولا- السكان النشطون اقتصاديا:

[42]المصدر :هيئة الاحصاء حكومة اقليم كوردستان(تقرير القوى العاملة في اقليم كوردستان 2012)

بلغ معدل النشاط الاقتصادي للسكان بعمر 15 سنة فما فوق في اقليم كوردستان 38.4%,تتصدر محافظة السليمانية في ارتفاع معدل نشاطها ارقتصادي فيها حيث بلغ 40.3%تاتي محافظة اربيل بالدرجة الثانية حيث بلغ 38.1% , تليها محافظة دهوك بمعدل 35.6%.

جدول (34)[43]	معدل النشاط الاقتصادي حسب المحافظة لمسح القوي العاملة2012	
المحافظة	%النسبة/نشيطين	%النسبة/ غيرنشطين
اربيل	38.1	61.9
السليمانية	40.3	59.7
دهوك	35.6	64.4
اقليم كوردستان	38.4	61.6

اما حسب البيئة و الجنس فان معدل النشاط الاقتصادي للذكور كان في الحضر و الريف متقاربة حيث بلغ 66%وهذا المعدل اعلى من مشاركة الاناث حيث بلغ المعدل في الحضر حوالي 13.1% و في الريف 7.9%. كما في الجدول(35)

جدول (35)[44]	معدل النشاط الاقتصادي حسب البيئة و الجنس لمسح القوي العاملة2012	
النوع	ذكور%	اناث%
الريف	66	2.9
الحضر	65.8	13.1
المعدل العام	65.8	12.1

مما يفسر تدني نسبة مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي على الرغم من أن التركيب النوعي للسكان يؤكد على تقارب نسبة الذكور من نسبة الإناث في حجم السكان وكذلك تقاربها في نسبة السكان في سن العمل كما في الجدول 31،عليه ولاجل ردم هذه الفجوة لابد ان تتوجه خطة التنمية الى تبني منهج التمكين الاقتصادي للمرأة من اجل المشاركة بتكييف السياسات الكلية و خاصة المالية لضمان مشاركتها بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص في ضلل تقارب نسبة النوع (101) ذكر لكل (100) انثى.

ثانيا-المشتغلين من قوة العمل حسب الأنشطة:

ترتفع معدلات المشاركة في القوة العامة الذكور عنها في الاناث بشكل كبير حيث تشيراحدث البيانات المتوفرة ان حوالي 66%من الرجال في سن العمل و 13.1% (بموجب احصاءات هيئة الاحصاء الاقليم لعام 2012)من النساء في سن العمل كانوا منخرطين في سوق العمل .

ان التباين في نسب توزيع قوة العمل ما بين القطاعين الحكومي والخاص رافقه تبايناً واضحاً في توزيع المشتغلين من قوة العمل حسب الأنشطة الإقتصادية لعام 2012.

[43]نفس المصدر
[44]نفس المصدر

حيث كانت نسب التشغيل الأكبر للقطاع الخدمي بلغ هذا المعدل على مستوى الاقليم77.3% ويليه قطاع الصناعي بمعدل 16.6% و اقل معدل كان النشاط الاقتصادي 6.1%. اما على مستوى المحافظات كما مبين في الجدول(36).

جدول (36)[45]	نسبة مشاركة السكان في سن العمل حسب النشاط الاقتصادي وحسب المحافظات2012			
نوع النشاط	اربيل	دهوك	السليمانية	المعدل العام
النشاط الخدمي	%79.3	%78.3	%75.1	%77.3
النشاط الزراعي	%5.9	%5.8	%6.5	%6.1
النشاط الصناعي	%14.9	%15.9	%18.4	%16.6

برزت بوضوح بعد عام 2012، حيث ازدادت نسبة المشتغلين في الأنشطة غير السلعية من إجمالي المشتغلين ,مما يدل على عجز قطاعات الانشطة السلعية (الصناعة التحويلية والتعدين والزراعة ... الخ) على استيعاب الزيادة في قوة العمل.

ثالثا-البطالة:

تبقى البطالة هاجسا مقلقا للدول بحيث اصبحت من المشاكل المركبةالتي يعاني منها اقتصاد الدول بصورة عامة التي تتداخل مسبباتها مع تداعياتها ,و بالرغم التحسن في مستويات التشغيل الذي حصل في السنوات الاخيرة و انخفاض مستويات معدلات البطالة من14% لعموم الاقليم في عام 2009 الى 7.9% عام 2012 وهي اقل نسبة مقارنة مع دول المجاورة حسب احائيات المسمحات التي تمت تنفيذها في تركيا و مصرالا ان مازالت هذه النسبة مرتفعة و ذلك لاسباب كثيرة منها تدني مستويات الانفاق الاستثماري و انخفاض كفاءة تنفيذ و تراجع معدلات الاستثمار في القطاع الخاص وخاصة في القاعات السلعية. وهناك تتباين معدلات البطالة بين الذكور والاناث حيث تميل عموماً لتكون اعلى في الاناث 15.86%عن ما هي عليه للذكور4.6%.

وهناك ترابط بين البطالة والفقر , لايزال التفاوت موجود في معدلات البطالة بين محافظات الاقليم , مايزال الفرق بين الذكور والاناث في معدلات البطالة كبيرا وقد اشارت اخر احصائيات هيئة الاحصاء في الاقليم بان نسبة البطالة كانت الاعلى بين فئة الاناث في الفئة العمرية (15-24) سنة حيث بلغت 48.3% , اما في جنس الذكور ولنفس الفئة العمرية كانت (13.4%), وهذه النسبة تقل تدريجيا حسب الفئات العمرية اذ كانت (20.8) في الفئة العمرية (15-34) لجنس الاناث و (4.3%) لجنس الذكور الى ان تصل الى نسبة (9.4%) في الفئة العمرية (+65) لجنس الاناث و (2.1%) لجنس الذكور في نفس الفئة العمرية ففي حين بلغت معدل البطالة العام بين الذكور 5.2% و 22 % بين الاناث.كما تعتبر مشاركة المراةفي سوق العمل متدنية , ما يتطلب المزيد من الجهود من اجل الوقوف على اوجه التباين ومعالجتها , سواء اكان ذلك حسب اختلاف الجنس او العمر او بين التجمات السكانية او غير ذلك من التصنيفات.

الا ان مشكلة البطالة لاتنحصر بارتفاع مستوياتها و انما باتجاهاتها وتنوع اشكالها حيث نواجه نسبة عالية من البطالة الجزئية اكثر من 17% وكما يبدو الاختلاف وضوحاً عند المقارنة بين الحضر والريف .إذ تؤكد الكثير من الشواهد الى تراجع معدل البطالة في الريف مقارنة بمعدله في الحضر. وهذه النسب تؤكد على اتخاذ ظاهرة البطالة بعداً جغرافيا اتخذ مساراً باتجاه توطن البطالة في مناطق جغرافية معينة. والجدول (37) يوضح ذلك.

[45]المصدر :هيئة الاحصاء حكومة اقليم كوردستان(تقرير القوى العاملة في اقليم كوردستان 2012)

جدول(37)[46]	معدل البطالة للسكان في سن العمل 2012			
المحافظات	معدل البطالة%			
	مركز المدينة%	القرى%	المجموع	باقي العراق[47]
اربيل	8.4	3.2	7.5	
دهوك	7.4	11.3	8.3	
السليمانية	8.1	8.0	8.1	
المعدل	8.0	5.6	7.9	%.11.9

رابعا–التحديات :

تحديات السكان:

1. **يمثل معدل النمو السكاني المرتفع في الاقليم تحدياً اساسياً كنتيجة طبيعية لارتفاع معدل الخصوبة الكلي، مما يتطلب الزيادة المستمرة في معدلات الإنفاق الاستهلاكي .**
2. **إرتفاع معدلات الإعالة في الإقتصاد حيث افرز الواقع الديموغرافي ان حوالي نصف سكان الاقليم هم مستهلكون والبقية منتجون.**
3. **ارتفاع السكان في سن العمل مما يتطلب سياسة واعدة في مجال توليد فرص العمل .**
4. **صعوبة التنبؤ بالمشهد الديموغرافي نتيجة عدم اجراء التعداد العام للسكان و تباعد المدد الزمنية بين التعدادات العامة مما يضعف امكانية الربط الدقيق بين المشهد الديمغرافي و السياسات التنموية المرغوبة.**
5. **استمرار ظاهرة الهجرة من الريف الي المدينة قد ولدت ضغوطا اقتصادية و اجتماعية وبيئية.**
6. **انخفاض معدل المشاركة في النشاط الإقتصادي لفئة السكان في سن العمل (15-64) سنة على الرغم من ارتفاع نسبتها ضمن التوزيع النسبي لإجمالي السكان.**

تحديات البطالة:

1- **تمثل معدلات البطالة وبالاخص بطالة خريجو المعاهد والجامعات تحدياً إقتصادياً واجتماعياً وسكانياًلابد من التعامل معه وفق منهجية واضحة ومخططة.**
2- **البطالة المقنعة و العمالة الناقصة صفتان لصيقتان بالمشتغلين من اجمالي العمل في الاقليم.**
3- **ضعف التنسيق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل مما فاقم من ظاهرة بطالة الخريجين.**
4- **تمركز قوة العمل في الأنشطة غير السلعية على حساب الأنشطة السلعية مما أدى الى تضخمها.**
5- **ضعف كفاءة سياسة التشغيل في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل المحلي وذلك لابتعاد الأخير عن النواظم الإقتصادية التي تتحكم بمسار مكوناته.**

خامسا- الرؤية:

[46] المصدر :هيئة الاحصاء (تقرير القوى العاملة في اقليم كوردستان 2012)/وزارة التخطيط/حكومة اقليم كوردستان
[47] المسح الاجتماعي و الاقتصادي للاسرة في العراق 2012 (IHSES11)

نحـــو تحقيـــق نمـــو وتوزيـــع ســـكاني متـــوازن و متكامـــل و قـــوة عمـــل منتجـــة داعـــم لعمليـــات التنمية.

سادسا- الاهداف الاستراتيجية:

6/1- السكان:

1. التأثير التدريجي في معدلات نمو السكان.
2. تبني سياسة سكانية رشيدة للتاثير في معدلات الخصوبة والنمو السكاني.
3. رفع معدل توقع الحياة عند الولادة ليزيد عن 70 سنة نهاية عام 2019.
4. تبنـــي تنظـــيم الحـــراك الســـكاني تنمويـــا مـــن خـــلال تبنـــي سياســـة شـــاملة للتنميـــة الريفيـــة و تبنـــي سياســـة التنميـــة المكانيـــة باتجـــاه المنـــاطق الاقـــل نمـــوا للحـــد مـــن درجـــة التفـــاوت الاقتصادي و الاجتماعي مع المناطق الاكثر تطورا و للحد من الحراك السكاني.
5. خلـــق بيئـــة جاذبـــة لاســـتثمارت القطـــاع الخـــاص بمـــا يتـــيح لـــه فـــرص النمـــو المســـتدام و توليد فرص العمل للشباب .
6. خطـــة لتطـــوير التعلـــيم التقنـــي و التـــدريب المهنـــي فـــي بـــرامج متســـقة مـــع احتياجـــات ســـوق العمل.
7. تبنـــي برنـــامج لتنظـــيم الاســـرة مـــن خـــلال تشـــجيع النســـاء فـــي ســـن الحمـــل علـــى اســـتخدام وسائل تنظيم الاسرة.
8. اعتمـــاد بـــرامج لبنـــاء و قـــدرات الشـــباب مـــن اجـــل المشـــاركة فـــي التنميـــة و صـــنع السياسات.

6/2- القوي العاملة:

1- تطوير نظام شامل للتأمين ضد البطالة.
2- اجراء اصلاحات قانونية وذلك بتطوير قانون العمل.
3- توفير بيئة عمل لائقة.
4- رفـــع معـــدل المشـــاركة فـــي النشـــاط الاقتصـــادي و اختيـــار ودعـــم القطاعـــات التـــي تســـتوعب أعـــدادا كبيـــرة مـــن قـــوة العمـــل (اســـتخدام أســـلوب الإنتـــاج كثيـــف العمـــل خفيـــف رأس المال كقطاع البناء والإنشاءات وقطاع الخدمات)
5- تفعيـــل مكاتـــب التشـــغيل باعتبارهـــا المصـــدر الرئيســـي لتغذيـــة معلومـــات ســـوق العمـــل وتحليها و نشرها.
6- تفعيـــل مكاتـــب التشـــغيل باعتبارهـــا المصـــدر الرئيســـي لتغذيـــة معلومـــات ســـوق العمـــل وتحليها و نشرها.
7- المواءمـــة بـــين المعـــروض والمطلـــوب مـــن الأيـــدي العاملـــة وتقـــدير الاحتياجـــات الواقعيـــة التـــي تتطلبهـــا عمليـــات التنميـــة فـــي الاقلـــيم وضـــمان اتجاهاتهـــا القطاعيـــة الكميـــة والنوعية في آن واحد.
8- تطـــوير فعاليـــات ســـوق العمـــل مـــن خـــلال ربـــط الـــنظم و المنـــاهج التعليميـــة باحتياجـــات ســـوق العمـــل الفعليـــة, وتبنـــي بـــرامج للتـــدريب والتأهيـــل متجانســـة مـــع متطلبـــات ســـوق العمل المحلي .
9- صـــياغة إطـــار اقتصـــادي مؤســـســـي قـــانوني يضـــمن تفعيـــل الشـــراكة التكاملية مـــا بـــين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

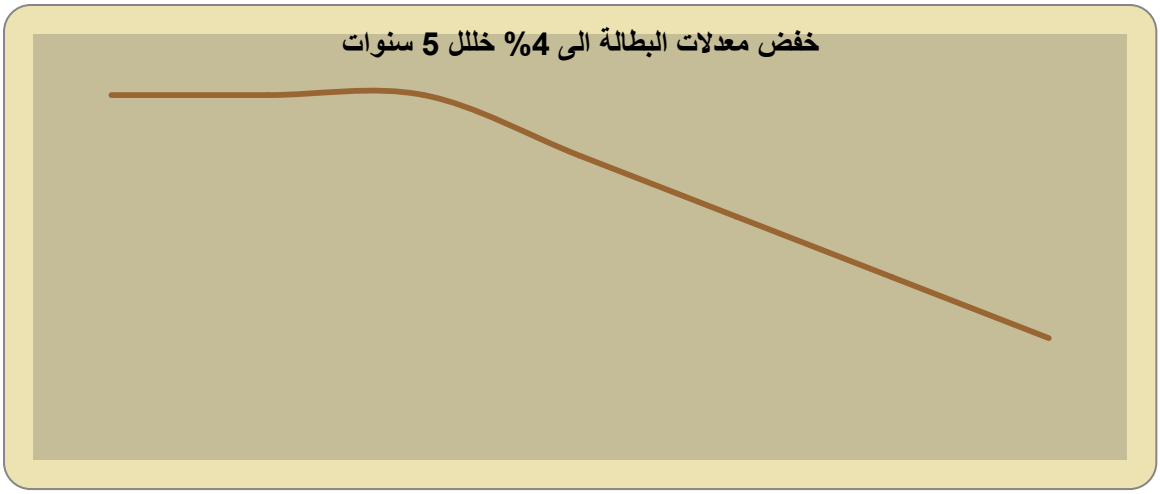

الفصل الرابع البنى التحتية

قطاع الطاقة
قطاع النقل و الاتصالات
قطاع الاسكان
قطاع المياه و الصرف الصحي
قطاع الاستدامة البيئة

الاتجاه الاستراتيجي للبنى التحتية:
بنية تحتية في الاقليم مستدامة و منصفة ,تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية و الاستقلال و العدالة الاجتماعية و التواصل بين مناطق الاقليم و دول الجوار.

قطاع الطاقة :

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال :

يعد نشاط الكهرباء المحرك الرئيسي للاقتصاد لدخوله كمستخدم في جميع الانشطة الاقتصادية والخدمية والصناعية، اذ ان ما يستهلكه الفرد من الكهرباء يعتبر احد المؤشرات الرئيسية في تقدير مستوى الرفاهية للمجتمع. وعند النظر الى اجمالي الطاقة الكهربائية المتحققة في عموم الاقليم خلال الاعوام الستة الماضية نجد ان هناك.

1- **تصاعداً في الكميات المطلقة لتلك الكميات وخاصة بعد عام 2004, حيث بلغ اجمالي الطاقة الكهربائية المتحققة لعام 2004(357) ميكا واط ولكن شهدت الاعوام اللاحقة زيادات مضطردة في كمياتها ، فان الطاقة المتحققة في عام 2012 بلغ حوالي(1799.75) ميكا واط .**
2- **هدر في الطاقة الكهربائية بسبب عملية النقل و الاجور وبنسة تقدر 43% الي 45% من اجمال الطاقة المنتجة.**
3- **ضعف الاداء عند استلام اجور الكهرباء.**
4- **عدم وجود قانون تنظيم الطاقة الكهربائية وعدم وجود خطة استراتيجية ونظام المتابعة .**
5- **حجم المصروفات بلغت 2.14 مليار دولار اكثرمن الواردات لعام 2011.**
6- **لايزال الاتصال و التنسيق بين السيطرة و بين المحطات يتم عبر الهاتف و ذلك لعدم وجود نظام المراقبة و السيطرة.**
7- **هناك حمل عالي تتحمله خطوط النقل و التوزيع بسبب (الخطوط الطويلة ذات الفولتية القليلة .قلة المحطات وغيرها من الاسباب)مما يؤدي الي الهدر في الطاقة عليه تتطلب تجديدها في عموم الاقليم وبحاجة الي المال و الوقت .**
8- **98% من العوائل و الشركات مشتركين بهذا النظام و يوجد الكهرباء وبمعدل 22 ساعة /يوم و لكن لايزال يوج النقص اثناء فصل الشتاء ويزداد الطلب بسرعة على الكهرباء بسبب الهدر في الطاقة اثناء عملية النقل.و ايضا سعر وحدة الطاقة (كيلو واط).**

ثانيا- الطاقة الكهربائية المتحققة وحجم الطلب على الطاقة الكهربائية :

اما من حيث مصادر الطاقة الكهربائية المتحققة ، فقد بلغ معدل توليد الطاقة الكهربائية المحلية السنوية عام 2004 ما يقارب (277,6) ميكا واط ، ثم ارتفع تدريجيا حتى وصل الي (2075.58) ميكا واط عام 2012.
اما حجم الطلب على الطاقة الكهربائية ، فتشير بيانات وزارة الكهرباء انه ينمو بنسبة 12.38% سنوياً خلال الاعوام 2004-2012، فقد بلغت تقديرات الطلب عام 2004 (673) ميكا واط وبنسبة العجز 49.95%،
يوضح تقديرات حجم الطلب للاعوام 2004-2012 مع مقارنتها بالطاقة المتحققة الاجمالية:

ثالثا- توزيع الطاقة الكهربائية و المبيعات وحصة الفرد:
3/1التوزيع:

جدول (38)[48] **معدل حجم الطلب على الطاقة الكهربائية وكمياتها المتحققة للاعوام 2004-2012 (ميكا واط)**

السنة	كمية الطلب	الكمية المتحققة	العجز	%النسبة العجز الى الطلب
2004	673	327.3	316	49.95
2011	1796	1500.8	296	16.48
2012	2329	2075.58	253.42	10.88

جدول (39)[49] **توزيع الطاقة الكهربائية المجهزة والمباعة حسب انواع المستهلكين والمحافظات لعام 2012(نسب مئوية)**

المحافظة	الطاقة	الوحدات	القطاع	القطاع	القطاع	المجموع

وقد توزعت الطاقة الكهربائية المتحققة وفقاً لمحافظات الاقليم فبلغت نسبتها المجهزة والمباعة لمحافظة اربيل 37% من اجمالي الطاقة المتحققة ، ومحافظة دهوك 21.28% ، ومحافظة السليمانية 41.72%.
ولو حاولنا تقصي النسب المئوية لاصناف توزيع الطاقة الكهربائية حسب نوع المستهلك ، فان النسبة الاكبر هي المجهزة والمباعة للوحدات السكنية والتي تبلغ لعموم الاقليم (المحافظات الثلاث) حوالي 66.9%، ثم يليها القطاع الحكومي بنسبة مئوية 13.6%, ثم القطاع الصناعي 8.1%فالتجاري 6.5% ,والنسبة الاقل والاخيرة هي للقطاع الزراعي .1.9%والجدول (39) يوضح ذلك :

[48]المصدر : وزارة الكهرباء / حكومة اقليم كوردستان
[49]المصدر : وزارة الكهرباء / حكومة اقليم كوردستان

	المجهزة	السكنية	التجاري	الحكومي	الزراعي	الصناعي	
اربيل	673	87.25%	10.5%	1.24%	0.63	0.5%	100%
دهوك	418	86.24%	11.98%	1.41%	0.21%	0.14%	100%
السليمانية	690	85.2%	10.08%	1.14%	0.44%	0.8%	100%
كركوك - موصل	284						
النسبة الاجمالية		86.23%	10.854%	1.264%	0.43%	0.48%	100%
المجموع	2065						

3/2المبيعات:

بلغت جمع قيمة الطاقة الكهربائية المباعة من قبل وزارة الكهرباء لعام 2011 بين 45% ال 75% في الحين ان هناك هدر في الطاقة الكهربائية بسبب عملية نقل (سبب فني و غير فني) منها سرقة الطاقة وقلة التعريفة هذه الاسباب تؤدي زيادة الطلب على الطاقة حيث ان حكومة الاقليم تدعم هذا القطاع. بلغت كلفة الوحدة الواحدة 15.6 سنت/كيلو واط/ساعة وتم سعر البيع بمعدل 2.24 سنت/كيلو واط/ساعة (الدور السكنية 1.82 و التجاري و الصناعي 2.25 سنت/كيلو واط/ساعة) لو تمت مقارنتها مع دول الجوار نرى سعر البيع في كل من تركيا و الاردن على التوالي هي (15و 9.7 سنت/كيلو واط/ساعة) و (4.2 و 15 سنت/كيلو واط/ساعة)

3/3 حصة الفرد من الطاقة الكهربائية :

وللتعرف على حصة الفرد الواحد من سكان الاقليم من الطاقة الكهربائية الاجمالية ، فان بيانات وزارة الكهرباء تشير الى ان كمية الطاقة المباعة الاجمالية لعام 2012 تبلغ (1781) ميكا واط ، كما بلغ عدد المشتركين الذين تجهز لهم الطاقة الكهربائية لعموم الاقليم (1,036,552) مشترك، وبذلك فان حصة المشترك
الواحد بحدود(1.718)كيلو واط (والمشترك قد يكون وحدة سكنية أو معمل أو شركة تجارية ، .... أو غيرها) ، ولغرض التعمق والدقة الاكثر فعند قسمة الطاقة الكهربائية المباعة على اجمالي عدد سكان الاقليم فان حصة الفرد الواحد ستكون لعام 2012 بحدود 2915 كيلو واط ساعة. في حين ان تقديرات الطلب على الطاقة الكهربائية المقدرة من وزارة الكهرباء لعام 2012 كما تم عرضها سابقاً تشير الى ان حصة الفرد تصل الى حوالي 3812 كيلو واط ساعةخلال عام 2012(استهلاك الفرد للطاقة الكهربائية عالميا 2700)، مما يعني ان العجز من الطاقة الكهربائية تمثل 24% وهذا الامر بحد ذاته يمثل تحدياً تسعى هذه الخطة للتعامل معه ، على اعتبار ان مؤشر حصة
الفرد من الطاقة الكهربائية يعد واحداً من المؤشرات الاساسية للدلالة على التطور والرفاهية الاقتصادية للسكان.

رابعا-التوصيات:

1- **تنفيذ الاطار القانوني في قطاع الكهرباء.**
2- **تقييم واعادة الدراسة على الطلب الطاقة وتنفيذ الاوليات.**
3- **تقليل الهدر في الطاقة.**
4- **وضع خطة لتجديد نظام توزيع الطاقة.**
5- **تقليل عدد الكوادر في الوزارة (عدد منتسبي الوزارة تقريبا 14277 بالاضافة الى 2000 موظفي ئاسايش) الزيادة هذه ادت الى تقليل كفاءة هذا القطاع.النسبة الدولية للاستثمار عبارة عن 2000ميكاواط/سنة/موظف في الحين في هذا القطاع هي 511/ميكاواط/سنة/موظف. نسبة المشتري الى الموظف هي 550 في الحين في الاقليم عبارة عن 66 مشتري/ موظف.**
6- **الثقافة و البيئة (تنفيذ حملة اعلامية واسعة)**

خامسا – تشخيص التحديات الاستراتيجية :

1- نقص الطاقة بانواعها (الكهربائية / وقود التشغيل / المشتقات النفطية ..... الخ) الخاصة بمختلف انواع الاستهلاك (الصناعي، التجاري، الزراعي، المنزلي .... الخ).
2- قلة الاستثمارات (المحلية والاجنبية) الموجهة نحو دعم القدرات التوليدية المحلية للطاقة الكهربائية.
3- ضعف الوعي العام باساليب وآليات ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية.
4- الهدر في الطاقة الكهربائية (اسباب عديدة فنية ,وغير فنية, اعمال غير قانونية ,سوء الاستعمال.....)
5- عدم وضوح المعايير المعتمدة في توزيع الطاقة بانواعها وبالاخص الكهربائية منها حسب المناطق (المدن والريف) وحسب القطاعات الاستهلاكية (الوحدات السكنية، القطاع الحكومي، القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، قطاع الخدمات، ... الخ).

سادسا-الرؤية:

تحقيق الاكتفاء الذاتي للطلب على الطاقة.

سابعا- الاهداف الاستراتيجية:

1- زيادة انتاج الطاقة الكهربائية لسد الاحتياجات الحالية والمستقبليةلتصل الي7000 ميكاواط.
2- زيادة حصة الفرد من الطاقة الكهربائية لتصل الي 5000كيلو واط ساعة في نهاية عام 2019.
3- ترشيد استهك الطاقة للاستخدامات المختلفة.
4- البحث في استخدام الطاقة البديلة والمتجددة.
5- تحسين الاداء البيئي لنشاط الكهرباء.
6- توفير فرص بناء الشراكة بين قطاع الطاقة الاجنبي وقطاع الطاقة المحلي (العام والخاص).

7/1- وسائل تحقيق الاهداف:

1. استخدام الوقود ذي المواصفات الجيدة (الغاز) لرفع كفاءة محطات التوليد واطالة عمرها الاقتصادي و الحد من اثارها الضارة على البيئة.
2. التوسع في الاستثمار في الطاقة المتجددة و خاصة الشمسية في حالة ثبوت جدواها الاقتصادية.
3. استخدام التقنيات الانظف بيئيا في توليد الطاقة ونقلها و توزيعها.
4. تحويل شبكات الاسلاك الي قابلوات و خاصة في مراكز المدن و الاحياء السكنية الجديدة.
5. تبني برامج تربوية في المدارس بمختلف مراحلها باهمية وجدوى ترشيد استهلاك الطاقة.
6. تبني برامج مسدامة لتوعية المواطنين بفوائد ترشيد الطاقة على مستوى العائلة و الاقليم.
7. رفع التجاوزات غير القانونية على شبكة الاقليم بشكل مستمر.
8. تمكين القطاع الخاص من المشاركة الفاعلة في تطوير اداء نشاط الكهرباء سواء بالاستثمار المباشر في انشاء محطات التوليد او في ادارة قطاع التوزيع و اسناد عمليات التوزيع الي القطاع الخاص.

قطاع النقل و الاتصالات:

يتصف هذا القطاع بعدة سمات وخصائص تميزه عن القطاعات الاقتصادية الاخرى والتي يتوجب أخذها بنظر الاعتبار عند تحديد سبل ومستلزمات النهوض بواقعه، ومن أبرز هذه السمات والخصائص مايأتي :

1- يمثل القطاع واحداً من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني وتتجسد هذه الاهمية في التأثير المباشر واليومي لأنشطته على حياة الموطنين.
2- يتصف القطاع بالعلاقات التشابكية الوثيقة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى وتأثيره المباشر على نموها وتطورها وتأثيره المباشر والكبير على التكامل الاقتصادي ، فلا يمكن للقطاعات الاقتصادية الأخرى أن تتطور وتنمو بدون بنى تحتية وخدمات مناسبة وكفوءة.
3- امتداد البنى التحتية للقطاع لمسافات كبيرة وأن أغلب مشاريع القطاع تشمل أكثر من منطقة وأكثر من محافظة، لذا فان مشاريع هذا القطاع تحتاج إلى استثمارات ضخمة لغرض الإنشاء والصيانة.
4- المجال الكبير لإمكانية مساهمة القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) والاستثمار في تنفيذ وتشغيل العديد من مشاريع هذا القطاع.

القسم الاول- النقل:

يتكون قطاع النقل من أنشطة الطرق والجسور، ونقل الركاب، ونقل البضائع، والطيران المدني وسوف يتناول هذا المحور من الخطة كل نشاط من هذه الأنشطة. يسعى قطاع النقل الى بناء شبكة متكاملة و امينة بما ينسجم مع التوزيع المكاني للسكان و الانشطة الاقتصادية وبما يعزز موقع الاقليم الجغرافي في هذا المجال.

اولا- واقع الحال:

1- يمتاز الاقليم بوجود العديد من الطرق الممهدة حديثا .
2- شبكة الطرق لاتلبي الاحتياجات الحالية و خاصة في الاماكن الريفية.
3- الاقليم بحاجة الى المزيد من الطرق السريعة التى تربط المدن و البلدلت و القرى ..
4- الاقليم تواجه ايضا مشكلات تتعلق بجودة الطرق الحالية .
5- عدم توفر بيانات شاملة ومنظمة على الصعيد الاقليمي اعداد السكان الحالية والمتوقعة في المستقبل و كذالك النشاط الصناعي لتستخدم في التخطيط للطرق والنقل .

جدول (40)[50] (اطوال الطرق موزعة حسب المحافظات لعام2011 (كم)

المحافظة	الطرق الشريانية		الطرق الثانوية المبلطة	الطرق الريفية		
	ذو ممرين	ذو ممر واحد		المبلطة	اكساء قيري مزدوج DBSD	حصى خابط S B
اربيل	135	880.98	900	370.87	300	1000
دهوك	106	846.5	882	521	200	1486
السليمانية	116	772.1	2,304	889.31	200	450
المجموع	357	2499.58	4,086	1781.18	700	2936
النسبة	23.11%		33.05%		43.82%	

الطرق:

يبلغ الطول الاجمالي لشبكة الطرق في الاقليم:

1- الطرق الشريانية التي تربط مراكز المحافظات والمنافذ الحدودي(ذو ممرين 357 كم و ذو ممر واحد2499.58 كم.
2- الطرق الثانوية التي تربط بين الاقضية والنواحي والطرق الريفية التي تربط المجمعات السكنية في القرى والارياف بالطرق الثانوية والشريانية (2,304 كم).
3- الطول الاجمالي لشبكة الطرق في الاقليم حوالي (12,358.79) كم

مما يلاحظ على شبكة الطرق في الاقليم انها لم تغط الحاجة الاجمالية وخصوصا الطرق الريفية التي تعتبر من المرتكزات الضرورية لتطور المجتمع الريفي، وطبقا للمعايير الدولية فأن لكل 100 نسمة / كم مربع من كثافة السكان تحتاج الى 1كم / كم (0.4) كم/ كم مربع اي ان شبكة الطرق تتطلب ان تكون بحدود (44,720) كم.

الجسور:

1- فقد بلغت اطوالها الاجمالية حوالي (11,564.40) م.ط. جسراً كونكريتياً .
2- جسرا حديدياً منتشرة في كافة المحافظات بلغت اطوالها (6,542.39م.ط. جسرا).
3- اطوال الانفاق الموجودة فقط في محافظة السليمانية حوالي (3,230) م.

ثانيا–التحديات :

1. محدودية عدد الطرق العرضية بين المحافظات والمدن.
2. قلة الطرق الحلقية والحولية للمدن.
3. المشاكل التي ترافق استملاك الاراضي من إعتراضات المالكين خاصة من الفلاحين والمزارعين.
4. حاجة نشاط الطرق الى استثمارات كبيرة للتوسع ولتنفيذ المشاريع الجديدة.
5. ضعف السيطرة على الحمولات والاحمال المحورية لمركبات الحمل والذي يؤدي الى ضرر في شبكة الطرق.
6. في ظل انحسار نشاط نقل البضائع بالسكك الحديد فان نقل النسبة الاكبر من البضائع على شبكة الطرق يولد ضغطا كبيراً على الشبكة ويساهم في الحاق اضرار مستمرة فيها.
7. الضعف النسبي لعمليات الاشراف وتنظيم خدمات نقل الركاب والمسافرين من قبل القطاع الخاص.
8. ضعف الاهتمام بالجودة و السيطرة النوعية لمشاريع الطرق.

ثالثا- الرؤية :

بناء شبكة طرق ذات هرمية متوازنة تواكب المتطلبات المتنامية في مجال خدمات النقل بمستوى عالٍ من الجودة،

رابعا- الاهداف الاستراتيجية :

1- زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي .
2- تحسين واقع شبكة الطرق الحالية وصيانتها دورياً والاستمرار ببرامج انشاء الطرق الريفية وتكثيف هذه البرامج لتغطية اكبر نسبة ممكنة من القرى الريفية والمشاريع الزراعية بها لتامين ربط مواقع الانتاج الزراعي بالاسواق.
3- زيادة كفاءة أنظمة شبكة النقل الحالية و زيادة طاقتها الاستعابية وتكامل انظمة شبكة النقل المختلفة فيما بينها.
4- تقليل الحوادث على شبكة النقل .
5- تقليل زمن الرحلة و توفير مسالك مختصرة بعيدة عن مركز المدن .

القسم الثاني

اولا- نقل الركاب والبضائع:

---

[50] المصدر: وزارة الاعمار والاسكان / حكومة اقليم كوردستان

انفرد القطاع الخاص بصورة كاملة باعمال النقل داخل المدن و بينها , وقد ادت الزيادات المتعاقبة في اسعار المشتقات النفطية ومنها البنزين و زيت الغاز (الكاز)الى قيام القطاع الخاص برفع اسعار النقل داخل و خارجها و اخذت هذه الاسعار ترهق كاهل المواطنين و لاسيما الطلبة و ذوي الدخل المحدود و الفقراء.
ان العمل على تنفيذ مشارع النقل العام داخل المدن مثل المترو او القطارات المعلقة اصبح ضرورة ملحة لغرض تقديم خدمة النقل العام للاشخاص بصورة سريعة و امنة ولتخفيف الازدحام داخل المدن وةتقليل التلوث.

واقع الحال:

1- عدد حافلات نقل الركاب داخل المدن وبين المدن والمحافظات لغاية نهاية عام 2013 (5919)[51]
2- عدد سيارات الاجرة داخل و خارج محافظة اربيل (36000 صالون 5275 باص)
3- عدد سيارات الاجرة داخل و خارج محافظة السليمانية(27000 صالون 3620 باص)
4- عدد سيارات الاجرة داخل و خارج محافظة دهوك (15000 صالون 1836 باص)
5- عدد سيارات الاجرة داخل و خارج ادارة كرميان (280صالون)
6- عدد الشركات المتخصصة الى خارج الاقليم بنقل المسافرين بلغ (65) شركة في نهاية عام 2013، منها (29) شركة في محافظة اربيل، و(15) شركة في محافظة السليمانية و (21) في محافظة دهوك.
7- بلغ عدد مكاتب نقل المسافرين لعموم محافظات الاقليم (55) مكتب في نهاية عام2013,توزعت (29) مكتب منها في محافظة اربيل، و(14) مكتب في محافظة دهوك، (12) مكاتب في محافظة السليمانية.
8- بلغ عدد الشركات المتخصصة في مجال نقل البضائع والمشتقات النفطية (339) شركة في نهاية عام 2013، منها (277) شركة لنقل البضائع، و(62) شركة لنقل المشتقات النفطية موزعة على محافظات الاقليم،
9- بلغ عدد المكاتب المتخصصة بنقل البضائع والمشتقات النفطية (43) مكتباً في نهاية عام 2013 منها (29) مكتباً لنقل البضائع و(14) مكتباً لنقل المشتقات النفطية، وهي موزعة على محافظات الاقليم،[52]

ثانيا - السكك الحديد:

يفتقر الاقليم حالياً الى هذا النوع من خدمات النقل ,يعتبر النقل بالسكك الحديد أحد نشاطات النقل المهمة والحيوية ضمن قطاع النقل سواء كان ذلك للمسافرين أو البضائع، حيث يمتاز النقل بواسطة السكك الحديد، خاصة بالنسبة للبضائع، على قدرة النقل لمسافات طويلة وبكلف مناسبة نسبيا مقارنة مع الوسائط الاخرى.
يتمتع النقل بالسكك الحديد بفرص كبيرة للتطور والتحديث فمساحة الاقليم وموقعه الجغرافي يؤهله للتوسع في شبكة السكك الحديد، فالحجم الكبير من استيرادات وصادرات الاقليم وكذلك الحكومة الاتحادية حالياً ومستقبلا تتم من المنافذ الحدودية مع الدول المجاورة وكذلك امكانية توسيع تجارة الترانزيت التي يمكن انعاشها في الاقليم عبر هذه المنافذ وحيث ان نقل البضائع لمسافات طويلة وبكميات كبيرة تكون أكفأ واكثر اقتصادية .

ثالثا - الطيران المدني :

ادت المشأت الجديدة في مطاري اربيل و السليمانية الدوليين, و ادخال خدمات جوية دولية جديدة الي توسع كبير لشبكة النقل الجوي في الاقليم في السنوات الاخيرة .

1- توسعت مطار اربيل الدولي زادت سعته ليستقبل 3 ملايين راكب سنويا.
2- الزيادة الكبيرة في قدرة التعامل مع شحنات البضائع.
3- سعة مطار السليمانية وصلت الى 1.5 مليون راكب سنويا.

[51] المديرية العامة للتخطيط و المتابعة /وزارة النقل و الاتصالات / حكومة الاقليم
[52]نفس المصدر

4- تقدما لافتا في مطار دهوك الدولي عام 2012 ليصبح ثالث مطار دولي في اقليم كوردستان و من المقرر افتتاحه امام المسافرين في عام 2015.
5- وصلت اعداد الركاب في مطار اربيل الدولي 1193783 أ في عام 2013 فيما كانت 163619 عام 2006بما يمثل زيادة قدرها 629% عن العام 2006.
6- وصلت اعداد الركاب في مطار السليمانية الدولي 373345 في عام 2013فيما كانت 96490 عام2006بما يمثل زيادة قدرها 180% عن العام 2006.
7- نقل البضائع وصل اجمالي حجمه في مطاري اربيل والسليمانية31137 طن عام 2013يمثل زيادة بنسبته 67% عن العام 2010 .[53]
8- عدد الرحلات القادمة والمغادرة في مطار اربيل الدولي عام 2013 (12229)
9- عدد الرحلات القادمة والمغادرة في مطار السليمانية الدولي عام 2013 (6427)

رابعا-التحديات:

1- عدم وجود اسطول النقل العام او قطاع مختلط.
2- وجود قطاع خاص غير منظم يستخدم مركبات دون المواصفات المطلوبة و ملوثة للبيئة.
3- محدودية التخصيصات المالية للنشاط.
4- الاستثمارات الضخمة التي يتطلبها نشاط السكك .
5- عدم وجود ناقل وطني حكومي يقدم خدمات النقل الجوي للمسافرين والبضائع، والاعتماد كلياً على شركات الطيران المحلية الخاصة، وشركات الطيران الاقليمية والدولية.

خامسا/الرؤية :

تأمين نقل عام و خاص داخل المدن تؤمن زمن وكلفة رحلة أقل وأمان أكبر وأثر بيئي سلبي أدنى.

سادسا-الاهداف الاستراتيجية:

1- توسيع خدمات النقل الجوي للمسافرين والبضائع.
2- انشاء خطوط سكك الحديد لغرض المحافظة على شبكة الطرق البرية وعدم تعريضها الى التلف وللوفور و الاقتصادية الكبيرة المتحققة باستخدام نقل البضائع بالسكك.
3- تعزيز دور الناقل الوطني في النقل الجوي.
4- تعزيز دور القطاع الخاص في انشطة النقل المختلفة و لاسيما عمليات التشغيل و تقديم الخدمات .
5- تقليل كلف النقل .
6- زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي.
7- تعزيز دور الحكومة كمنظم ومراقب لعملية نقل البضائع بواسطة شاحنات الطرق.
8- تعزيز موقع الاقليم الجغرافي في النقل و تجارة الترانزيت.

القسم الثالث/ قطاع الاتصالات و البريد:

اولا/الاتصالات

إن قطاع الاتصالات أصبح من القطاعات المهمة والمربحة في نفس الوقت ويمكن من خلال نشاطات هذا القطاع تعزيز إيرادات الحكومة بشكل كبير.
وتتبنى الخطة الحالية توجهات دعم القطاع الخاص وتوسيع دوره في مجال الاتصالات كونه من النشاطات المربحة وذات المردود السريع وأن خدماته تلاقي طلباً متزايداً من قبل المواطنين والدوائر والشركات.

1/1/- خدمات الهاتف الثابت (الارضي)

تتوفر حالياً في الاقليم (33) [54]بدالة الكترونية للهاتف الثابت (الارضي) في نهاية عام 2013موزعة على المحافظات كافة

[53]المديرية العامة للتخطيط و المتابعة /وزارة النقل و الاتصالات / حكومة الاقليم
[54]المديرية العامة للتخطيط و المتابعة /وزارة النقل و الاتصالات / حكومة الاقليم

1- اربيل 5 بدالة عدد المشتركين 45000
2- السليمانية 27 بدالة عدد المشركين 87000
3- دهوك 1 بدالة عدد المشتركين 7000

1/2- خدمات الشبكة الدولية (الانترنيت)

يعتبر نشاط خدمات الشبكة الدولية (الانترنيت) خدمة حديثة نسبياً في الاقليم، فقد بلغ عدد الشركات التي تقدم الخدمة المفتوحة مامجموعه (28) [55]شركة في نهاية عام 2013 في عموم الاقليم، وبلغ عدد المستفيدين من خدماتها حوالي (251900) مستخدم وكما يلي

1- اربيل 25200 مستفيد
2- السليمانية 115000 مستفيد
3- دهوك 500 مستفيد
4- الاقليم111200 مستفيد

1/3 خدمات الهاتف النقال

تزايد أعداد المشتركين بشبكة الهاتف النقال بشكل كبير، حيث تشير التقديرات الى انه تجاوز المليونين و [56]نصف لجميع شبكات الهاتف النقال في نهاية عام 2012، وبنسبة زيادة حوالي (45%) عن عام 2006، وتراوحت نسبة تغطية هذه الشبكات مابين 44% الى 89 %، ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك هو رخص ثمن بطاقة الاشتراك (SIM)، ورغبة المواطن في إقتناء الهاتف النقال واستخدامه كظاهرة حضارية والاستفادة من مميزاته.

1/4- خدمات البريد

رغم ان نشاط البريد في الاقليم من النشاطات التقليدية التي شاعت في العقود الماضية في ظل ضعف ومحدودية خدمات الهاتف وعدم وجود وسائل الاتصال الحديثة المتمثلة بالهاتف النقال والانترنيت آنذاك، الا ان واقع الخدمات البريدية يشير الى عدم حصول التطور ، بلغ عدد المكاتب البريدية (112)في حين بلغ عدد الصناديق البريدية في هذه المكاتب حوالي (5085)صندوقاً في نهاية عام 2013 لعموم محافظات الاقليم، توزعت بواقع

1- (53) مكتباً في أربيل و عدد الصناديق البريدية 3780
2- (26) مكتباً في دهوك وعدد الصناديق البريدية 745
3- (28) مكتباً في السليمانية وعدد الصناديق البريدية 560.
4- (5) مكتباً في كرميان.

ثانيا– تشخيص التحديات الاستراتيجية :

1- عدم إدراج مشاريع تطوير البريد ضمن أولويات قطاع الاتصالات.
2- انهيار البنية التحتية لشبكة اتصالات وتقادم اجهزتها.
3- ضعف ثقة المستفيدين بمستوى تقديم الخدمة البريدية.
4- محدودية تغطية خدمات الهاتف الثابت (الارضي) مقابل تنامي الطلب مما أدى الى انخفاض نسبة الكثافة الهاتفية لكل 100 شخص.
5- ضعف الامكانيات المتاحة للنشاط البريدى واستخدام اساليب عمل تقليدية .
6- عدم استخدام انظمة الاتصالات الحديثة و المتطورة في العمل البريدي.
7- رغم نمو الطلب المتزايد على خدمات الشبكة الدولية (الانترنيت)، الا ان ضعف جودة الخدمات التي تقدمها الشركات والارتفاع النسبي لتكاليف الحصول على الخدمة يحدان من توسيع تلك الخدمات.
8- عدم تشريع قانون خاص بالاتصالات و الخاص باستخدام و حجز الحزم الترددية.

ثالثا/الرؤيا

خدمات اتصالات عالية الجودة وفي متناول اوسع شريحة من المجتمع ونشاط بريدي سريع و موثوق به محليا و دوليا.

---

[55]نفس المصدر
[56]نفس المصدر

رابعا- الاهداف الاستراتيجية

1- توفير بنية أساسية ملائمة لتطبيق خدمات الحكومة الالكترونية.
(من خلال 1- توسيع انتشار الحاسوب 2- توسيع انتشار الانترنيت 3- نشر خدمات الحزمة العريضة بالاسعار المناسبة 4- تحسين حزم الاتصال بوابات الربط الدولية و توسيعها)
2- تحسين جودة خدمات الأتصالات والأنترنيت .
3- توسيع أنتشار الهاتف الثابت (الارضي) في المدن والأرياف وتحقيق نسب عالية في النفاذ الشامل والخدمات المتكاملة.
4- تحسين جودة الخدمات البريدية داخلياً وإدخال خدمات بريدية جديدة،
5- الإستمرار في تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في تطوير مراكز دولية لتبادل البريد في الاقليم وفي نشاط البريد السريع.

قطاع الاسكان :

يعتبر السكن الملائم حق من حقوق الإنسان وحاجة أساسية له, ويجب تمكينه من الحصول عليه في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء ضمن بيئة صحية وصالحة متكاملة الخدمات والمرافق. إضافة الى كون المسكن حق وحاجة أساسية للإنسان فإن له دور مهم من وجهتي النظر الاقتصادية البحتة والرفاهية العامة.. وفي البلدان ذات الموارد المالية والبشرية الفائضة أو غير المستغلة يصبح الاستثمار السكني أحد أهم وسائل استغلال تلك الموارد وتحويلها الى موارد منتجة وأمر ضروري لاستمرار نمو الاقتصاد الوطني., تصبح الاستثمارات السكنية ذات أهمية بالغة في تنشيط القطاعات المرتبطة بالإسكان كالصناعات الإنشائية والهندسية كما وأنه يعد نشاط مولد لفرص العمل بشكل كثيف مما يساهم في معالجة مشكلة البطالة وذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي إضافة الى أن المسكن الجيد يساهم في رفع المستوى الصحي للفرد والعائلة ومن رفاهيتها عموماً.

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

1/1الآحتياج للسكن في اقليم كوردستان

جدول (42)	لآحتياج للسكن في اقليم كوردستان[57]			
	اربيل	دهوك	السليمانية	اقليم كوردستان
الآسر 2012	478600	179300	473800	1131700
الآسر 2017	540500	211000	536000	1287500
الاحتياجات السنوية للسكن				
مركز المحافظة	6400	1500	5300	13200
المناطق الحضرية	3800	3000	5000	11800
المناطق الريفية	2100	1800	2100	6000
المجموع	12300	6300	12400	31000

1/2 المتاح حالياً:

1- تشير كل الدلائل الى وجود عجز سكني وحاجة الى تأمين وحدات سكنية لا يقل عددها عن (250) ألف وحدة سكنية في أحسن الحالات حسب تقديرات وزارة الاعمار والاسكان لعموم محافظات الاقليم خلال الاعوام الخمسة القادمة ولأغراض هذه الخطة سوف يتم اعتماد هذه التقديرات الاولية.

[57]- استراتيجيات الاسكان الصفحة 11/ وزارة الاعمار والاسكان/ حكومة الاقليم

2- لازالت هناك نسبة ليست قليلة من الأسر لا يملكون مساكن وإن معدل الإشغال السكني الحالي يعتبر عالياً نسبياً وفوق المعدلات المقبولة وهو (1.37) أسرة لكل وحدة سكنية و(2.23) فرد/غرفة.
3- وجود تباين كبير في مستوى إشباع الحاجة الى المسكن بين المحافظات المختلفة.

إن مشاكل العجز والاكتظاظ السكني وعدم ملاءمة السكن في الريف أعمق بكثير مما هي عليه في المدن بسبب إهمال السياسات السكنية السابقة للقطاع الريفي وعدم شموله بالامتيازات والتسهيلات التي تمت فيالمناطق الحضرية حيث تشير نتائج دراسة الحرمان في ميدان السكن أن أكثر من (37%) من سكان الريف يعانون من حرمان واضح في هذا الميدان.من الضروري جدا تفعيل قانون رقم 7 لسنة 2008 و الخاص بتوفير السكن لذوي الدخل المحدود.
ان البيانات المتاحة ذات العلاقة بقطاع السكن تشير الى حجم الانجاز المتحقق على مستوى وزارة الاعمار والاسكان وهيئة الاستثمار (مشاريع الاستثمار المحلية والخارجية في قطاع السكن) ولا تتوفر بيانات دقيقة عن حجم الانجاز للقطاع الخاص، فقد بلغ عدد المساكن التي قامت وزارة الاعمار والاسكان بتشييدها خلال الاعوام الماضية وحتى نهاية عام 2009 (25,331) وحدة سكنية، توزعت بواقع (45.5%) في محافظة اربيل و (5.3%) في محافظة دهوك و (49.2%) في محافظة السليمانية. كما بلغ عدد الشقق التي انجزتها الوزارة المذكور خلال الفترة نفسها (4,456) شقة سكنية، توزعت على محافظتي اربيل بنسبة (77.6%) والسليمانية (22.4%). اما الوحدات السكنية المنجزة ضمن المشاريع الاستثمارية لهيئة الاستثمار فقد بلغت (11,240) وحدة سكنية، منها (24.5%) في محافظة اربيل و(67.5%) في محافظة السليمانية و (8%) في محافظة دهوك

1/3 الطلب المستقبلي:
إن دور القطاع العام في المسألة السكنية :
1- يجب أن يتركز على إعداد الخطط والدراسات الإسكانية ومراقبة الإنتاج السكني من حيث الجودة والكلفة والخدمة وضمان إبقاء العرض السكني متوافق مع الطلب والتنسيق بين الجهات المختصة في تأمين خدمات البنى التحتية للمناطق السكنية وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الهشة وخاصة ذات الاحتياجات الخاصة. ومعالجة المعوقات القانونية والإدارية والفنية لنمو الإنتاج السكني تماشياً مع الطلب عليه.
2- بسبب ضخامة حجم الطلب من الضروري مشاركة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في الإنتاج السكني لتأمين الحاجات المتنوعة لطالبي السكن. فسكان المناطق الحضرية يحتاجون الى مساكن عالية الكثافة متعددة الطوابق تبنى عادةً من شركات بناء كبيرة ذات رأس مال جيد, وفي نفس الوقت هناك طلب كبير على المساكن المنفردة لأسرة واحدة والذي يمكن ان تلبيه مجموعة أوسع من مؤسسات البناء. وتقليدياً فان معظم المساكن تشيد من قبل بناؤون صغار يعملون لحساب الزبون الفردي الذي يقوم بتصميم وتمويل المسكن.
3- على السياسة السكنية تأمين الظروف الملائمة لقيام كل هذه المجموعات بأداء أدوارها في تلبية الطلب المتنامي على السكن. وسيبقى القطاع الخاص أكبر موفر للمساكن مع ضرورة تطوير سياسات محددة لدعم شركات البناء والتشييد الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في القطاع الخاص وفي الوقت نفسه ينبغي على مؤسسات الإسكان في القطاع العام التركيز على شرائح السكان المحرومة و/ أو المناطق الجغرافية النائية التي ليس لديها القدرة على جذب القطاع الخاص للاستثمار السكني فيها.
4- يتطلب إعادة بناء نظام تمويل الإسكان باعتباره مسألة ملحة لنجاح البرنامج السكني, حيث أن المطلوب هو المزيد من التطوير والتوسع في مؤسسات التمويل الرئيسية لتمكين التمويل القصير والمتوسط والطويل الأجل من أجل تطوير وتجديد وتوسيع وشراء السكن. ولأن الإسكان استثمار طويل الأجل ويمكن أن يستخدم لتحفيز النشاط الإقتصادي, من الضروري تدفق الموارد لهذا القطاع

على نحو يتسم بالكفاءة وسهولة الوصول لجميع فئات الدخل المنخفض في جميع أنحاء الاقليم.

5- كما وأنه من الضروري أن تلعب المصارف التجارية دوراً مهماً في مسألة التمويل السكني وتمكن من الدخول في نشاط التمويل العقاري الغائبة عنه لحد الآن وأن يستهدف نظام التمويل السكني الجديد تمويل المصرف العقاري كممول ثانوي للتمويل السكني من شأنه شراء وبيع الرهون العقارية القائمة بدلاً من تقديم القروض المباشرة الى المقترضين.

6- من الضروري تفعيل اللامركزية وإعطاء دور أساسي للادارات المحلية في عملية إدارة استخدام الأراضي والبنية التحتية وفي الإنتاج السكني للفئات المحرومة والمهمشة وذوي الإحتياجات الخاصة وتأمين تدفق الموارد بفعالية الى المدن الثانوية والمناطق الريفية والذي لا يمكن تحقيقه بكفاءة وعدالة دون مساهمة تلك الادارات المحلية.

لابد من تطوير نظم إدارة الأراضي الحضرية بشكل أكثر تنظيماً وشفافية حيث أن هناك حاجة كبيرة الى زيادة عرض الأراضي بأسعار معقولة في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها. فالطلب على الأراضي لأغراض الإسكان يفوق قدرة الموردين في القطاع العام والخاص معاً على تلبيته وهذا يخلق تحدياً كبيراً للادارات المحلية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف من الضروري التاكيد على:

1- التحول من المركزية العالية حالياً الى الإدارة اللامركزية لإدارة الأرض والتخطيط الحضري.

2- تأمين البنى التحتية للأراضي المخصصة للسكن في المناطق المحيطة بالمدن وغير المطورة لحد الآن.

3- التحول الى نمط السكن العمودي كوسيلة للتخفيف من الضغط على الأرض السكنية.

4- تنويع حجم قطع الأراضي السكنية لإمكانية وصول ذوي الدخل المنخفض إليها.

5- التوجه الى إنشاء مدن جديدة أو مدن توابع خارج حدود المدن الكبرى حفاظاً على الأراضي المحيطة بها خاصة إذا كانت ذات استعمالات اقتصادية بديلة مجدية.

ويضاف الى ما سبق:

1- العمل على تهيئة البنى التحتية الكاملة لجميع المناطق السكنية المخطط تنفيذها قبل المباشرة بتطويرها ومغادرة الأساليب السابقة للبناء السكني قبل تأمين البنى التحتية للمناطق المطورة.

2- إن نسبة كبيرة من المساكن في الأحياء القديمة ومناطق وسط المدن في حالة غير جيدة وتحتاج الى إصلاح هيكلي أو إنها غير صالحة للسكن مما يدعو الى تأمين تمويل كافي لإصلاح وإعادة تأهيل هذه المساكن وأن أي تطوير لنظام التمويل السكني يجب أن يستوعب التمويل لهذا الغرض.

3- إن تعزيز أنظمة الرقابة والمتابعة من قبل البلديات والإدارات المحلية يجب أن تولي اهتمام جيد لمتابعة الصيانة والإدامة للدور السكنية وخاصة المستأجرة منها التي في الغالب تعاني من مشاكل صيانة نتيجة عدم اهتمام طرفي عقد الإيجار.

4- من الضروري تعزيزالإمكانية لتلبية الاحتياجات من مواد البناء الأساسية وبالذات السمنت, الطابوق, الكتل الكونكريتية, الجص, السيراميك, الكاشي, والبضائع المصنعة كالنوافذ ولوازم السباكة والاجهزة الكهربائية... الخ. وإن ما متاح محلياً من هذه المواد وغيرها دون المستوى المطلوب وأن تنفيذ البرنامج السكني لفترة الخطة سوف يتطلب المزيد من الإنتاج والاستيراد لمواجهة الطلب ومن الضروري تحفيز صناعة هذه المواد والعمل على تطوير نوعيتها وتخفيف كلف انتاجها وجعلها صديقة أكثر للبيئة من أجل دعم البرنامج السكني والمساهمة في إنجاحه من خلال دعم معامل القطاع الخاص وتحفيزها على زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين جودة المنتج.

من المهم النظر الى إن السياسات والتغيير في أدوار الفاعلين الأساسيين في قطاع الإسكان تتطلب دعم تشريعي مهم وتوسيع في إطارها في المجال السكني وخاصة في مجال الإدارة الحضرية ووظائف الإسكان. كما وهناك حاجة الى لوائح تنفيذية لأنماط جديدة من إنتاج المساكن مثل بيع الأراضي بالجملة من القطاع العام الى شركات القطاع الخاص والشركات المختلطة. والمحور الأساسي الآخر لتطوير البيئة التشريعية هو مجال الأنظمة والتشريعات في مجال تمويل الإسكان لضمان فرص كافية للمقرضين للوصول الى الأصول في حالة التخلف عن سداد القروض ويتطلب هذا قانون شامل جديد ينص على الرهن والتملك وإعادة بيع الضمانات.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

يواجه الاقليم تحديات حقيقية في القطاع السكني في السنوات المقبلة وتتداخل كثير من هذه التحديات مع بعضها مما يتحتم تناولها كحزمة واحدة وبطريقة شاملة ويمكن إجمال التحديات الرئيسية في القطاع السكني بالآتي:

1. عجز سكني كبير حيث هناك حاجة الى حوالي ربع مليون وحدة سكنية في سنة الهدف 2019. مع الحاجة الى تجديد وإعادة تطوير معظم الرصيد السكني في المناطق الريفية, كون معظمه مبني بمواد بنائية غير دائمية ودون مستوى النمط السكني المقبول.
2. عدم وجود سياسة اسكان واضحة في الاقليم بين بناء الوحدات السكنية من قبل الحكومة ومع ما يقوم به هيئة الاستثمار مع المستثمرين لهذا الغرض..
3. مشكلة واضحة في الأرض السكنية المتاحة من حيث توقع تناقص الأراضي الصالحة للبناء في المناطق الحضرية وخاصة المدن الكبرى.
4. عدم وجود نظام مستدام لإدارة الأراضي السكنية الذي يحول الأراضي بشكل منظم لهذا الغرض.
5. ضعف آلية ونظام تأمين الأراضي السكنية لمطوريها من الشركات والأفراد والمستثمرين في القطاع الخاص والمحلي.
6. محدودية رؤوس الأموال المتاحة لتمويل الإسكان سواءاً من قبل الموازنة الحكومية أو من قبل الجهاز المصرفي والذي يرتكز بالدرجة الأساسية حالياً على منح قروض لغرض بناء الوحدات السكنية مقابل رهن عقاري.
7. تدني البيئة السكنية في مراكز المدن والأحياء القديمة ذات المعالم التراثية وضعف الإجراءات والخطط لحمايتها أو إعادة تطويرها وتجديدها بحسب الحالة.
8. توقع تزايد عدد الأسر غير القادرة على تأمين سكن لائق وعدم وجود برامج وإجراءات لتحويل هؤلاء الأسر لمستهلكين محتملين للمساكن في سوق السكن.
9. تزايد عدد الشرائح المستهدفة بالإسكان المجاني (ذوي الشهداء والمؤنفلين والسجناء السياسيين) مما يستحوذ على جزءاً من إمكانات الحكومة في المجال السكني خلال فترة الخطة.
10. التفضيل الإجتماعي للأسر للسكن في وحدات سكنية منفردة وعدم الرغبة في السكن العمودي مما يعمق من مشكلة تأمين الأرض السكنية دون التجاوز على الأراضي الزراعية وخاصة المحيطة بالمدن الكبرى.

ثالثا- الرؤية:

السكن الملائم حق من حقوق الإنسان وحاجة أساسية له, يجب تمكينه من الحصول عليه في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

رابعا- الاهداف الاستراتيجية:

1. توفير السكن اللائق لأكبر عدد من الأسر في جميع انحاء الاقليم.
2. تخفيض درجة الاكتضاض السكني ومعدلات الاشغال الى الحدود المقبولة.
3. تقليل الفوارق في مستويات الإشباع السكني بين المحافظات المختلفة من جهة وبين الحضر والريف من جهة أخرى.
4. رفع كفاءة إنتاج المساكن وخفض كلفتها.

5. زيادة قدرة الحكومة على التصدي لاحتياجات الفئات الخاصة والشرائح التي لا تستطيع الحصول على سكن مناسب.
6. تحسين جودة المساكن الجديدة بما في ذلك كفاءة استخدام الطاقة والتأثيرات البيئية.
7. تحسين قدرة اصحاب المساكن لتحسين وتوسيع مساكنهم القائمة.

قطاع المياه والصرف الصحي:

اولا – الموارد المائية:

تحليل الواقع :

يقسم الاقليم الى ثلاث مناطق : منطقة مضمونة الامطار (أكثر من 500 ملم / سنة) ، ومنطقة شبه مضمونة الامطار (350-500 ملم / سنة) ، منطقة غيرمضمونة اقل من 350 ملم/ سنة وعموما كما ترتبط الموارد المائية في الاقليم بدرجة كبيرة بكمية الامطار والثلوج التي تتساقط في احواض الانهر الرئيسية ، وكذلك بسياسة تشغيل السدود والخزانات المقامة في اعالي الانهر المشتركة في كل من تركيا وسوريا ولاتوجد اتفاقية دولية لقسمة المياه بين هذه الدول , مما يجعل الموارد المائية المتاحة متذبذبة من سنة الى اخرى. حيث يوضح الجدول (23) الموارد المائية المتاحة للاقليم لعام 2012 موزعة حسب الانهر وحصة الاقليم منها :

جدول (43)[58]	الموارد المائية المتاحة لعام 2012موزعة حسب الانهر			
الانهر	الطول (كم)	كمية المياه السنوية (مليار م3)	داخلالاقليم %	خارج الاقليم %
الخابور	160	2.2	42%	58%
الزاب الكبير	392	14.32	58%	42%
الزاب الصغير	400	7.07	64%	36%
ئاوه سبي	230	0.7	100%	0
سيروان	384	5.86	41%	59%
المجموع	1,566	30.15	%59.80	%40.20

ويتوقع ان تشهد الفترة القادمة مزيدا من النقص في الموارد المائية وتدني نوعيتها بعد استكمال تركيا مشاريعها الاروائية وكذلك قيام سوريا بتطوير مشاريعها الاروائية حيث تسعى كل من تركيا وسوريا الى استزراع حوالي مليون هكتار تروى في حوض دجلة. وسيترتب على ذلك حصول عجز في ايرادات نهر دجلة يزيد حسب بعض التقديرات عن 40 % في العام 2015 من المعدل العام للايرادات و البالغة 50 مليار متر مكعب سنويامن نهر دجلة و روافدها مع تردي نوعية المياه الداخلة الي الاقليم .

جدول (44)[59]	كمية و نوعية مياه نهر دجلة المتوقعة مستقبلا في ضوء الخطط الحالية المتوفرة عن المشاريع الاروائية في دول الجوار (مليار متر مكعب)	
	الحدود العراقية - التركية	
الانهر	قبل التطوير	قبل التطوير
الخابور	2.1	2.1
الزاب الكبير	14.23	14
الزاب الصغير	7.07	7

[58] المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان
[59] المصدر : وزارة التخطيط / الحكومة الفيدرالية

ئاوه سبي	0.7	0.7
سيروان	5.86	4

وكنتيجة للانخفاض في الايرادات المائية الداخلة للاقليم والعراق اصبح من الضروري قيام وزارة الزراعة والموارد المائية بتحديث الموازنة المائية (التخطيط الشامل لموارد المياه والاراضي) وفي ضوء نتائج هذه الدراسة سيتم وضع السياسات الخاصة بادارة واستثمار الموارد المائية والاراضي بالشكل الامثل , اما على الصعيد الخارجي فانه يتطلب التحرك الدبلوماسي للوصول الى قسمة عادلة للمياه تضمن تقليل الاضرار الناتجة عن شحة المياه وبصورة مكثفة مع الدول المتشاطئة لغرض الحصول على الحقوق المائية المكتسبة ضمن اتفاقيات ومعاهدات (ستراتيجية) مبنية على حزمة المصالح المشتركة مع هذه الدول.

ثانيا-السدود:

تهدف بناء السدود و الخزانات الكبيرة منها و الصغيرة و المتوسطة الدعامة الرئيسية لاستثمار الموارد المائية و الي درء اخطار الفيضانات في الانهر الرئيسية و تخزين المياه خلال الموسم الشتوي وتنظيم اطلاقها لاغراض الارواء و توليد الكاقة و الاستخدامات الاخرىبما فيه الصناعية و البشرية.

ان الايرادات السنوية للمياه متذبذبة بين سنة واخرى بالاضافة الى الاستهلاكات المائية للقطاعات المختلفة فتكون على اشدها في موسم الصيف مما يبرز و الحالة هذه الاهمية القصوى لانشاء السدود و الخزانات.

اما السدود الصغيرة على الوديان و الروافد الصغيرة فانها تعمل على استغلال موارد المياه السطحية بالشكل الامثل والذي يتعذر تنظيمها ضمن السدود الكبيرة ادناه عدد السدود .

جدول(45)[60]	السدود الكبيرة و الخزانات القائمة			
اسم السد	النهر	الخزن بالمنسوب الاعتيادي (مليار م3)	الطاقة المشيدة للمحطة الكهرومائية(ميكاواط)	تاريخ الانجاز
سد دوكان	الزاب الصغير	6.8	400	1959
سد دربندخان	سيروان (ديالى)	3.00	240	1961
سد دهوك	روبار دهوك	0.047	50	1981

ثالثا- المياه الجوفية:

ان مقدار الخزين المتجدد و الخزين القابل للاستثمار من المياه الجوفية على وفق الدراسات و التحريات الهيدرولوجية التي اجريت كما مبين ادناه في الجدول 26.

جدول (46)[61]	الخزين المتجدد و الخزين القابل للاستثمار من المياه الجوفية			
اسم القاطع	المساحة كم 2	الخزين المتجدد مليارم3 /سنة	جزء من الخزين الثابت(مليارم3)	الخزين القابل للاستثمار (مليارم3)
المنطقة المتوجة و الجبلية	42962	2.633	1.087	3.720

يضاف الى ذلك التوسع في استغلال المياه الجوفية وبالاخص الابار ، حيث تشير الاحصائيات لعام 2012 ان اجمالي عدد الابار المستغلة في عموم الاقليم تقدر بحوالي

[60]المصدر : وزارة التخطيط / الحكومة الفيدرالية
[61]المصدر : نفس المصدر

(19,448) بئـــر ، منهـــا 79.7% لاغـــراض ميـــاه الشـــرب ، و 18,3% للزراعـــة ، والبقيـــة مستغلة لاغراض صناعية وبحثية ارشادية ، والجدول (47) يوضح ذلك :

جدول (47)[62]	اعداد الابار موزعة حسب نوع الاستخدام والمحافظاتلعام 2012					
المحافظة	الابار المستعملة لمياه الشرب	الابار المستعملة للزراعة	الابار المستعملة للصناعة	الابار المستعملة للبحوثوالارشاد	المجموع	%النسبة
اربيل	2,370	1,800	85	55	4,310	22.20
دهوك	1,122	235	235	0	1,592	8.20
السليمانية	12,022	1,524	0	0	13,546	69.60
كرميان						
المجموع	15,514	3,559	320	55	19,448	100
النسبة%	79.70	18	1.70	0.30		100

ثالثا/خدمات الماء :

يـتم إنتـاج وتجهيـز المـاء مـن قبـل مـديريات البلـديات فـي المحافظـات إضـافة الـى الأقضـية والنـواحي التابعـة لهـا، وإن عـدد السـكان المشـمولين بهـذه الخدمـة حسـب بعـض التقـديرات الاوليـة اكثـر مـن (4698790) مليـون نسـمة والمخـدومين فعـلاً بحـدود (3,586,621) نسـمة، ويبلـغ عـدد المشـاريع العاملـة وبطاقـات انتاجيـة مختلفـة (58) مشـروعاً ، وعـدد محطـات ضـخ المـاء الصـالح للشـرب وبطاقـات إنتاجيـة مختلفـة (11) محطـة، (6) منهـا فـي محافظـة اربيـل و(3) فـي محافظـة السـليمانية و(2) محطـة فـي محافظـة دهـوك، كمـا تبلـغ كميـة المـاء المنـتج يوميـاً (1223015) متـر مكعـب يوميـاً وتقـدر الحاجـة اليوميـة بحـوالي (1573493) متـر مكعـب يوميـاً وبـذلك فـأن مقـدار الشـحة حاليـاً يبلـغ (350478) متـر مكعـب يوميـاً أي أن نسـبة الشـحة تشـكل (22%) مـن اجمـالي المـاء المنـتج حالياً.والنسـبة الاجماليـة للمخـدومين مـن السـكان تبلـغ حـوالي (76%) لعـام 2010. يشـير االجـدول48 ان مركـز محافظـة اربيـل يسـتهلك كميـة جيـدة مـن الميـاه والتـي تبلـغ 300-400 لتر/شـخص/يوم امـا محافظـات (اطـراف اربيـل) و السـليمانية و دهـوك فهـي ضـمن الاسـتهلاك المتوسـط الـذي يبلـغ (200-300) لتر/شخص/يوم.

جدول (48)[63]	(عدد محطات ضخ الماء الصالح للشرب ونسبة المخدومين حسب المحافظات لعام2010)									
المحافظة	عدد المحطات	المخدومين						السكان	المخدومين %	% الماء المجهز
		مركز المحافظة م3 /يوم	السكان المخدومين	المخدومين %	% الماء المجهز	الاطراف م3 /يوم	السكان			
اربيل	6	320680	695958	87.5	58.42	223675	570400	62	41.57	544355
دهوك	2	97520	248137	76.3	34.83	170000	601420	69.5	67.17	267520
السليمانية	3	192247	707404	92.7	49.62	218893	763302	71.5	50.38	411140
المجموع	11									1223015

[62] المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان

[63] المصدر: هيئة الاحصاء / و.التخطيط/حكومة اقليم كوردستان

3/1متوسط نصيب الفرد من المياه الصلحة للشرب :

بلغ متوسط نصيب الفرد من المياه المجهزة للمخدومين على مستوى الاقليم (0.34) م.مكعب/يوم اي مايعادل 340 لتر لكل شخص في اليوم في حين بلغ متوسط نصيب الفرد للسكان (0.29) م.مكعب /يوم ما يعادل 290 لتر/يوم . واعلى نصيب من متوسط المياه المجهزة للمخدومين على مستوى الاقليم كان في محافظة اربيل/ المركز (460) لتر/شخص/يوم اما ادنى مستوى فكان في محافظة السليمانية / مركز حيث بلغ (270) لتر/شخص/يوم. كما في الجدول (48)

3/2 خدمات الصرف الصحي

أظهرت نتائج المسح البيئي في الاقليم لسنة 2010 ان عدد ونسبة السكان المخدومين بشبكات المياه العادمة (المجاري) و الشبكات المشتركة في محافظة السليمانية 1147800 وبنسبة 63.7 % من سكان المحافظة اما في عموم الاقليم فقد بلغت النسبة25.9 % من السكان اما في محافظتي اربيل و دهوك فلا توجد فيهما مثل هذه الشبكة, وانما فيهما شبكات مياه الامطار فقط تخدم نسبة 20% في محافظة اربيل و 36.6 % في محافظة دهوك. تنخفض النسبة بوضوح في اطراف المحافظات، حيث ترتفع في تلك المناطق نسبة السكان المخدومين بنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك) على مستوى الاقليم تبلغ 59.4% اعلى نسبة في محافظة دهوك يبلغ 99% و في اربيل 80% و في محافظة السليمانية 25% كما مبين في الجدول 49.

جدول (49)[64]	عدد السكان المخدومين بنظام معالجة مستقلة (سبتك تانك) حسب المحافظة لسنة 2010	
المحافظة	عدد السكان المخدومين بنظام معالجة مستقلة (سبتك تانك)	%النسبة
اربيل	1234630	80
دهوك	952625	99
السليمانية	450471	25
المجموع	2,637,727	59

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1- الحاجة لزيادة التخصيصات المالية المرصدة لمشاريع الماء سواءاً في الموازنة الاستثمارية لإنشاء مشاريع جديدة أو الموازنة التشغيلية لتأمين متطلبات التشغيل من وقود ومواد تعقيم للإدامة والصيانة.
2- انخفاض منسوب المياه في المصادر التي تزود المشاريع بالمياه نتيجة تدني مستوى الإيرادات المائية الى الاقليم وقلة الأمطار في السنوات الأخيرة مما أثر سلباً في المخزون المائي في الاقليم.
3- السياسة السعرية القائمة على دعم تأمين الخدمة وتأثير ذلك على الأداء الاقتصادي لها.
4- وجود عجز في خدمات الصرف الصحي في نسبة تغطية السكان وبالاخص في المناطق الريفية والحاجة الى موارد مالية أضافية لزيادة نسبة التغطية وتحسين نوعية الخدمة.
5- التوسع الافقي المستمر والكبير في المدن و القصبات مما يزيد من كلفة تقديم هذه الخدمة من جهة ويعرقل زيادة نسبة التغطية.

[64]المصدر: هيئة الاحصاء /وزارة التخطيط / حكومة اقليم كوردستان

6- عدم وجود وحدات معالجة مركزية.
7- وجود تباين في مستوى الخدمة بين الحضر والريف حيث انخفضت نسبة الشحة في تجهيز مياه الشرب للمناطق الحضرية الى حوالي (15%) في حين استمرت نسبة الشحة بدرجة اعلى في المناطق الريفية ولم تقل عن (32.3%).
8- استمرار وجود تباين كبير في نسبة الشحة بين المحافظات والتي تراوحت بين (23.7%) في محافظة دهوك ، (12.5%) في محافظة اربيل، (7.3%) في محافظة السليمانية .

تحديات الموارد المائية:

1- محدودية الموارد المائية الممكنة الاستغلال في الزراعة ومحدودية الطاقات الخزنية المتاحة حاليا مقارنة بالحاجة.
2- الاستعمال العشوائي في بعض المجالات والهدر للمياه في القطاعات الرئيسية الثلاثة، الزراعة، الصناعة والاستخدامات المدنية.
3- ضعف مشاركة مستخدمي المياه في ادارتها وضعف الارشاد المائي.
4- عدم ترشيد اسلوب الري الحقلي وبشكل خاص السيحي منه.
5- لازال الاستثمار الحكومي دون الحجم المطلوب ولازالت البيئة الاستثمارية الزراعية غير جاذبة للقطاعين الخاص والاجنبي .

ثالثاً /الرؤية

تأمين ماء صالح للشرب وخدمات للصرف الصحي والكفاءة والرشد في ادارة مصادر المياه.والازدهارالاقتصادي.

رابعا/ الاهداف الاستراتيجية

1- شمول المناطق غير المخدومة حالياً بخدمات المياه الصالحة للشرب.
2- توفير الماء الصالح للشرب وحسب القياسات والمعايير الدولية ولجميع الاستخدامات في الحضر و الريف لتصل3 مليون متر مكعب يوميا في نهاية سنة 2019.
3- تقليل نسبة الشحة في الماء عن طريق تعزيز المخزون المائي.
4- تقليل التباين بين المحافظات في مستوى الحصول على الخدمة من جهة وبين الريف والحضر من جهة أخرى.
5- زيادة حجم الخزن المائي .
6- تطوير ادارة مواردالمياه.
7- اعادة تأهيل شبكات الري.
8- الاستغلال الامثل للموارد المائية .
9- زيادة نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي من السكان في المحافظات.
10- معالجة مياه الصرف الصحي المطروحة الى الأنهار ومصادر المياه الاخرى لتكون مطابقة للمواصفات العالمية

قطاع الاستدامة البيئة:

سياسات حماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية:

انطلاقا من اهمية البيئة والموارد الطبيعية كدعائم ومقومات اساسية للتنمية المستدامة على المدى البعيد تبنت الخطة العديد من السياسات والبرامج الموجهة لحماية البيئة وحسن ادارتها, وصيانة الموارد الطبيعية وتنميتها, ومن اهم السياسات التي تبنتها الخطة في هذا المجال ما يلي:

1- الارتقاء بمؤشرات الاداء البيئي بالنسبة للقطاعات المعنية بحماية البيئة , من خلال تعزيز الاليات الوقائية اللازمة لحماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ على صحة السكان.
2- تطوير القوى العاملة المتخصصة في مجالات الادارة البيئية, من خلال تطوير برامج التعليم والتدريب داخل الاقليم وخارجها.
3- تعزيز الادارة البيئية في الاقليم من خلال تعزيز اليات التنسيق وقنواته والتعاون بين الهيئة العامة للبيئة وحماية البيئة وجميع الجهات المعنية.

4- مواجهة الضغوط المترتبة على تصاعد التحضر والتنمية بالقطاعات المختلفة في اطار جهود المحافظة على استدامة البيئة.
5- توخي الدقة في عمليات الرصد والتوقعات , والاسهام في تخفيف حدة الكوالرث الطبيعية.

اولا/التحديات الرئيسية لحماية البيئة:

لازال الاقليم يفتقر لمجموعة شاملة من الانظمة البيئية ونظم الرصد للحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها ومن ابرز التحديات الرئيسية لحماية البيئية :

1/1الموارد المائية:

ان الانشطة الصناعية والانشطة التي يقوم بها الانسان ساهمت بتلوث المياه وتحديداً مياه الانهر والبحيرات والمياه الاقليمية من خلال طرح المياه الملوثة اليها بدون معالجة مما اثر على نوعيتها، ومن بين ابرز انواع الملوثات للمياه هي :

1- الملوثات الصناعية السائلة
2- الملوثات العضوية والمخلفات السائلة للمستشفيات
3- مياه الصرف الصحي والغوارق.

عليه يتعين علينا مايلي:

1- تحسين انظمة الصرف الصحي (ضللت مصادر المياه في الاقليم معرضة للتلوث لسنوات عديدة مما ادى الي تلوث الابار و الجداول و الانهار).
2- وضع قواعد جديدة و حوافز للسيطرة على القاء النفايات السائلة او الترويج للمحافظة على المياه و حمايتها.
3- تحسين انابيب المياه البلدية ونظاو المعالجة بالكلور للقضاء على الامراض التي تنقاها المياه.

1/2 تلوث الهواء: نتيجة

1- ارتفاع حجم وسائل الموصلات الشخصية و الجماعية على الطرق في السنوات الاخيرة.
2- التلوث الناجم عن المنشأت الصناعية و محطات توليد الطاقة و المولدات الكهربائية.
3- وسائط النقل وزيادة أعدادها وتدني نوعية بعضها.
4- النشاط الصناعي وضعف منظومات المعالجة الغازية في بعض الصناعات القائمة
5- الاستمرار في الاعتماد على الوسائل الإنتاجية التقليدية في الصناعات المختلفة وبالاخص استخدام وقود ذا كثافة عالية
6- أساليب متخلفة لحرق وطمر النفايات المنزلية والنفايات الخطرة للمستشفيات.
7- ومن المصادر المؤدية الى تلوث الهواء، الرصاص، الدقائق العالقة، تركيز غاز ثاني اوكسيد الكبريت، والغبار المتساقط.

لقد تزايد التلوث الناجم عن وسائط النقل داخل المدن كنتيجة لزيادة أعداد المركبات خلال الاعوام الماضية والتي تعتمد على الوقود المستورد ذو النوعية المتدنية، وتؤكد البيانات الصادرة عن هيئة البيئة بان معظم مصادر ملوثات الهواء تجاوزت حدودها الوطنية، فمثلاً تركيز الرصاص في محافظة اربيل كان اعلى حد له 6,6 ميكروغرام /م3 مقابل المعيار الوطني البالغ 1.5 ميكروغرام/م3 لعام 2007. كما تجاوزت تراكيز مجموع الدقائق العالقة حدودها الوطنية (350) ميكروغرام/م3 في معظم مراكز المحافظات طيلة السنتين الماصيتين.

1/3تلوث التربة:

تتعرض البيئة المحلية للاقليم إلى تدهور في نوعية عناصر تربتها وتردي خصائصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية الذي سبب في مشكلة تحول الأراضي المنتجة إلى أراضي قاحلة او ذات انتاجية متدنية بفعل أنشطة الإنسان المختلفة وقلع الأشجار لأغراض الزراعة والوقود والبناء، والاستخدام غير العلمي للأسمدة والمبيدات الزراعية، مما ولد حالة من التوازن البيئي الهش أما بسبب التصحر او التملح او الإفراط في الري وإزالة الغطاء النباتي .

1/4المخلفات الصلبة والنفايات

1- عدم توفر بيانات كاملة عن كميات وخصائص المخلفات الخطرة المتولدة من المصادر وضعف تحديدها وتعريفها ولجوء بعض المدن للتخلص من مخلفاتها الخطرة عن طريق طمرها مع النفايات البلدية.
2- قيام بعض الانشطة الاقتصادية بالتخلص من مخلفاتها عن طريق الحرق في محارق غير نظامية للتقليل من كلفة التخلص النهائي علماً بان بعض المخلفات التي تحرق خطرة مما يسبب تلوث بيئي كبير لانتاجها مركبات الدايوكسين والفيوران السامة والضارة بالصحة العامة.
3- عدم توفر مرافق فنية مخصصة لنقل وتخزين ومعالجة وطمر او حرق النفايات الخطرة في المحافظات مما يشكل مخاطر صحية وبيئية كبيرة تؤدي الى تلوث الهواء والتربة والمياه.
4- سوء إدارة المخلفات الصلبة بسبب عدم وجود كوادر ذات كفاءة في هذا المجال.
5- إن الكثير من محارق المستشفيات تقع بالقرب من التجمعات السكنية مما يؤثر سلبيا على البيئة بسبب الانبعاثات الغازية السامة والابخرة كالدايوكسين والفيوران التي تعتبر مواد مسرطنة والنواتج الاخرى كاكاسيد النتروجين والكبريت والكاربون والتي تسبب بعض الامراض ومنها حساسية وامراض العين والجهاز التنفسي للسكان المجاورين للمستشفيات.
6- معظم مواقع الطمر لا تتوفر فيها المتطلبات البيئية حيث تقتصر العملية على رمي النفايات عشوائياً في مواقع الطمر غير النظامية وفي بعض الاحيان ترمى نسبة غير قليلة من النفايات خارج المواقع المخصصة للطمر لعدم وجود نظام رقابي وسيطرة على حركة وسائط نقل النفايات.
7- قلة الاليات التخصصية المستخدمة في عملية ادارة النفايات مقارنة بالاحتياجات المطلوبة وفقاً للمقاييس العالمية مع قلة الكوادر العاملة ومستوى كفاءتهم.
8- افتقار المواقع المؤقتة الى وسائل الرقابة والسيطرة وعدم وجود سجلات خاصة بكمية النفايات التي تم جمعها وكميات النفايات المرفوعة والمنقولة الى مواقع الطمر الصحي.
9- اغلبية مجازر اللحوم لا تتوفر فيها وحدات معالجة للنفايات الصلبة (محارق) والسائلة (احواض معالجة).

1/5الالغام والمتفجرات :

رغم الجهود الحثيثة المبذولة منذ عدة أعوام للتخلص من بقايا تلك الالغام والمتفجرات والمساعدات الواسعة التي قدمت من بعض الدول الصديقة والمنظمات الدولية، ألا أن سعة المساحات الملوثة وكثرة عدد الالغام المزروعة في أراضي الاقليم كانت أكبر من تلك الجهود، مما يقتضي العمل بجدية خلال الاعوام القليلة القادمة من أجل أنهاء هذا الملف والتخلص نهائياً من النتائج السلبية التي تحصل حالياً أو مستقبلاً لسكان الاقليم من جراء وجود مثل هذه الالغام والمتفجرات.
أن واقع الحال يشير بشكل عام الى أن عدد المناطق الملوثة أو المزروعة بالالغام يتجاوز (2,759) منطقة في عموم الاقليم، تشكل مساحة اجمالية أكثر من (313,094,666) متر مربع، كما موضح ذلك في الجدول (50)

جدول (50)[65] مساحة الاراضي (مترمربع) الملوثة بالالغام و التي تمت تنضيف جزاء منها موزعة حسب المحافظات نهاية العام 2013				
المحافظة	المساحة المزروعة مترمربع	%النسبة	المساحة التي تمت تنظيفها مترمربع	%
اربيل	50,932,521	15.34	3,013,535	9.57

[65]الهيئة العامة للالغام /حكومة اقليم كوردستان

السليمانية	208,818,745	60.2	11,429,735	36.26
دهوك	24,291,745	7.23	3,920,761	12,45
كرميان	29.052,286	17.41	13,132,780	41.7
المجموع	313,094,666	100	31,496,811	100

وقد سعت الجهات المختصة ذات العلاقة للتعامل مع هذا التلوث الخطير وتجاوز نتائجه التي تنعكس على قدرة السكان في الحركة والتنقل بحرية ومزاولة النشاطات في مختلف الاراضي وتوسيع فرص الاستفادة من أستخدامات الاراضي لاغراض التنمية، وفي تقليل الاصابات والضحايا الذين يتعرضون لحوادث الاصابة بتلك الالغام.

وقد أثمرت تلك الجهود في المدة الماضية الى تنظيف حوالي (846) منطقة من أجمالي المناطق الملوثة بالالغام تشكل نسبة مئوية قدرها (30.7%)، وبمساحة أجمالية قدرها (31,496,811) متر مربع تشكل هي الاخرى نسبة مئوية قدرها (10%) من أجمالي المساحات الملوثة بالالغام في عموم الاقليم.

ثانيا/ تشخيص التحديات الاستراتيجية :

1. تلوث عناصر البيئة وخاصة في المدن وعدم وجود أنظمة رصد ورقابة ومتابعة شاملة لنوعية البيئة بهدف التحديد الدقيق لواقع عناصر البيئة.
2. عدم كفاية التشريعات والقوانين والمحددات البيئة المعمول بها حاليا، فضلا عن الحاجة إلى تحديثها لتتناسب مع التطورات الدولية في هذا المجال وخاصة موضوعة التغيرات المناخية.
3. ضعف الإمكانات المادية والبشرية والتقنية والخبرات لدى المؤسسات البيئية وخاصة على المستوى المحلي.
4. عدم إدماج البعد البيئي في فعاليات التنمية مما ولد حالة انفصام مابين البعد البيئي والبعد الاقتصادي والاجتماعي وجعلها بعيدة عن أهداف واليات التنمية المستدامة.
5. ضعف ومحدودية المشاركة في النشاط البيئي الدولي.
6. ضعف الإمكانات وقلة الاهتمام بدراسات تقويم الأثر البيئي وخاصة للمشاريع الإستراتيجية فضلا عن عدم وجود بيوت خبرة في هذا المجال.
7. ضعف الاهتمام المخصص للتكنولوجيا الصديقة للبيئة ومصادر الطاقة النظيفة.
8. ضعف الوعي البيئي لدى المواطن عموما ولدى المستثمر بشكل خاص والذي يهمل المعايير البيئية لحساب المنفعة الاقتصادية الخاصة.
9. لازالت هناك مناطق عديدة ملوثة بالالغام تمثل تهديداً كبيراً لسكانها وتمنع الاستفادة منها لاغراض اقتصادية وتنموية.
10. استخدام المنتجات الثقيلة كالنفط الأسود في تشغيل محطات توليد الكهرباء والعديد من المجالات الصناعية الاخرى كالافران الحجرية للخبز وفي تشغيل مولدات الكهرباء ضمن الاحياء السكنية والتجارية.
11. التراجع الواضح في المساحات الخضراء بسبب قلة العناية وقصور في عمليات الري وتعرض الكثير من الاشجار الى القطع الجائر مما يؤدي الى زيادة في مساحات التربة المكشوفة المصدر الاساسي لتصاعد الغبار.

ثالثا/ الرؤية :

بيئة صحية و امنة ونظيفة الماء و الهواء و الارض لتكون عنصراً اساسياً في تحسين نوعية الحياة والصحة العامة و توفيرالفرصة لنموء الاقتصاد.

رابعا/ الاهداف الاستراتيجية:

1- الحد من تدهور الاراضي .
2- حماية الهواء.
3- حماية المياه وتحسينها.
4- زيادة الوعي البيئي.
5- تعزيز القوانين و اللوائح وتطبيقها.
6- مجموعات دعم حماية البيئة.

7- القطاع الخاص شريك مستدام و فاعل في المجال البيئي.
8- تطوير و تحسن منظومة ادراة المخلفات.

4/1 وسائل تحقيق الاهداف:

1- الحد من الزحف الحضري السريع على الاراضي الزراعية.
2- رفع كفاءة استخدام مياه الري.
3- تحديث الاراضي الملوثة بالالغام و القذائف غير المنفلقة.
4- الادارة المستدامة للغابات و مناطق الاحراش.
5- تبني سياسة البيئة الخضراءباستغلال الناطق المتروكة.
6- انتاج الوقود النظيف و استخدامه.
7- استخدام الطاقة البديلة(كالطاقة الشمسية و الرياح و الطاقة الكهرومائية و غيرها...)
8- الالتزام بالمحددات والاعتبارات البيئية في قطاعات: (الطاقة) و (الصناعة) و (النقل) و (الزراعة) و (الغابات) و (الخدمات).
9- تطوير إدارة مياه الشرب .
10- تطوير البنى التحتية لشبكات توزيع مياه الشرب و الصرف الصحي.
11- لإدارة المتكاملة للمياه المتشاطئة و الأحواض المائية (للأنهر و البحيرات و المياه الجوفية).
12- رصد الحدود العليا و الدنيا لملوثات المياه.
13- زيادة اعداد محطات المعالجة
14- زيادة نطاق شبكات الصرف الصحي المتصلة بمحطات المعالجة.
15- زيادة مرات الفحوصات البكترولوجية و الكيمياوئية للمياه.
16- اشراك القطاع الخاص مع القطاع العام في مشاريع اعادة تدوير المخلفات البلدية.
17- الالوية في منح الائتمانات المصرفية للمشاريع الخاصة الملتزمة بمعايير الجودة البيئية.
18- منح تفضيلات في حدود الاعفاء الضريبية وفقا لدرجة تطبيق المعايير البيئية.
19- وجود منظومة مؤسسيةو ادارية داعمة لعملية ادارة المخلفات فنيا و تكنولوجيا و قانونيا.
20- توفير قاعدة بيانات تفصيلية و وضع خارطة طريق بحثية في مجال ادارة قطاع المخلفات.
21- استحداث و انشاء مواقع لطمر المخلفات الخطرة مستوفية للاشراطات الموقعية و البيئية.
22- استصدار التشريعات و تحديد الاليات الخاصة للتعامل مع النفايات الخطرة.

الفصل الخامس التنمية الاجتماعية والصحة والتنمية البشرية

قطاع الصحة.

قطاع تنمية الموارد البشرية
قطاع الابعادالاجتماعية.

تتركز جهود الخطة في هذا المحور تقديم الخدمات الاجتماعية ذات الجودة في قطاعات الصحة و التربية و التعليم العالي و الحماية الاجتماعية , وتامين الفرص المتساوية لجميع افراد المجتمع للحصول عليها , زيادة الاستثمار في التعليم و تحسين نوعيته , و النهوض بواقع الطفولة عموما , و الطفولة المبكرة خصوصا , المشاركة الكاملة و الفاعلة للمرأة و الشباب في التنمية و الاستفادة من عوائدها , و تحتل العدالة الاجتماعية موقع الصدارة في اجندة المايا الاجتماعية خلال سنوات الخطة , حيث سيتم العمل على التخفيف من الفجوة التنمو ية و التباين القائم في المجتمع بسبب الاختلاف في الجنس او السن او التجمع السكاني, و عليه سيتم توجيه الموارد و الاهتمام الكافي نحو الفءات و المناطق الاكثر تهميشا و يستمر البناء على و تطوير الشراكات القائمة مع القطاع الخاص و المستثمرين الملحي و الاجنبي في تنفيذ المشاريع التنموية في كافة الاقليم , العمل على معالجة البطالة , من خلال الفصول التالية:

الاتجاه الاستراتيجي التنمية الاجتماعية والصحة والتنمية البشرية

الاستمرار في تقديم الخدمات الاجتماعية المستدامة ,وذات النوعية القائمة على الحقوق و المراعية للنوع الاجتماعي , والتي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بين الفئات و المناطق , وفي حماية الاطفال , و النساء , و الشباب , و كبار السن , و الاشخاص ذوي الاعاقة , و تمكينهم في مجتمع يصون تراثه و يحميه, و تسوده ثقافة وطنية تتميز بالتعددية و الابداع تحافظ على تماسكه و تكافئه

قطاع الصحة :

اولا- الصحة اليوم:

يتوفرفي الاقليم العديد من الاصول التى تساعد على تحقيق رؤيته في مجال الصحة في المستقبل, ويشمل ذالك وجود شبكة كبيرة من مراكز العناية الصحية الاولية والمستشفيات بما يضمن توفير الرعاية الصحية الحكومية لجميع سكان الاقليم تقريبا , هذا الى جانب وجود مجموعة من الاطباء المدربين من خيرة شباب الاقليم . وتضمن حكومة اقليم كوردستان توفير الرعاية الصحية من خلال تخصيص جزء من الميزانية العامة لتمويل المستشفيات والمراكز الصحية العامة وتوفير الاطباء الذين يقدمون الرعاية لافراد الشعب بتكلفة بسيطة للغاية . كما يمكن للمواطن ايضا اللجوء الى مستشفيات القطاع الخاص والعيادات وتلقي الرعاية الطبية على ايدي اطباء وعلى نفقتهم الخاصة , ومن الملاحظة ازدياد عدد مستشفيات القطاع الخاص بمعدل سريع . وتوفر تلك الاصول ركيزة صلبة يمكن من خلالها التغلب على التحديات التي قد تواجهنا عند تحسين النظام الصحي لتوفير أفضل رعية ممكنة لسكان الاقليم.

فـــي عـــام 2008 و2009 ، حســـب المؤشـــر ،كانـــت مؤشـــرات متوســـط العمـــر المتوقـــع ،الوفيـــات ،ووفيـــات الأطفـــال ، والصـــحة الشـــاملة لســـكان الإقلـــيم أفضـــل مـــن المتوســـط العـــالمى وأفضـــل مـــن بـــاقي اجـــزاء العـــراق ككـــل . وتهـــدف الخطـــوة التاليـــة للوصـــول إلـــى مســـتويات الصـــحة فـــى دول الخليج وأوروبا المتقدمة .كما موضح في المخطط ادناه:

ولرفـــع مســـتوى قطـــاع الصـــحي يتعـــين علينـــا زيـــادة التمويـــل المـــالي لـــه مســـتقبلا لرفـــع كفائتـــه بشـــكل عـــام ، فيجـــب علينـــا زيـــادة اعـــداد الاطبـــاء واســـرة المستشـــفيات كـــي تلبـــي احتياجـــات اعداد السكان المتزايدة ولتواكب الزيادة المتوقعة على هذا القطاع.

أولويات سياسات القطاع الصحي:

عنـــدما نتطلـــع نحـــو المســـتقبل ،نجـــد هنـــاك العديـــد مـــن الفـــرص ولكـــن فـــى نفـــس الوقـــت علينـــا اتخـــاذ بعـــض الخيـــارات علـــى مســـتوى السياســـات مـــن أجـــل تحســـين نظـــام الرعايـــة الصـــحية فـــى الاقلـــيم ، لهـــذا ســـوف ينصـــب تركيـــز سياســـاتنا علـــى ثـــلاث أولويـــات رئيســـية حتـــى عـــام 2019 هى التمويل ،والخدمات الاكلينيكية ،والخدمات الوقائية .

- **تطبيق نظام تمويل سليم للرعاية الصحية:**

تعـــد حكومـــة إقلـــيم كوردســـتان حاليـــا نهجـــا اســـتراتيجيا جديـــدا لتمويـــل قطـــاع الرعايـــة الصـــحية فـــى الاقلـــيم يرتكـــز علـــى التـــأمين الصـــحى الاجتمـــاعى .ويجـــب أن يشـــتمل نظـــام تمويـــل الرعايـــة الصـــحية الســـليم علـــى حوافزلتوجيههبشـــكل صـــحيح وبالتـــالى المســـاعدة فـــى تحديـــد جـــودة النظـــام وعدالتـــه وكفاءتـــه ومـــدى فعاليتـــه وتكلفتـــه الاجماليـــة ولتحقيـــق تلك الاهداف ،سوف نسعى لتحقيق معظم تلك الإجراءات .

- **تحسين جودة الخدمات الإكلينيكية من خلال :**

1- تحسين توزيع مرافق وخدمات الرعاية الصحية الاولية عبر الاقليم .
2- تعزيز تعليم وتدريب وإداء كافة العاملين فى المجال الصحي.
3- تنفيـــذ اســـتراتيجيات لتســـهّل جـــذب المتخصصـــين الـــى المنـــاطق الريفيـــة واســـتمرارهم فيها.
4- جـــذب المحتـــرفين فـــي مجـــال طـــب الاســـرة والرعايـــة الاوليـــة ، وإنشـــاء مســـارات مهنيـــة لهم ،ورفع مستوى المعايير المهنية وزيادة الاستعانة بالكادر التمريضي .
5- رفع مستوى المرافق الطبية التى تعانى من قلة الموارد .
6- رفع مستوى الخدمة المقدمة لضمان سلامة المرضى .

- **تعزيز الخدمات الوقائية:**

عـــادة مـــاتعتبر خـــدمات الصـــحة الوقائيـــة الاكثـــر فعاليـــة مـــن حيـــث التكلفـــة الاأنهـــا لا تحظى الا بأقل اهتمام فى الانظمة الصحية لدينا .وتتمثل الاولويات لدينا فى :

1- تحديـــد حزمـــة مـــن الخـــدمات الوقائيـــة الاساســـية وتطبيقهـــا علـــى معظـــم مســـتويات الرعاية المحلية والتى تتميز بالملاءمة والامان .
2- صـــحة الطفـــل (الفحـــص الجينـــى عنـــد الـــولادة ،ومتابعـــة النمـــو،وفحص النظـــر والسمع)،والتحصينات (التحصينات الدورية للاطفال والبالغين)،
3-صحة المرأة (أثناء فترة الحمل ،وعقب الولادة والفحص الدورى) .
4-فحـــص البـــالغين (ضـــغط الـــدم ومـــرض الســـكرى مـــن النـــوع الثـــانى ،والكولســـترول والسرطان والسمنة وتناول التبغ والاكتناب).
5-الصحة البيئية (نظافة مياه الشرب والصرف الصحى) .
6-التوعية بمخاطر التدخين ،وسلامة الاغذية والعقاقير.

ثانيا/ الصحة العامة :

تشـــير بيانـــات وزارة الصـــحة فـــي الاقلـــيم الـــى بعـــض المؤشـــرات عـــن الوضـــع الصـــحي للســـكان لعام 2006-2011 كما يعرضها الجدول (51) :

ثالثا/ الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة :

لعـــل مـــن المؤشـــرات الايجابيـــة فـــي مجـــال الصـــحة الإنجابيـــة ارتفـــاع نســـبة الـــولادات وخاصـــة تلـــك التـــي تجـــري تحـــت إشـــراف مـــوظفي الصـــحة مـــن ذوي الاختصـــاص فقـــد اظهـــرت بيانـــات عـــام 2006 ان نســـبة الـــولادات التـــي تمـــت تحـــت ايـــدي الاطبـــاء تمثـــل 58.5% مـــن اجمـــالي الـــولادات فـــي الاقلـــيم، ونســـبة الـــولادات التـــي تمـــت تحـــت ايـــدي الممرضـــات تبلـــغ حـــوالي 11% ، امـــا تلـــك الـــولادات التـــي تمـــت تحـــت ايـــدي القابلـــة المأذونـــة فبلغـــت 18.3% ، والمتبقـــي البالغ حوالي 12,2% فقد تمت خارج نطاق الخدمات الصحية .

اما بالنسبة لعدد الولادات الحية لعموم الاقليم فقد ارتفع من (98,540) في عام 2003 الى (148636) في عام 2013. مما يعكس ارتفاعا في مستويات الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين. والجدول (52) يوضح ذلك وعلى مستوى المحافظات أما معدلات الخصوبة في الاقليم، فما زالت مرتفعة مقارنة بدول العالم اذ بلغت (4.0) ولادة هو أعلى من المعدل العالمي الذي يبلغ (2.6) .

رابعا/وفيات الاطفال دون سن الخامسة :

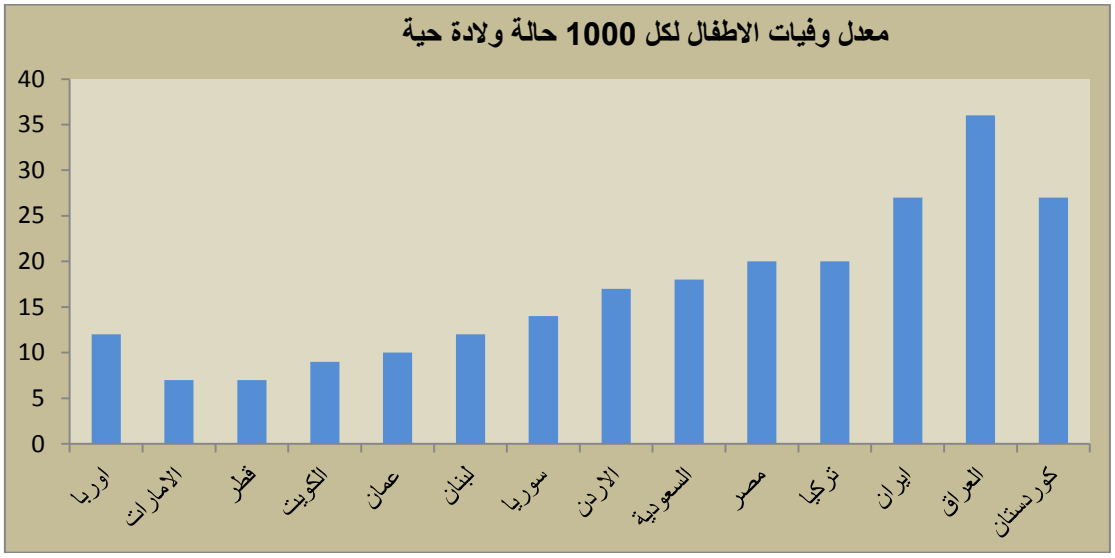

تشير نسبة معدل وفيات الاطفال الرضع لكل 1000 مولود حي لعام 2006 كانت 33.66 بدات بالانخفاض في نهاية العام 2011 الى 27.83 ثم الى 17.5 عام 2013 بموجب اخر احصائيات وزارة الصحة اما نسبة معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الاقليم كانت 11.52شهدت ارتفاعاً متواصلاً حسب بيانات وزارة الصحة الى 18.99 لكل 1000مولود حي عام 2011وهذه المعطيات تظهر أن معدلات وفيات الأطفال تعتبر مرتفعة عند مقارنتها بدول الجوار وعلى الرغم من الانخفاض البسيط لهذا المعدل إلا أنه لا زال مرتفعاً مقارنة ببعض الدول العربية، ففي دولة الإمارات العربية بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي(11)، وقطر (11.5) بالألف، باستثناء اليمن حيث بلغت (105) بالألف. (11) بالألف في الكويت و (15) بالألف في سوريا.

خامسا/ وفيات الامهات الحوامل

إن خفض معدل وفيات الأمهات من الأهداف الإنمائية الأساسية للألفية، اذ سعى هذا الهدف الى خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة (75%) للفترة (1990-2015). ففي الاقليم انخفضت معدل وفيات الأمهات الى (3) لكل مائة ألف ولادة حية في عام 2013 ، ويلاحظ ارتفاع هذا المعدل مقارنة بدولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغ (0.01) لكل مائة ألف مولود حي، والسعودية (1.8).

سادسا/توقع العمر عند الولادة

شهدالعمر المتوقع عند الولادة في الاقليم ارتفاعا ملحوظا.فبعد ان بلغ (58.2 سنة) عام 2006 وبواقع(61,1) سنة للنساء و 55 سنة للرجال.ارتفع الى(69)سنة للنساء و(67.4) سنة للرجال, وهذا المؤشر يعكس تحسنا ملحوظا في مجمل الاوضاع الصحية و الاقتصادية و الثقافية وهو أقل من الدول المجاورة، إذ بلغ في الكويت (77.3 سنة) و الأردن (71.9 سنة) .

جدول (51)[66]	واقع المؤشرات الصحية في اقليم كوردستان		
البيان	2011	2012	2013
عدد الولادات الحية	153,118	145184	148636
معدل المواليد الخام لكل (1000) من السكان	26.17	28.94	26.4
متوسط حجم الأسرة	5	5	5
معدل الخصوبة الكلي	4%	4%	%4
معدل الوفايات الخام لكل (1000) من السكان	3.64	4.3	3.5
معدل الوفايات الرضع لكل(1000) مولود حي	28.13	27.83	17.5
معدل وفايات االاطفال دون سن الخامسةلكل(1000) مولود حي	32	-	-
معدل وفيات الامومة لكل (100000) ولادة	4	4	3
معدل طبيب الاختصاص لكل / 10000 فرد	-	2.36	
معدل طبيب عام لكل / 10000 فرد	10.2	11.4	17
معدل اطباء الأسنان / 10000 فرد	1.1	1.41	1.5
معدل ممرض (قانوني , مشارك , قابلة , مساعد) / 10000 فرد	23.2	24,.14	24.3
معدل صيدلي / 10000 فرد	0.6	1.2	1.4
معدل ذوي المهن الصحية/10000 فرد		4	7.4
مجموع المستشفيات	58	64	75
عيادات طب الاسنان	273	364	-
مركز الامومة والطفولة	138	138	-
عدد الوحدات الصحية الاهلية (المستشفيات)		33	41
عدد المرضى لراجعين للوحدات الصحية	9,686,657	9,601,119	10,102,566
مجموع أسرة المستشفيات في الاقليم	6687	6687	7561
أسرة المستشفيات في القطاع الخاص	831	831	880
معدل سرير / 10000 فرد	14.01	14.03	13.4
معدل نسبة الاشغال (%)	41.15	65.5	88

سابعا/ تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. **النقص الكبيرفي البنى التحتية للخدمات الصحية انعكس سلباعلى مستوى تقديمها كما و نوعا ..**
2. **النقص في الملاكات الصحية والطبية وضعف المهارات للكوادر الصحية والطبية والتمريضية وعدم وجود بروتوكول عمل موحد لكل اختصاص.**
3. **هناك تباين نسبي في توزيع الخدمات الصحية بين المحافظات وبين الحضر والريف.**
4. **الافتقار الي نظام صحي متكامل.**
5. **عدم وجود سياسة سكانية واضحة ومعتمدة، فالزيادة السكانية المضطردة تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية.**
6. **وجود مشاكل متعلقة بالماء والكهرباء والصرف الصحي والتخلص من النفايات الطبية وغير الطبية والتلوث البيئي مما ينعكس سلبا على الواقع الصحي.**
7. **تعاني بعض الأسر من الحرمان في إشباع الحاجات الأساسية الصحية في الريف أكثر حرمانا من الحضر.**
8. **ضعف وعدم كفائة التشريعات والقوانين الراعية للبيئة.**
9. **ضعف مشاركة المجتمع الناجم عن ضعف الوعي الصحي.**
10. **يتركز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية على الناحية التجارية اكثر من اهتمامها بالناحية المهنية**

[66] المصدر: وزارة الصحة / حكومة اقليم كوردستان

11. ضعف وعدم دقة البيانات والاحصاءات في المؤسسات الصحية.
12. قلة الانفاق الحكومي على قطاع الصحي من اجمالى الموازنة العامة وقد بلغ (232,417) مليون[67] دينارمن اصل 3ترليون و543 مليارو 74 مليون دينار(اي بنسبة 6.55% من الميزانية الاستثمارية)

ثامنا/ الرؤية

نظام صحي كفوء يوفر خدمات اساسية عالية الجودة لكل مواطن.

تاسعا/ الاهداف الاستراتيجية

1- تطوير البنى التحتية ومستوى الخدمات (الخدمات الفندقية) للمؤسسات الصحية وصولاً إلى خدمات ذات جودة عالية.
2- تعزيز خدمات الرعاية الاولية لتكون الخطوة الطبية الاولى.
3- توسيع نطاق الخدمات الصحية المتاحة، سواء بإنشاء مؤسسات جديدة، وخصوصاً في المناطق الريفية، أو بتنفيذ مشاريع بديلة في الوقت الحاضر مثل القوافل الصحية، والمراكز الصحية المتنقلة، وفرق المسح البيئي، ولجان تقويم صحة المجتمعات المحلية وغيرها.
4- السيطرة على الأمراض الانتقالية وفقاً للنسب المحددة لنوع المرض.
5- تحسين ورفع كفاءة نظام المعلوماتية والاحصاء من خلال التحليل العلمي للاحصائيات واستخدامها ونشرها على المختصين والاستفادة منها في البحوث .
6- تطوير كليات ومعاهد التمريض، وتشجيع الإقبال عليها وتطوير المعاهد الطبية الحالية وزيادة عدد خريجيها، إلى جانب تأسيس المزيد من كليات الطب وتطوير مناهجها وتجديد خبراتها.
7- بناء قدرات عناصر النظام الصحي، من أطباء ومساعدين ومدراء، من خلال الحصول على شهادات اختصاص واكتساب خبرات تسهم في تطوير هذا النظام.
8- استقطاب الكفاءات المهاجرة التي يمكن ان تساهم في تطوير النظام الصحي.
9- تحسين خدمات الصحة الانجابية.
10- اعتماد نظام طب الاسرة على مستوى الاقليم .
11- ضمان نوعية وسلامة الاغذية.
12- ضمان السلامة المهنية بما يعزز من صحة المجتمع وسلامته.
13- تقليل نسبة التباين في حجم الخدمات الصحية والطبية المقدمة بين المدن والاقضية والنواحي والقرى
14- توفير التكنولوجيا والتقنيات الحديثة المتطورة سواء للتشخيص او العلاج.
15- تطوير نظام للتأمين الصحي في إطار نظام شامل للتأمين الاجتماعي.
16- الاهتمام بالصحة والبيئة المدرسية وتعزيز التنسيق مع المؤسسات التربوية والتعليمية بهدف نشر ثقافة الصحة المدرسية.
17- اعتماد نظام إدارة الجودة الشاملة الذي يتضمن التخطيط الفاعل وتقويم الأداء، وتحسين وتطوير مستمر للأداء مع نظام الاعتراف بالمؤسسات الصحية وحسب احتياجات المجتمع.
18- إيجاد نظام للبحوث والدراسات بما يتناسب مع المشاكل الصحية والبيئية في الاقليم .
19- اعطاء دور فاعل للقطاع الخاص ليتكامل مع القطاع العام، وبما يحقق الشراكة في تحقيق الصحة للجميع.
20- تطوير النظام والقابليات البشرية الادارية وبما يتلائم وتوفير الخدمة المناسبة للمواطن .
21- التعاون والتنسيق مع وزارة التعليم العالي والجامعات الاجنبية الرصينة ذات الاختصاص بما يضمن توفير الاختصاصات الفنية والصحية اللازمة لتطوير المناهج
22- استخدام كل الوسائل الإعلامية الجماهيرية، لتعميق الوعي الصحي لدى المواطن.

[67] المديرية العامة للمشاريع الاستثمارية/وزارة التخطيط/حكومة اقليم كوردستان

عرض أهم النتائج المتوقع تحقيقها مقارنة بواقع الحال

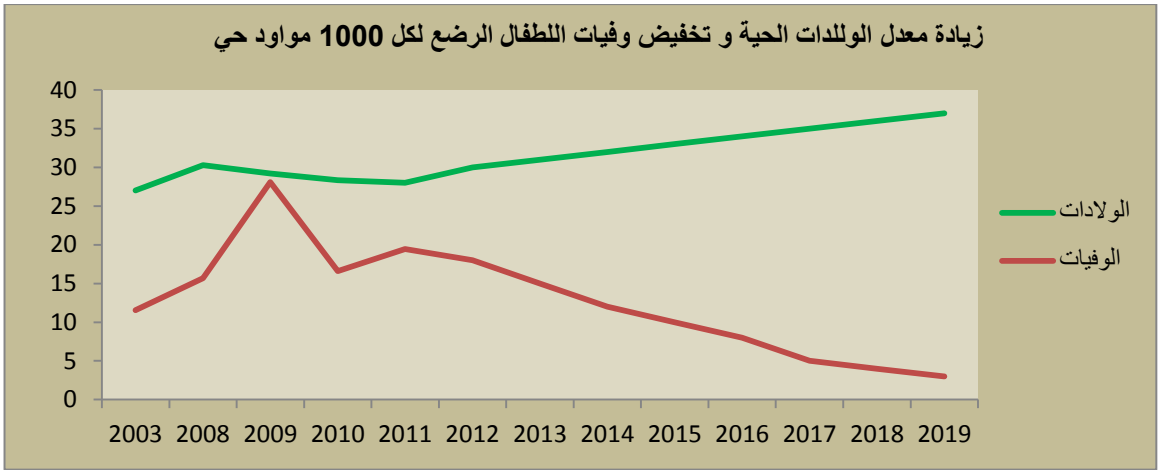

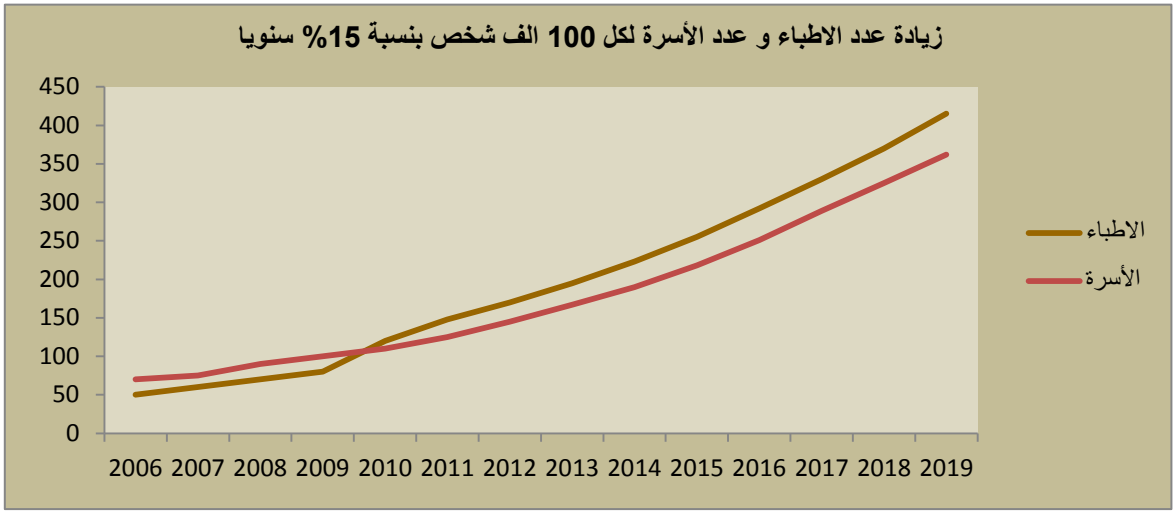

قطاع تنمية الموارد البشرية :

يشمل قطاع تنمية الموارد البشرية كل من :التعليم العام , والتعليم العالي , التدريب التقني والمهني .

التربية (التعليم العام):

أولاً - تحليل الواقع :

انطلاقا من المبادئ الدستورية تلتزم الاقليم بتوفير فرص التعليم لجميع من هم في سن المدرسة اناثا و ذكورا, وزيادة فرص الحصول على التعليم الكفء فالمستويات الاخرى مثل التعليم العالي بما فيها التعليم المهني و التعليم غير النظامي, بلغت عدد المدارس لجميع المراحل5921 عام 2012-2011 بعد ان كانت 3280 مدرسة عام 2003- 2004 اي بنسبة الزيادة 80%. كما ارتفع اجمالي عدد الطلاب المسجلين بنسبة 27% على مدار الخمس سنوات الماضية و تصدرت قطاعات التعليم الثانوي و الاعدادي و التعليم الفني فوق المتوسط نسبة الزيادة في التسجيل, بالاضافة الي ذلك يوفر اقليمنا فرص تعليم شبه متساوية بين الجنسين بل ان الفتيات تزيد نسبة استكمالهم للتعليم حتى مرحلة التعليم الفني فوق المتوسط و المرحلة الجامعية عن اقرانهم من البنين ففي العام الدراسي 2012-2011 بلغت نسبة الفتيات 54% من اجمالى المسجلين في مرحلة التعليم الفني بعد الثانوي مقارنة بنسبة 46% في العام 2007-2006 اما في مرحلة الجامعية فقد نسبتهن في العام 2012-2011 50% مقارنة بنسبة 45% في العام 2007-2006. وقد بذلت بدات جهود طموحة لتحديث المناهج التعليمية بما في ذلك معايير التعليم لتلبية متطبات سوق العمل بالاضافة الى دورات ومتطلبات في التفكير و المناقشة النقدية و اللغات ومهارات الكومبيوتر و العلوم الاساسية.

وعلى الرغم من ان الاقليم سجل انجازات كبيرة الا ان العملية التربوية و العلمية وكما تعكسها بعض المؤشرات الاحصائية ظلت تعاني عموما من تحديات و اشكاليات تتطلب تدخلا وجهدا مؤسسيا ومجتمعيا لمواجهة تلك التحديات.ان مؤشرات التعليم في الاقليم ماتزال متدنية وبعيدة نسبيا عن الاهداف المرجوة.

ثانيا- المراحل التعليمية

2/1 رياض الاطفال

تدرك الحكومة أهمية التعليم في هذه المرحلة العمرية كمحور للنهوض بالواقع التعليمي في المراحل اللاحقة، وبلوغ

الأهداف الإنمائية للألفية. إن احد الأهداف الملزمة للحكومة هو توسيع البرامج التعليمية لتنمية الطفولة المبكرة، والتي تشكل القاعدة لبناء التعليم. ومما يلاحظ خلال الاعوام الماضية النمو المتصاعد في عدد الأطفال الملتحقين في رياض الأطفال فقد بلغ في عام 2009-2008 (198) الى (366) عام 2012-2011 وبالمقابل حصل ارتفاع ايضاً في عدد الكوادر التعليمية في رياض الاطفال من (2259) معلم او معلمة في عام 2008-2009ثم ارتفع الى (3468) في عام 2012-2011 وقد بلغت نسبة الزيادة في عدد رياض الاطفال 85% بين عام 2007 و2012 وفي عدد الكوادر التعليمية 54% وللمدة نفسها.

جدول (52)[68] عدد رياض الاطفال وعدد الملتحقين والمعلمين فيها للاعوام (2009-2008) الي(2011- 2012)			
السنوات	عدد رياض الاطفال	عدد الاطفال الملتحقين	عدد المعلمين
2009-2008	198	32047	2259
2012-2011	366	55484	3468

2/2التعليم الاساسي (التربية و التعليم)(الصفوف من الاول الى التاسع)

حصل بعض التطور في استيعاب التعليم للسكان بعمر (6-11) وبنسبة تغطية ارتفعت من 91.6%إلى 94.3% للمدة 2003 الي 2009، مما يؤشر عدم الوصول الى تحقيق الإلزامية الكاملة. وقد حصلت زيادة في عدد الطلاب الملتحقين في التعليم الاساسي من

[68]المصدر:وزارة التربية/حكومة اقليم كوردستان

(1106334) طالب عام 2008-2009 الى (1163805) في عام 2011-2012 وبنسبة زيادة5% فضلا عن حصول نمو في عدد المعلمين لهذه المرحلة وبنسبة16% وانخفض معدل عدد الطلبة لكل معلم من 18 إلى 17 وارتفع عدد المدارس في التعليم الاساسي من 4495 مدرسة الى 4598 و بنسبة 2.3% لنفس الفترةو ايضا (معلم/طالب و مدرسة/طالب) وفي مجال عدد الطلاب حسب المحافظات فقد تباينت النسب حسب الاعوام (2008-2009) الي(2011-2012)، فقد بلغت نسبة محافظة اربيل 34.19% من اجمالي عدد الطلاب الملتحقين و 30.76% لمحافظة دهوك و 30.48% لمحافظة السليمانية و 4.57% لكرميان كما يوضحها الجدول رقم (52) (53) و (54).

جدول(53)[69]	عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الاساسي وعدد المعلمين موزع حسب المحافظات للاعوام(2003-2004) الي(2011-2012)					
	عدد المدارس		عدد المعلمين		عدد الطلاب	
	2009-2008	2012-2011	2009-2008	2012-2011	2009-2008	2012-2011
المحافظة	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
اربيل	1526	1626	21034	24024	370897	395223
دهوك	1299	1300	17208	19924	345220	357908
السليمانية	1411	1424	24839	29116	340592	359703
كرميان	258	248	3701	4395	49625	50971
الاجمالي	4494	4598	66782	77459	1106334	1163805

جدول (54)[70]	عدد المدارس التعليم الاساسي وعدد الطلاب والمعلمين فيها موزعة حسب المحافظات لعام 2011-2012				
المحافظة	عدد المدارس	عددالمعلمين	عدد الطلاب	معلم/طالب	مدرسة/طالب
اربيل	1626	24024	395223	17/1	245/1
دهوك	1300	19924	357908	18/1	273/1
السليمانية	1424	29116	359703	13/1	247/1
كرميان	248	4395	50971	12/1	205/1
المجموع	4598	77459	1163805	15/1	253/1

وعلى مستوى المحافظات فقد بلغت نسبة التغطية للتعليم الاساسي من اجمالي المشمولين به من السكان في محافظة اربيل 93% عام 2008-2009 ارتفعت الى 95% عام 2009-2010، اما محافظة دهوك فقد كانت نسبة التغطية 92% ارتفعت الى 94% عام 2009-2010، في حين بلغت نسبة التغطية في محافظة السليمانية 92%2ارتفعت الى 94% في عام 2009-2010.كما يوضحها الجدول (55) .

جدول (55)[71]	نسبة تغطية للتعليم الاساسي من اجمالي عدد السكان موزعة حسب المحافظات للاعوام (2003-2004) الي(2009- 2010)		
المحافظة	2003	2008	2009
اربيل	92.0%	93.0%	95.0%
دهوك	92.0%	92.0%	94.0%

[69]المصدر:وزارة التربية/حكومة اقليم كوردستان
[70]نفس المصدر
[71]نفس المصدر

السليمانية	91.0%	92.0%	94.0%
كرميان		90.0%	94.0%
الاجمالي	91.6%	91.8%	94.3%

2/3التعليم الاعدادي الحكومي (الصفوف من العاشر الى الثاني عشر) :

.بلغ الارتفاع في عدد الطلابوالمدارس والمدرسين في عام 2010-2011 حوالي 236824طالب و 738 مدرسة و 13851مدرس وبنسبة زيادة33% و13% و 21% على التوالي عن عام 2008-2009،

وأن الارتفاع الحاصل في عدد الملتحقين في المرحلة البالغ 6.8 % يعود بالدرجة الأساسية إلى زيادة عدد السكان وعدد الملتحقين بالدراسة.هذا وقد حصل نمو في مستلزمات المرحلة وبمعدل 0.96 % للمدرسين وانخفض معدل عدد الطلبة للمدرس من 22 الى 16 وارتفع عدد المدارس بمعدل 11.5%في عام 2010-2011عن عام2008-2009 والجدول (56) يوضح ذلك:

جدول(56)[72]	عدد المدارس وعدد الطلاب والمدرسين للتعليم الاعدادي فيها موزعة حسب المحافظات لعام 2008-2009الي2011-2012					
	عدد المدارس		عدد الطلاب		عدد المدرسين	
	2009-2008	2012-2011	2009-2008	2012-2011	2009-2008	2012-2011
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
اربيل	282	329	63720	90175	4420	5956
دهوك	160	179	44758	62692	2792	3225
السليمانية	188	270	62480	95397	3767	4963
كرميان	23	38	6894	13570	463	931
المجموع	653	816	177852	261834	11442	15075

بلغت نسبة التغطية للتعليم الاعدادي من اجمالي المشمولين به من السكان في على مستوى المحافظات فكانت محافظة اربيل 21% عام 2003-2004ارتفعت الى 29% عام 2009-2010، اما محافظة دهوك فقد كانت نسبة التغطية عام 2003-2004 20% ارتفعت الى 27% 2009-2010، في حين بلغت نسبة التغطية في محافظة السليمانية 20% عام 2003-2004 ارتفعت الى 27% عام 2009-2010اما المعدل العام فقد بلغت 27.25 % في عام 2009-2010 بعد أن كانت 20.33% في عام 004-22003 ,كما يوضحها الجدول (57).

جدول (57)[73]	نسبة تغطية التعليم الاعدادي من اجمالي عدد السكان موزعة حسب المحافظات للاعوام (2003-2004)الي (2009-2010)		
المحافظة	2004-2003	2009-2008	2010-2009
اربيل	21.0%	28.0%	29.0%
دهوك	20.0%	27.0%	27.0%
السليمانية	20.0%	27.0%	27.0%
كرميان		25.0%	26.0%
المعدل	20.33%	26.75%	27.25%

المصدر: وزارة التربية / حكومة اقليم كوردستان

2/4التعليم الاهلي:

[72]المصدر:وزارة التربية/حكومة اقليم كوردستان
[73]نفس المصدر

ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التربوية اذ ارتفع عدد المدارس الاهلية للاعوام 2009/2008 والي 2012-2011 من ( )مدرسة منها

1- رياض الاطفال من ( )الي ( ) مدرسة.
2- التعليم الاساسي من ( )الي ( ) مدرسة.
3- الاعدادية من ( )الي ( ) مدرسة.
4- عدد الطلبة المسجلين في تلك المدارس من ( ) الي ( ) طلبا.

تعتبر هذه المساهمة متواضعة (لا بأس بها) بالنسبة لمرحلة التعليم الاساسي مقارنة بالتعليم الحكومي.كما ان البنى الارتكازية (الابنية المدرسية)غير مصممة للاغراض التربوية و التعليمية و لا تتوفر فيها المستلزمات التكميلية كساحات الالعاب و المختبرات وغيرها , مما يتطلب مراعاة الشوط الصحية و البيئية و التربوية عند منح الاجازة.

2/5 التعليم المهني

انخفضت نسبة تغطية التعليم للسكان في مرحلة التعليم الإعدادي المهني من 3.5 % إلى 2.45 %، فضلا عن حصول انخفاض في عدد الملتحقين في المرحلة بمقدار 8.4 %. وقد حصل نمو في مستلزمات المرحلة وبواقع 5.8 % للمدرسين مما أدى إلى خفض معدل عدد الطلبة للمدرس من 10 الى 5 وارتفع عدد المدارس بمعدل 10%.كم في الجداول (58).

جدول(58) عدد المدارس وعدد الطلاب والمدرسين التعليم المهني فيها موزعة حسب المحافظات لعام 2008-2009الي2011-2012

المحافظة	عدد المدارس		عدد الطلاب		عدد المدرسين	
	2009-2008	2012-2011	2009-2008	2012-2011	2009-2008	2012-2011
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
اربيل	10	12	1489	2377	481	508
دهوك	5	5	1286	1349	177	122
السليمانية	17	14	1985	4625	687	727
كرميان	1	1	125	316	23	23
المجموع	33	32	4885	8667	1368	1380

ثالثا -فجوة النوع:

يوفرالاقليم فرص تعليم شبه متساوية بين الجنسين بل ان الفتيات تزيد نسبة استكمالهم للتعليم حتى مرحلة التعليم الفني فوق المتوسط و المرحلة الجامعية عن اقرانهم من البنين ففي العام الدراسي 2011-2012 بلغت نسبة الفتيات 54% من اجمالى المسجلين في مرحلة التعليم الفني بعد الثانوي مقارنة بنسبة 46% في العام 2006-2007 .

في بعض مناطق الاقليم ، الإناث لا يحظون بنفس الفرص لدخول التعليم مثلما يحصل عليه الذكور وفي جميع المستويات. إذ تلعب العديد من الممارسات والتقاليد، مثل زواج الإناث في أعمار مبكرة جدا في تحديد فرص دخولهم للمدارس. والعامل الآخر الذي يلعب دورا هاما في تحديد فرص الإناث في التعليم هو الفقر، وهذا العامل يجعل الآباء يفضلون تعليم الذكور على الإناث. ولعل أكثر المناطق تأثرا في هذا المجال هي المناطق النائية، والمناطق المهمشة الأخرى.

فان التعثر الحاصل في الطاقة الاستيعابية بين المراحل الدراسية يؤثر على استيعاب الدارسين حيث بلغت نسبة المدارس الاعدادية إلى الاساسية عام 2010-2011 11.26% فقط، مما يجعل توزيع خريجي أي مرحلة إلى المرحلة اللاحقة تابعا لفرص التمكين وليس لمتطلبات التمكين الدراسي، مما يضطر بعض العوائل إلى إرسال أبناءها إلى مدارس بعيدة جغرافيا وبالتالي يؤثر على ارتفاع تكاليف الدراسة.

رابعا- الابنية :

على الرغم من الجهود المبذولة في مجال الأبنية المدرسية، بناءاً و ترميماً، إلا أن سرعة نمو الطلب المدرسي و تزايد معدلات الالتحاق المدرسي ونمو الفئات السكانية في سن التمدرس ونشر التعليم في مختلف المناطق الحضرية والريفية وتضييق فرص التسرب المدرسي وضخامة حجم التركة الموروثة في عرض الأبنية المدرسية، كل ذلك ساهم في اتساع حجم الفجوة بين ما مطلوب من المدارس كمؤسسات تربوية وبين ما يمكن توفيره من أبنية مدرسية.

1- بلغت اعداد الابنية المدرسية (4494) بناية للعام 2008 الدراسي(2008-2009) ارتفعت الي (4598) عام (2011-2012) .
2- (3688) بناية ذات دوام كامل وتشكل نسبة 80.67% من اجمالي ابنية المدارس.
3- (582) بناية ذات دوامين تمثل 13% من اجمالي ابنية المدارس .
4- (319) بناية ذات دوام ثلاثي ورباعي وتشكل 6% من اجمالي ابنية المدارس.
5- (722) بناية مؤجرة (ليست حكومية).
6- (298) بناية مدرسة طينية.
7- (57) (كابينة).
8- تعاني25% من الابنية المدرسية من من تدني المرافق الصحية و منظومة الماء بنسبة 20% و شبكة المجاري , وهناك نسبة لابأس بها من المدارس التي تخلو من اسيجة .

خامسا-الإنفاق على التربية والتعليم العالي:

بلغت التخصيصات الاستثمارية لقطاع التعليم العالي (22500) مليون دينار في عام 2005 ارتفعت الى (169145) مليون دينار في عام 2012 بنسبة زيادة حوالي 651% اما التخصيصات الاستثمارية لقطاع التربية ارتفعت الى 262690مليون دينار في عام 2012.
على الرغم من الزيادة المستمرة في نسبة الانفاق على التعليم من المو ازنة العامة للاقليم التي خصصت 11.4% للتربية و التعليم العالي الا ان ما تم تخصيصه لايكفي لتلبية المتطلبات الاساسية لتطوير البنى التحتية و تحسين البيئة الدراسية إلى الحد اللازم (من الناحية المالية – والتنفيذية والمؤسسية) لتصحيح الاختلالات الحاصلة لسد العجز في الأبنية المدرسية او المستلزمات التربوية... الخ، مما نجم عنه ازدياد في عجز الأبنية المدرسية نتيجة الضغط الناجم عن كثافة الاستخدام بأكثر من وجبة دوام في البناية الواحدة .

سادسا- الامية :

تشير نتائج وزارة التربية لعام(2008-2007)الى ان نسبتها في الاقليم كانت (25.8%) من اجمالي عدد السكان الذين اعمارهم 10 سنوات فاكثر، انخفضت حسب بيانات وزارة التربية في الاقليم الى (18% في عام 2012-2013 حيث بلغت عدد المتعلمين لتلك الفترة (370654) والجدول (59) يشير الى عدد مراكز محو الامية وعدد المتعلمين فيها:

جدول (59)[74]	عدد مراكز محو الامية وعدد المتعلمين فيها للاعوام 2007-2013			
السنة	عدد المراكز	عدد المتعلمين	%المتعلمين	%الامية
2007-2008	640	19,200	74.2	25.8
2013-2012	326	11424	%82	18
المجموع من 2007الي2013		370654		

1- نسب الامية تتفاوت بين الحضر والريف حيث بلغت نسبة الامية في مراكز محافظات الاقليم تقدر بحوالي (13.6%) من اجمالي سكان مراكز المحافظات.
2- نسبة الامية في الاقضية والنواحي بلغت (16.3%).
3- نسبة الامية في المناطق الريفية بلغت (25.4%).

[74] وزارة التربية / حكومة اقليم كوردستان

سادسا/ الرؤية

نظـــام تربـــوي تعليمـــي يوهـــل شـــعبنا لتحقيـــق طموحاتـــه ويـــدعم الديمقراطيـــة والتنميـــة الاقتصادية و الر فاهية الاجتماعية.

سابعا/تشخيص التحديات الاستراتيجية:

7/1التعليم الاساسي:

1- **المركزية في القرار وضعف الهيطل الاداري لوزارة التربية و التعليم.**
2- **عـدم قـدرة المنـاهج و البـرامج و الممارسـات التربويـة علـى الوصـول الـي مخرجـات تعليمية تنسجم مع الاقتصاد المعرفي.**
3- **ضعف و عدم وضوح اليات و ادوات قياس مخرجات النظام التعليمي.**
4- **ضعف البنية التحتية لتكنلوجيا المعلومات و الاتصالات في متلف مناطق الاقليم.**
5- **لان مـن متطلبـات الاصـلاح الشـامل لقطـاع التربيـة والتعلـيم ان يحظـى بالتمويـل الكـافي، وهـو أمـر ينبغـي ان يكـون علـى رأس أولويـات هـذه الخطـة، الأمـر الـذي يتطلـب رصـد تمويـل أكثـر لترصـين مسـتويات الجـودة والنوعيـة. ومعالجـة الميـل الحاصل للحضر على حساب الريف.**
6- **العجـز الواضـح فـي الأبنيـة المدرسـية مـن العوامـل الدافعـة خـارج النظـام التعليمـي فـان الاقلـيم بحاجـة الـي 3500مدرسـة جديـدة (ذات 12 صـف لكـل مدرسـة) و تجديـد 1323 مدرسة خلال خمسة سنوات القادمة .**
7- **أن ضـيق القـدرة الاسـتيعابية للأبنيـة وعـدم القـدرة علـى تـوفير فـرص التعلـيم بالكامـل والاستمرار فيه هو احد التحديات الرئيسة للنهوض بواقع التعليم في الاقليم.**
8- **ضـعف الارتبـاط بـين المنـاهج و البـرامج و الممارسـات التربويـة و متطلبـات الاقتصاد.**
9- **قلـة سـاعات الـدوام.زيادة فـي سـاعات الـدوام مـن (680) سـاعة الـي (1000) سـاعة (هذه الساعات معمول بها في اكثر الدول المتقدمة).**
10- **ضـعف قـدرات الملاكـات الإداريـة والتعليميـة النـاجم عـن قلـة مـواكبتهم للمسـتجدات والتطورات .**
11- **لاتزال الامية تمثل ارتفاعاً ملحوظاً بين اجمالي السكان بعمر 10 سنوات فاكثر.**

7/2التعليم المهني:

1- **لا تـزال النسـبة المئويـة للطلبـة الملتحقـين فـي التعلـيم المهنـي فـي المرحلـة الثانوية منخفضة.**
2- **عـدم مواءمـة مخرجـات التعلـيم لاحتياجـات سـوق العمـل و اخـتلال التناسـبات بـين التعليم المهني و التعليم الاكادمي العام .**
3- **ضـعف البنيـة التحتيـة لتكنلوجيـا و الاتصـالات و التواصـل المعرفـي و بالمستويات كافة .**

ثامنا/ الاهداف الاستراتيجية:

التعليم الاساسي:

1- **تحقيـق المرونـة و المواءمـةو تطـوير الـروابط و القنـوات بـين نـواتج النظـام التعليمي و متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الحالية و المستقبلية.**
2- **اعادة هيكلة النظام التعليمي لتطبيق فلسفة التعلم المستمر مدى الحياة.**
3- **الرعاية التربوية للطفولة المبكرة وتهيئةالاطفال للدخول الي التعليم العام.**
4- **اتاحة فرص التعليم للجميع.**
5- **زيـادة التخصيصـات الماليـة لقطـاع التربيـة والتعلـيم بمـا يتوافـق مـع متطلبـات التطوير والتحديث.**
6- **تحديث وتطوير المناهج الدراسية لمختلف المراحل التعليمية.**
7- **تجـاوز المسـتلزمات التعليميـة (مكتبـات، مختبـرات، تقنيـات تربويـة..), و زيـادة فـي ساعات الدوام.**
8- **تطـوير قـدرات الملاكـات الإداريـة والتعليميـة وزيـادة معـارفهم ومهـاراتهم ومـواكبتهم للمستجدات والتطورات الحاصلة في ميدان مهنهم وتخصصاتهم.**

9- تطوير و تحديث و توسيع استخدام تكنلوجيا المعلومات و الاتصالات لضمان رفع كفاءة الملية التعليمية و النظام الاداري لقطاع التعليم العام.
10- اعتماد معايير و مقاييس دولية لتطوير نوعية التعليم بمختلف مراحله.
11- العناية بالطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.
12- القضاء على الفجوة التعليمية بين الحضر والريف.
13- محو الامية.
14- ايلاء اهتمام بالتعليم المهني من خلال:
أ- رفع نسبة الملتحقين في المدارس المهنية و المعاهد التقنية.
ب- تخصيص المواد لصالح التعليم التقني.
ت- توسيع فرص قبول خريجي التعليم المهني في التعليم التقني.
ث- ربط سياسة التوسع بالتعليم المهني بالمزايا النسبية للمحافظات و طبيعة الانشطة الاقتصادية.

التعليم المهني:
1- تاهيل الطاقات البشرية الوطنية وتطويرها في المجالات التقنية والمهنية وفقا لحاجة سوق العمل.
2- استيعاب اكبر عدد ممكن من الراغبين في التدريب التقني والمهني.
3- تقديم البرامج التدريبية بالجودة العالية والكفاية التي تؤهل المتدرب للحصول على الوظيفة المناسبة في سوق العمل او التي تجعله قادرا على ممارسة العمل الحر.
4- بناء شراكة استراتيجية مع قطاع الاعمال لتنفيذ برامج تدريبية تقنية ومهنية.
5- تشجيع الاستثمار في التدريب التقني والمهني الاهلي.
6- توثيق العلاقة والتكامل بين الجهات التعليمية والجهات التدريبية.
7- التوسع في المجالات التدريبية الداعمة للخطط الوطنية , والمشاركة في برامج نقل التقنية وتطويرها.
8- توفير احتياجات المناطق المختلفة من مراكز التدريب والتاهيل المهني في المجالات والتخصصات الملائمةلمشروعاتها التنموية, وبصفة خاصة مواقع المدن الاقتصادية الجديدة.
9- ربط الحوافز المقدمة للاستثمارات الخاصة (المحلية والاجنبية) بمدى اسهامها في تدريب العمالة الوطنية وتاهيلها.

التعليم الجامعي (العالي) :

اولا/تحليل الواقع:
1- بلغ عددالجامعات الحكومية في الاقليم (10) عام 2010-2011 وبنسبة زيادة 25% عن العام 2008-2009.
2-بلغ عدد الجامعات الاهلية ( ) عام 2010-2011 وبنسبة زيادة % عن العام 2008-2009.
3-بلغ عدد الكليات الحكومية ( ) و عدد الكليات الاهلية ( ) للعام الدراسي 2010-2011 حيث بلغ عدد الكليات التقنية ( ) و المعاهد الفنية ( ) .
4-بلغت عدد الطلاب للجامعات الحكومية و الاهلية ( ) طالبا و طالبة للعام الدراسي 2003- 2004 ارتفعت الي ( ) بزيادة مطلقة قدرها ( ) طالبا .
4- التوسع الكمي في الطاقة الاستعابيةللكليات الحكومية و الاهلية لم يقابله توسع نوعي ياخذ بنظر الاعتبار تخصصات الطلبة المتخرجين من الاعدادية حيث ان (%) من الطلبة هم من تخصص الفرع العلمي و (%)من الفرع الادبي.
5- بالنسبة للتعليم التقني فقد ارتفع عدد المعاهد والكليات التقنية من 12 معهداً الى 20 معهداً ومن 2 كليتين الى 3 كليات للفترة 2003-2009. ورغم التحسن الذي حصل في الابنية والمرافق الجامعية المختلفة وخاصة خلال عامي 2007-2009، فلا تزال المرافق الجامعية من قاعات دراسية ومختبرات ومرافق اخرى تعاني من الاكتظاظ نتيجة الطاقات الاستيعابية المحددة للجامعات القائمة ومعاهد هيئة التعليم التقني.

6- ارتفعت نسبة تغطية التعليم للسكان في العمر التعليمي في هذه المرحلة (18-23) من 4.9% إلى 14.7 % رغم الانخفاض الحاصل في عدد الملتحقين للمرحلة وبمعدل 6% بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للجامعات والمعاهد الفنية.

7- عدد التدريسيين في الجامعات الحكومية فقد ارتفع من (3772) استاذ في عام 2008-2009 الى (4010) استاذ عام 2009-2010بنسبة زيادة حوالي 6.3%، يضاف الى ماسبق عدد الاساتذة في الجامعات الاهلية البالغ (418) استاذ في عام 2009-2010.

8- نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي الحكومي (الكليات والمعاهد) والاهلي مقارنة بعدد طلاب الدراسة الاعدادية والمهنية بلغت حوالي 13.06% في عام 2008 ارتفعت الى 14.17% في عام 2009.

9- ارتفع معدل عدد الطلبة للتدريسي من (12 طالب : 1 تدريسي) في عام 2003-2004 الى (19 طالب : 1 تدريسي) في عام 2009-2010 بسبب الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب الملتحقين التي لم تواكبها زيادة مساوية في عدد التدريسيين، اضافة الى ارتفاع عدد الكليات والمعاهد الناجم عن التوسع الافقي والعمودي.

جدول(60)[75] عدد طلاب التعليم الجامعي الحكومي والاهلي وعدد الاساتذة وعدد الجامعات وكلياتهالعام2003 الي2011

السنة	عدد الطلبة		عدد الاساتذة		عدد الجامعات		عدد الكليات	
	التعليم الحكومي	التعليم الاهلي	التعليم الحكومي	التعليم الاهلي	التعليم الحكومي	التعليم الاهلي	التعليم الحكومي	التعليم الاهلي
2009-2008	76446	5702	3927	418	8	12	81	39
2009-2010	83796	8735	4438		8		106	39
2011-2010	94433		5280		10		104	39

ثانيا/الإنفاق على التعليم العالي:

بلغت التخصيصات الاستثمارية لقطاع التعليم العالي (22500) مليون دينار في عام 2005 ارتفعت الى (169145) مليون دينار في عام 2012 الانها تعتبر اختلات كبيرة في الوضع التمويلي للجامعات.

ثالثا/الرؤية:

تسلح مخرجات نظام التعليم العالي بالمهارات و الخبرات المؤهلة و المتخصصة في مختلف حقوق المعرفة , وتملكها متطلبات الابداع و التميز التي تلبي احتياجات المجتمع الحالية و المستقبلية وبما يتلاءم مع تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة.

رابعا/تشخيص التحديات الاستراتيجية:

4/1 التعليم الجامعي:

1- ان الضعف الواضح في الصلة بين البحث العلميوبرامج التنمية والتطوير ياتي ضمن واحدة من اهم التحديات التي تواجه متطلبات ربط التطور العلمي والتقني ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بواقع مختلف القطاعات، ومما يؤشر في هذا المجال هو ضعف التخصيصات وميزانية البحث العلمي .

2- اختلات كبيرة في الوضع التمويلي للجامعات, و تدني نسبة الاستثمار النوعي في تحسين سوية التعليم.

[75] المصدر: وزارة التعليم العالي /حكومة اقليم

3- عدم وجود اليه مؤسسية للبحث العلمي في القطاع, وضعف الروابط بين الجامعات و الصناعة المحلية و الزراعة و انخفاض التمويل المخصص للبحث و التطوير.
4- ضعف المؤاءمة بين مخرجات النظام التعليمى و احتياجات سوق العمل .
5- عدم ملائمة سياسات القبول مع الطاقة الأستيعابية للجامعات و استحداث جامعات و كليات قبل تأمين متطلباتها المتكاملة من مختبرات و أستاتذة مؤهلين.
6- ضعف قدرات و نشاطات و انتاج البحث العلمي و تدنى نوعيته مما انعكس على فرص نشره في الدوريات العالمية .
7- ضعف قدرات اعضاء هيئات التدريس وعدم وجود الاليات التي تضمن التحديث و التطوير في الادوات و الاساليب التعليمية.
8- ضعف مشاركة القطاع الخص في صياغة سياسات وبرامج ومناهج العليم العالي..
9- تدني مستوى الاعتماد وضبط الجودة.
10- عدم وجود نظام متابعة لخريجي الجامعات.
11- التوسع الكبير و غير المخطط في التعليم الجامعي الاهلي و تركزه على الاختصاصات الانسانية و الادارية و التي لا تنسجم و احتياجات سوق العمل.
12- ضعف مستوى الشفافية و المساءلة في ادارة القطاع على المستويين الوطني و الجامعي.

خامسا- الاهداف الاستراتيجية:

5/1 التعليم الجامعي:

1- اعداد كوادر بشرية مؤهلة و متخصصة في حقول المعرفة المختلفة تلبي متطلبات التنمية المستدامة.
2- توفير البيئة الاكاديمية و النفسية و الاجتماعية الداعمة للابداع و التميز و الابتكار و صقل المواهب.
3- تشجيع البحث العلمي و دعمه و رفع مستواه وبخاصة البحث العلمي التطبيقي الموجه لخدمة المجتمع و تنميته.
4- تحسين نوعية وكفاءة مواءمة التعليم العالي لتطلبات التنمية من خلال وضع معايير و اسس للاعتماد و ضبط الجودة تطبق على مؤسسات التعليم العالي كافة وتنسجم مع المعايير الدولية.
5- احداث التطوير والتغيير الشامل في محتوى ومضمون ووسائل التعليم ليكون متوافقاً ومستجيباً لمتطلبات سوق العمل.
6- موكبة التطورات في تكنلوجيا المعلومات و الاتصالات و توظيفها في الادارة وفي البرامج الاكاديمية من حيث المحتوى و اساليب التدريس و التقويم.
7- مراعاة اقتصاديات التعليم في قطاع التعليم العالي التي تتضمن تأمين التمويل اللازم ووضع الاليات المناسبة.
8- الارتفاع بمستوى الجامعات بما ينسجم و متطلبات اقتصاد المونة.
9- التركيز على الجانب النوعي في الدراسات العليا بدلا من الجانب الكمي

قطاع الابعاد الاجتماعية:

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

القسم الاول/ المرأة

بالرغم من أن المرأة الكوردستانية أحرزت تقدما هاما في مجالات عديدة لعل في مقدمتها التعليم والعمل الاجتماعي وغيرها، إلا أن معدل نشاطها الاقتصادي ما يزال متدنيا.
ولاستكمال الصورة فالجدول (61) يوضح معدلات النشاط الاقتصادي مقسمة حسب الجنس وموزعة على المحافظات، حيث جاءت معدلات مشاركة المرأة متدنية نسبياً مقارنة بمعدلات الذكور او بالمعدلات الاجمالية، ففي محافظة السليمانية التي مثلت المرتبة الاعلى على مستوى مشاركة الاناث بالنشاط الاقتصادي بين المحافظات الثلاث فقد بلغ المعدل (17.3) بينما بلغ المعدل في محافظة اربيل (10.4) وفي محافظة دهوك (8.6)

جدول (61)[76]	معدل النشاط الاقتصادي حسب الجنس موزع على المحافظات لعام 2012		
المحافظة	ذكور	اناث	ذكور واناث
اربيل	67.2	10.4	37.5
دهوك	64.8	8.6	36.2
السليمانية	74.4	17.3	44.6
المعدل العام	69.7	12.9	40.3

ومع النظر الى معطيات الجدول السابق الا أن الصورة ستتضح اكثر إذا نظرنا إلى معدل البطالة بين الجنسين، حيث ترتفع بين الاناث (15.86) بالمقارنة مع الذكور (4.6) .وكما هو مبين في الجدول (62):

جدول (62)[77]	معدل البطالة للسكان في سن العمل 2012		
الفئات العمرية	معدل البطالة%		
	الذكور	الاناث	المجموع
15-29	6.7	21.4	9.3
30-44	2.9	8.3	3.91
45+	4.3	3.8	4.2
المجموع	4.6	15.86	6

1/1 في مجال التعليم:

بلغ معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية

1- **للإناث (92.2%) مقابل (96.7%) للذكور.**
2- **تزداد الفجوة في المرحلة المتوسطة (12-14سنة) بواقع (53.7%) للذكور مقابل (51.3%) للإناث.**
3- **وتبدو الفروق واضحة أيضا بين الريف والحضر. وثمة ملاحظة أخرى مهمة هي أن معدلات الالتحاق تزداد انخفاضا بين الأسر الفقيرة أكثر منها بين الأسر الغنية.**
4- **نسب الحرمان من التعليم عموما نجد أنها ترتفع لدى الإناث إلى حوالي (27%) مقابل (18 %) للذكور.**

1/2في مراكز صنع القرار:

إن وجود النساء في مراكز صنع القرار قد تزايد خلال الاعوام الماضية

1- **إذ بلغ عددهن لغاية 2012(350) امرأة في مختلف الوزارات منهن**

[76] المصدر: هيئة الاحصاء / وزارة التخطيط / حكومة اقليم كوردستان
[77] نفس المصدر

2- بلغ عدد عضوات البرلمان الحالي (30) عضوة.
3- شغلت المرأة منصب وزير في (3) وزارات في الوزارة السابقة و(1) في الوزارة الحالية امراة واحدة بمنصب حاكم، وواحدة بمنصب رئيس الادعاء العام،
4- (28) في منصب مدير عام
5- (129) منهن بدرجة خبير
6- (26) بدرجة معاون مدير عام
7- (5) مديرات نواحي واقضية،
8- بلغ عدد من هن بدرجة مستشار (16) امرأة.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

تتمثل اهم التحيات التي تواجهها المرأة في الجانب الاجتماعي بما ياتي:

1. إرتفاع نسب النساء ألاميات في الحضر والريف، والتي ترتفع بشكل ملحوظ في الريف
2. ضعف وعي المرأة بحقوقها وعجزها عن المطالبة بها حتى حين تكون على وعي بها.
3. مبدأ التمييز ضد المرأة الذي يمثل العامل الثقافي التقليدي الأشد تأثيرا.
4. إنخفاض نسبة التحاق الإناث بالتعليم وبالذات في الاسر الفقيرة، كما أن الثقافة التقليدية والتعليم المتدني وفقر الاسرة، عوامل تتبادل التأثير على الأوضاع المهنية للمرأة.
5. تحديات الثقافة التقليدية لعمل المرأة في النشاط الاقتصادي
6. انخفاض نسب مساهمتها في القطاع الخاص،بسبب القيم والتقاليد التي تحدد أدوارها.
7. الموقف السلبي من تشغيل الإناث في الأنشطة الاقتصادية خارج المنزل، وتهيئتهن بدلا من ذلك لادوار أسرية تقليدية كالزواج والأمومة.
8. لازالت التصورات التقليدية للأسرة عن العمل المناسب للأنثى تفضيل الوظيفة الحكومية حتى إذا كانت أجور الوظائف الرسمية أقل من القطاع الخاص.

ثالثا/ الرؤية :

تهيئة الفرص التنموية والتمكينية للمرأة الهادفة الى توسيع الخيارات المتاحة أمامها، والتي تساهم في بناء قدراتها، وتؤمن لها بيئة إنسانية تتسم بالعدالة والإنصاف.

رابعا/ الاهداف الاستراتيجية:

1- المشاركة في الخطوات و المجالات المتعلقة بتنمية المجتمع كافة.
2- تعزيز فرص المشاركة السياسية و الاقتصادية.
3- تعميق معرفة المراءة و ادراكها للتشريعات و حقوقها القانونية و العملية و السياسية.
4- تطبيق الزامية التعليم الابتدائي و المتوسط لتجسير فجوة النوع في التعليم.
5- زيادة مشاركة المراءة في مجال التدريب وبناء القدرات للعاملين في مؤسسات الاقليم و القطاع الخاص.
6- رعاية صحية اكبر للمراءة و كما تطرحه وسائل تحقيق الاهداف في القطاع الصحي.

القسم الثاني: الشباب

اولا/ تشخيص التحديات الاستراتيجية

اهم التحديات التي تشكل عائقا أو عقبات أمام سياسة فعّالة لاستثمار طاقات الشباب وتشغيلهم وخفض معدلات بطالتهم، فان أهم تلك التحديات تتمثل بما ياتي:

1. عدم وجود سياسات تشغيل مناسبة تتلائم مع الظروف الواقعية بموضوعية وعلمية بإمكانها أن تخلق فرص عمل جديدة للشباب

2. غياب السياسة الوطنية الشاملة الموجهة للقطاع الشبابي جعل الخدمات المقدمة للشباب تفتقر الى الشمولية والاثار الايجابية المرجوة.
3. التعدد والاختلاف في المؤسسات التي تقدم خدماتها للشباب أدى إلى غياب التنسيق وبعثرة الجهود
4. محدودية الدور السياسي والمجتمعي المعطى للشباب.
5. الخوف من المستقبل في ظل ازدياد تكاليف المعيشة وارتفاع مستوى البطالة
6. ضعف في تأهيل وخبرة الكادر المتخصص لإدارة المؤسسات الشبابية من الناحية الإدارية والفنية.
7. النقص النسبي في بعض المرافق الرياضية والترفيهية للشباب من الجنسين والتفاوت بين المحافظات في توفير هذه المرافق.
8. محدودية الموارد المالية المخصصة للأنشطة الشبابية واحتلالها مراتب متدنية ضمن الموازنة العامة للحكومة.

ثانيا/الرؤية :

تنمية قدرات الشباب ومساعدتهم في تجاوز التحديات الاجتماعية، وتوفير متطلبات تمكينهم للمساهمة الفعالة في بناء مجتمع حر ومتحضر في ظل سيادة القانون.

ثالثا/ الاهداف الاستراتيجية :

1- تحقيق خفض حقيقي لبطالة الشباب.
2- حشد الجهود الحكومية لتنمية قدرات الشباب بما يمكنهم من المساهمة الفاعلة في العملية التنموية وتأطيرهم في الحياة العامة.
3- تحقيق توازن امثل بين احتياجات الدولة واحتياجات الشباب.
4- تحقيق الاندماج الاجتماعي للشباب وتوسيع نطاق مشاركتهم في مختلف مجالات النشاط الشبابي.
5- زيادة فعالية برنامج تنمية الشباب من خلال تبني نهج تكاملي لربط أهداف البرنامج بعضها ببعض.
6- توفير فرص عمل مناسبة وكافية لتستوعب الراغبين بالعمل من الشباب.
7- تحسين مستوى معيشة الشباب , وتلبية الاحتياجات الخاصة للشباب المنتمين للاسر ذات الدخل المنخفض.

والثقافة والتراث :

واقع الحال

لم يحظ النشاط الثقافي بمختلف حقولها وما يتضمنه مفهومها العام من صحافة ونشر واعلام مرئي ومسموع وفنون مسرحية وتشكيلية وسينمائية ومهرجانات ومنتديات شعرية وفنية وغيرها باولوية من قبل حكومة الاقليم و انه اكثر القطاعات تعرضا لاستنزاف البنى التحتية له وعدم الاستثمار في هذا النشاط الا بحدود ضيقة جدا.

1- ارتفع عدد القنوات التلفزيونية الفضائية من (2) عام 2003 الى ( ) في عام 2013، واكبتها زيادة ايضاً في القنوات التلفزيونية الارضية من (5) في عام 2003 الى ( ) في عام 2013.
2- ارتفع عدد الصحف الصادرة في الاقليم (الحكومية والاهلية) من (17) صحيفة في عام 2003 الى ( ) صحيفة في عام 2013، وكذا الحال في عدد المجلات (الحكومية والاهلية) فقد ارتفع عددها من (18) مجلة عام 2003 الى ( ) مجلة عام 2013.

شهدت محافظات الاقليم افتتاح (3) دور سينما ليبلغ العدد الكلي ( ) دور سينما و( ) دور للمسرح ليكون العدد الاجمالي ( ) مسرحاً عام 2013

الثقافة بمختلف حقولها:

1- عدم وجود ستراتيجيةوسياسة الاقليم في المجال الثقافي.
2- ضعف البنى التحتية للانشطة الثقافية.

3- محدودية الاستثمار في قطاع الثقافة سواء من القطاع العام او الخاص وقد اشارت احدث احصائية صادرة عن هيئة الاستثمار ان اجمالي المبالغ الاستثمارية في مجال النشاط الثقافي بلغت 11.76 مليون دولار من اجمالي المبالغ الاستثمارية التي تقدر اكث من 30 مليار دولارفي الاقليم للمدة من 1-8-2006 الى 20-9-2013 و بنسبة 0.04%.
4- ضالة اعداد زوار السياحة الثقافية .
5- صعوبة تشخيص الاراضي للمشاريع الثقافية الكبرى.
6- ضعف قاعدة البيانات عن النشاطالثقافي.

الاهداف:

1- الحفاظ على الهوية الثقافية والفنية الكوردستانية واعادة بنائها وتطويرها.
2- تحقيق التكامل والتفاعل بين انشطة القطاع السياحي, والاثاري والثقافي من خلال تحقيق نمو متوازن ومتناسق .
3- تعزيز دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار بالنشاط الثقافي.
4- دعم انشطة منظمات المجتمع المدني الثقافية بما يتناسب توجهات الاقليم واهدافها.
5- بناء بيت ثقافي في كل من اقضية الاقليم.
6- تعزيز الثقافة السياحية و تطوير الصناعات الصغيرة المرتبطةبالثقافة كالصناعات الحرفية.
7- انتاج برامج ومواد ثقافية واعلامية قادرةعلى المنافسة والتاثير وجذب المشاهد اليها.
8- تطوير اداء الاجهزة الاعلامية والثقافية ورفع مستوى كفاءتها, وتعميق العلاقة بينها وبين مختلف الفعاليات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية, والثقافية, والتربوية , والترويجية.
9- تحقيق الانتشار المتوازن للثقافة على مستوى المناطق.

القسم الثالث: الفئات الهشة

اولا/واقع الحال:

1/1- ذوي الاحتياجات الخاصة :

إن الأعداد الحقيقية للمعوقين باختلاف أصنافهم غير متوفرة بشكل متكامل حالياً. ان عدد المعوقين في الاقليم المستفيدين من الرواتب المخصصة للمعوقين بلغ في نهاية عام 2011 حوالي (63792) معوق. ومما يلاحظ ان تطور الخدمات الصحية يساهم بشكل غير مباشر في الحد من عدد المعوقين، حيث أن أمراضا معينة قد تنتشر مثل أمراض القلب وضغط الدم ومرض السكري والأمراض المزمنة التي تؤدي في بعض الاحيان إلى أشكال من العوق كالشلل وعدم القدرة على الحركة والنطق.

جدول (63)[78] (اعداد المستفيدين من خدمات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة موزعة حسب المحافظاتلعام 2009 و 2011)									
انواع العوق	اربيل		دهوك		السليمانية		كرميان	الاجمالي	
	2009	2011	2099	2011	2099	2011	2099	2011	2099
الصم والبكم	250	1086	60	1499	98	2399	850	408	5834
العوق الفيزياوي	70	6621	40	9757	45	12474	5585	155	34437
التخلف العقلي	150	1747	40	2073	42	1691	1691	232	8484
المكفوفين	100	2461	40	6848	37	1249	1249	177	15037
التدريب على النطق	30							30	

[78] المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / حكومة اقليم كوردستان

المجموع	600	11915	180	20177	222	22325	9375	1,002	63792
النسبة	59.9%	18.67%	17.9%	31.6%	22.2%	35%	14.69%	100%	100%

1/2 الارامل والايتام

توكد تقرير بعثة الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في العراق وبضمنه كوردستان قد أكد إن أعداد الأطفال اليتامى والأرامل في زيادة مستمرة. وتفيد بعض التقديرات أن عدد اليتامى قد يصل إلى أكثر من (4.5%) طفل من اجمالي الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين (اقل من سنة-14 سنة)، حيث تشير بعض بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ان عدد الايتام المستفيدين من خدمات الوزارة بلغ في نهاية عام 2012 حوالي (711) يتيم موزعين على محافظة اربيل بواقع (613) ومحافظة السليمانية (98) يتيم، ومن الواضح ان هذه الاعداد لاتمثل الصورة الواقعية عن ظاهرة الايتام في الاقليم، وعموماً فان هؤلاء الايتام يشكلون اعباءاً هائلة على كاهل أمهاتهم والمجتمع عموما. وفي جانب الارامل والمطلقات فان بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تبين ان عدد المستفيدات من خدماتها لمختلف المحافظات بلغ (22,686) ارملة كما يعرضها الجدول (64):

جدول (64)[79] (اعداد الارامل والمطلقات المستفيدات من خدمات الرعاية الاجتماعية موزعة حسب المحافظات لعام 2012)			
المحافظة	عدد الارامل	عدد المطلقات	المجموع	%النسبة
اربيل	5,759	360	6,119	26.9
دهوك	1,546	-	1,546	6.8
السليمانية	14,089	932	15,021	66.3
المجموع	21,394	1,292	22,686	
النسبة%	94.3	5.7	-	100

1/3 الاطفال :

يشكل الأطفال (14 سنة فاقل) اكثر من ثلث سكان الاقليم وبنسبة مئوية حوالي (38.1%). وقد يعاني قسم منهم من الحرمان من إشباع الكثير من حاجاتهم الأساسية كالحماية الاجتماعية، والخدمات الطبية، والتعليم والغذاء، والماء والصرف الصحي. كما يعاني آخرون من ظروف تصدع الأسرة مما جعلهم ضحايا سوء المعاملة.

لا تتوفر بيانات دقيقة عن حجم ظاهرة العنف ضد الاطفال الا ان بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تشير الى ان اكثر من (600) طفل يستفيدون من الخدمات التي تقدمها مراكز حماية الاطفال التابعة للوزارة في مختلف المحافظات.

وعلى الرغم من التشريعات والأطر القانونية التي تلزم الأطفال بضرورة الانخراط في المدارس، إلا أن ظروف الأزمات دفعت العديد من الأسر الى زج ابنائها بالعمل خارج المنزل. إذ تظهر المؤشرات إن أغلب الأطفال العاملين هم من اسر فقيرة يعملون في مناطق متعددة من المدن، يبيعون بضائع بسيطة وسريعة الحركة.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية الفئات الهشة :

1- **عجز كبير في الموارد المالية و البشرية و الامكانات الفنية لمواجهة متطلبات الفئات الهشة و تأمين بيئة امنة و مستقرة و ادماجهم في المجتمع.**
2- **عدم مواكبة سقف الاعانلت الاجتماعية المخصصة للفئات الهشة مع الارتفاع المضطرد في كلف المعيشة.**

[79] المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / حكومة اقليم كوردستان

3- ضعف الاداء المؤسسي للجهات الرسمية، الخدمية وغير الخدمية، مما انعكس سلبا على سياساتها وخططها وبرامجها ومبادراتها وأنماط تفاعلها ودرجة استجابتها الفعلية لما تواجهه الفئات الهشة من تحديات.
4- غياب الرؤية الشاملة للنهوض بالوضع الاجتماعي والاعتماد في الغالب على سياسات وإجراءات جزئية موضعية، مشتتة، تتسم بضعف الروابط الواضحة فيما بينها.
5- غياب التنسيق والتكامل بين الأطراف الفاعلة في القطاع الإجتماعي وبين القطاع العام والقطاع الخاص.
6- غياب البرامج الخاصة بإنعاش الفئات الهشة، حيث تفتقد السياسة الاجتماعية إلى رؤى واضحة للبرامج الإجتماعية الخاصة بهذه الفئات، والمناطق الأكثر تضررا ومعاناة.

ثالثا/ الرؤية :

تمكين الفئات الهشة وإتاحة الفرص البديلة لهم للاندماج في المجتمع وتقديم الرعاية اللازمة لمساعدتهم للاضطلاع بادوار ايجابية في العملية التنموية في الاقليم.

رابعا/ الاهداف الاستراتيجية

1- معالجة الاسباب والآثار التي تؤدي الى تهميش الآلاف من الأرامل والأيتام والمعوقين وغيرهم.
2- تمكين الفئات الهشة والعمل على دمجها في المجتمع، وإشراكها في المسؤوليات الاجتماعية وفي خطط التنمية المستدامة.
3- تحقيق التوازن البنى التحتية للاطفال و على جميع المستويات.
4- تمكين الطفل في المشاركة الفعالة في الفعاليات و القرارات المتعلقة بحياته.
5- تحقيق الامان الاجتماعي للطفل.
6- تحقيق التوازن والعدالة في توفير الخدمات والبنى التحتية لتلك الفئات وعلى جميع المستويات.
7- تفعيل ادوار مؤسسات المجتمع المدني والمجالس البلدية بوصفها جزءاً من شبكات الأمان الاجتماعي
8- إعتماد برامج تحقيق المصالح والمنافع المتبادلة، وبناء السلم الأهلي والشراكات التي من شأنها تخفيف الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية عن الفئات الهشة.
9- إعتماد نظام فعال للإعانات الاجتماعية.

القسم الرابع: ذوي الشهداء والمؤنفلين والسجناء السياسين :

أولت الحكومة اهتماماً خاصاً بقدسية قضية الشهداء وضحايا الابادة الجماعية، وعملت على تكريم وتخليد ذكرى الشهداء الذين ضحوا من اجل حرية الشعب الكردستاني، ورعاية ذويهم وتقديم افضل الخدمات لهم ضمن نظرتها الى مختلف شرائح المجتمع الكوردستاني.

وقد تحققت خلال الاعوام الماضية العديد من الانجازات على طريق تخليد وتكريم الشهداء، فقد اعتبرت (9) مناسبات في كل عام مناسبات وطنية لاستذكار مآثر الابطال الشهداء، والاشادة بتضحياتهم وتكريم عوائلهم، كما بلغ عدد الذين شملتهم الرعاية من ذوي الشهداء والمؤنفلين وضحايا الابادة الجماعية اكثر من (83) الف يستلمون رواتب شهرية من وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين، و(403) من عوائل السجناء الساسيين.

كما تولت الحكومة اضافة الى الرواتب الشهرية المخصصة لذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية توفير الخدمات المختلفة لهم منها الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاسكان، والجدول (65) يوضح ذلك:

جدول (65)[80]	اعداد ذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية المستفيدين من الخدمات حسب انواعها منذ عام 2007لغاية بداية 2014
نوع الخدمات	عدد الافراد المستفيدين
الصحية	187130
الدعم المادي/الصحة	5373
الاجتماعية	24003
الدعم المادي/ الاجتماعية	16919
التعليم العالي	527
التربية والتعليم/ الدعم المادي	4722
الاسكان	16206
الاراضي	7581

اولا/ تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. **ضخامة المأساة التي تعرض لها الشعب الكوردستاني خلال العقود والاعوام الماضية وسعة آثارها السلبية والعدد الكبير من الضحايا وذويهم، مما ولد تحدياً كبيراً امام الحكومة وتنوعاً واسعاً من حزمة الخدمات الواجب تقديمها ضمن الحقوق المقرة قانوناً لذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية.**
2. **يعد موضوع تخليد وتكريم الشهداء وضحايا الابادة الجماعية ورعاية ذويهم موضوعاً مجتمعياً لايقف عند حدود المؤسسات الحكومية فقط، وانما يتطلب تظافر وتعاون كل الجهود الحكومية وغير الحكومية وكل شرائح المجتمع.**
3. **تتطلب الحاجة في بعض الاحيان الى تعديل وتطوير بعض التشريعات النافذة ذات الصلة برعاية وتكريم الشهداء وعوائلهم مما يتطلب مراجعة وتطوير البيئة التشريعية الداعمة لجهد المؤسسات الحكومية.**
4. **بطء الاجراءات والتاخر في تعويض ذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية من قبل الحكومة الاتحادية رغم اقرار مجلس النواب الاتحادي بتاريخ 2008/4/14 ان ما ارتكب بحق الشعب الكوردستاني كان (جريمة ابادة جماعية / جينوسايد).**
5. **ضعف التعاون والتنسيق من قبل الحكومة الاتحادية في القضايا المشتركة ذات الصلة بشؤون الشهداء وضحايا الابادة الجماعية وبالاخص في مجال الكشف عن المقابر الجماعية.**

ثانيا - الرؤية :

تخليد وتكريم الشهداء وضحايا الابادة الجماعية ورعاية ذويهم وتأمين الحياة الكريمة لهم بما يتناسب مع حجم الضرر والمعاناة التي تعرضوا لها.

ثالثا - الاهداف الاستراتيجية :

1- **تخليد وتكريم الشهداء والمؤنفلين وضحايا الابادة الجماعية واحياء المناسبات الخاصة بهم والتعريف بحجم الجرائم التي تعرضوا لها.**
2- **الرعاية المعنوية والمادية لذوي الشهداء والمؤنفلين وضحايا الابادة الجماعية وتوفير وسائل الحياة الكريمة لهم .**
3- **جمع الحقائق وتوثيقها وكشفها محلياً ودولياً لتوضيح حجم وبشاعة الجرائم المرتكبة بحق شعب كوردستان .**
4- **البحث والتحري عن مصير المفقودين والكشف عن المقابر الجماعية والتعرف على هوياتهم والعمل على اعادة رفاتهم الى مسقط رأسهم .**

[80] وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين/حكومة اقليم كوردستان

5- تعزيز التعاون والتنسيق مع الحكومة الاتحادية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية للاعتراف بالجرائم المرتكبة بحق شعب كوردستان وتعقب مرتكبيها.
6- تطوير البيئة التشريعية والقانونية ذات العلاقة بشؤون الشهداء والمؤنفلين وضحايا الابادة الجماعية من خلال توظيف والاستفادة من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وتجارب وخبرات الدول والمنظمات الدولية والمحلية .

القسم الخامس/الفقر والبطالة :

اولا/واقع الحال

على الرغم من الجهود البذولة لتعزيز التماسك الاجتماعي , وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافؤ في الفرص الاقتصادية , وجس التباين والتفاوت القائم في المجتمع بحسب اختلاف الجنس او العمر بين الفئات السكانية من جهة, وبين التجمعات السكانية و المناطق الجغرافية من جهة اخري, الا ان قضايا الفقر و البطالة واتساع الفجوة مازالت تشكل تحديا جوهريا امام امكانية تحقيق لتنية شاملة ومستدامة في مجتمع الكوردستاني . فلا تزال معدلات الفقر مرتفعة لو نتتبع توزيع الفقراء بين الحضر والريف، نجد ان في الوقت الذي يسكن حوالي ثلاثة ارباع السكان في الاقليم في الحضر (77.6%)، فان حوالي نصف الفقراء يتواجدون في الريف، مما يكشف ان اوضاع الريف الاقتصادية والاجتماعية تعد بيئة مولدة للفقر، ويتعزز ذلك الى حد ما بارتفاع معدل الخصوبة والولادات، حيث يبلغ معدل النمو السكاني في الاقليم (3%)، يرتفع في الريف حسب بعض التقديرات المعتمدة الى (3.5%) مقارنة بـ (2.7%) في الحضر.
ان حجم الفجوة يتباين بين المحافظات بشكل حاد، ومن معطيات يظهر ان محافظة السليمانية تحتل المرتبة الاولى الاقل في معدل الفقر من بين المحافظات الـ (18) في العراق الاتحادي، تليها محافظة كركوك، ثم محافظة اربيل، اما محافظة دهوك فهي في المرتبة العشرة بين المحافظات حيث يرتفع معدل الفقر فيها عن معدله في محافظتي السليمانية واربيل ما يضاعف العبء على برامج الحماية الاجتماعية , ويزيد الطلب على الخدمات الاجتماعية الاساسية.
الا ان محافظات اقليم كوردستان وفقاً لمعطيات المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة تخفيف الفقر تمثل المحافظات الاكثر انخفاضاً مقارنة بالمحافظات العراقية الاخرى، حيث بلغ معدل الفقرة وفجوته اقل من (10%)، في حين ان المعدل والفجوة تجاوزت الـ (40%) من سكان بعض المحافظات العراقية،

ثانيا/تشخيص التحديات الاستراتيجية :

ان اهم التحديات التي تواجه واضع السياسات حكومة الاقليم
1- هو الحد من التباطؤ الاقتصادي والنهوض به في ظل الازمة المالية التي تعاني منها الحكومة والصعوبات الاقتصادية وتقليص معدلات الفقر والبطالة.
2- التخفيف من الآثار السلبية للنهضة الاقتصادية التي يشهدها الاقليم التي ادت في بعض جوانبها الى زيادة التضخم وارتفاع اسعار بعض الاحتياجات الحياتية الاساسية وارتفاع اجور الوقود والنقل والايجار وغيرها.
3- ضمان الحكم الرشيد لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة كفاءة الأداء الحكومي وتحسين آليات صنع القرار ووضع السياسات وإرساء وتطوير المؤسسات الداعمة للنمو الاقتصادي.
4- تحقيق أهداف استراتيجية التخفيف من الفقر بجدية واهتمام عاليين تمثل واحداً من اهم التحديات امام هذه الخطة الاستراتيجية.

ثالثا/الرؤية :

تعزيز الامن والتماسك الاجتماعي وتوسيع التمكين والحماية الاجتماعية الفعالة للفقراء.

رابعا/الاهداف الاستراتيجية :

1- دخل أعلى من العمل للفقراء عن طريق زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل والإقراض الميسر للفقراء.
2- تحسن المستوى الصحي للفقراء مع التوكيد على الخدمات الصحية الوقائية إلى جانب الخدمات الصحية العلاجية.
3- بيئة سكن أفضل للفقراء تتوافق مع الحد الادنى من المعايير والمتطلبات الاساسية لحياة الفرد من درجة الملائمة وتوفر الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي والكهرباء.
4- حماية اجتماعية فعالة للفقراء عن طريق تصحيح نظام الرعاية الاجتماعية والشريحة التي يستهدفها والفصل بين المشمولين بإعانات الرعاية الاجتماعية الدائمية وهم المعوقون والأرامل والعجزة..
5- انتشار وتحسن تعليم الفقراء بسبب الفروق الكبيرة بين الفقراء وغير الفقراء وبين الريف والحضر وبين المحافظات.
6- تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء سواء أكان في صالح المرأة أم الرجل عبر تحقيق التكافؤ في التعليم وفي فرص العمل والحصول على دخل منصف

الفصل السادس الادارة الرشيدة والحكومة الالكترونية

الاتجاه الاستراتيجي لقطاع الادارة الرشيدة وبناء المؤسسات

استكمال البناء المؤسسي للاقليم على اساس احترام حقوق الانسان و حريلته الاساسية,وحقوق المواطنة , واتمتع بحماية القانون دون تمييز في كنف شلطة قضائية مستقلة وفاعلة, ومؤسسة امنية مهنية,وتعزيز فعالية المؤسسات الحكومية و المحلية و الارتقاءبقدراتها على تقديم الخدمات ذات الجودة للمتمع بكفاءة و فعالية ,و ترسيخ المشاركة المجتمعية و التوجه الامركزي في صنع القرار و المساءلة العامة.

الاهداف الاستراتيجية لقطاع الادارة الرشيدة وبناء المؤسسات:

تعكس هذه الاهداف الاستراتيجية ما جاء في الاستراتيجيات و المراجعات التي تمت في القطاعات التالية : العدال وسيادة القانون ,الامن , ادارة المال العام والسياسات النقدية والمصرفية والتمويلية , والحكم المحلي والاداري والتنمية الادارية .

القسم الاول: الادارة الرشيدة :

تمثل مبادئ وتطبيقات الإدارة الرشيدة والحكم السليم مطلبان أساسيان لإحراز أي تقدم في كافة المجالات، بما فيها التقدم الاقتصادي وصولا إلى رفاهية المجتمع وتحقيق العدالة بين المواطنين. إذ أن اتخاذ القرار السليم يعد أحد أهم الركائز الأساسية في عملية التنمية،ان الإدارة الرشيدةهي سيادة القانون، والمشاركة، والشفافية، والاستجابة، والرأي الجماعي، والعدالة والشمولية، والفاعلية والكفاءة، والمساءلة.
فان أهداف خطة التنمية الاستراتيجية لا يمكن أن تتحقق دون تطوير قدرات الحكومة بكافة مفاصلها، وعلى كل المستويات وبكل مواقعها الجغرافية.

اولا- الاطار العام للادارة الرشيدة وابعادها الاساسية :

اولا - الحكومة الفاعلة والنزيهة اليوم وعام 2019:
لتكون الحكومة حكومة فاعلة, يتعين عليها التركيز على المهمات التي لايمكن لغير الحكومة اداؤها على احسن وجه- كترسيخ قيم القانون والنظام واقرار القوانين واللوائح المقبولة والضرورية وتطبيقها , ولكن ذلك وحده لايكفي , فعليها ايضا ان تكسب ثقة مواطني اقليم كوردستان يوما بعد يوم . عام 2019ستكون الحكومة قد تحررت من الفساد وستفي بجميع مسؤولياتها بنزاهة وكفاءة.
ولتحقيق هذه الاهداف , يتعين علينا اقتلاع الفساد من جذوره, ووضع اجراءات وقواعد جديدة لموظفي الخدمة المدنية , وضمان توافر البيانات والقوانين والقرارات الحكومية للمواطن للاطلاع عليها, وضمان تنظيم حكومتنا بما يكفل النجاح , والتحديد الصحيح للادوار التي تقوم بها الحكومة ومهامها.

ثانيا- عرض وتحليل واقع الحال:

لقد أولت الحكومة خلال الاعوام الماضية، اهتماماً كبيراً في تطوير مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع الكوردستاني، وقد استطاعت خلال فترة قصيرة نسبياً ان تحقق انجازات كبيرة وواسعة على مختلف الصعد ، ساعدت في ذلك عوامل عدة من بينها تحسن الاقيام الاجمالية للموازنة العامة، وانفتاح الاقليم على مجالات الاستثمار الخارجي الذي كان من اهم مرتكزاته اصدار الحكومة لقانون الاستثمار الذي يمثل خطوة هامة باتجاه خلق المشاركة الفاعلة في تطوير البنى الاقتصادية للاقليم وتوسيع مشاركة رأس المال الخارجي والانفتاح على المجتمع الاقتصادي الاقليمي والعالمي. وكذلك ما شهده اقتصاد الاقليم من تطور واضح في القطاعات الاخرى التي تم تفصيل الانجازات المتحققة فيها عبر الفصول التسعة السابقة التي تضمنتها المحاور الاساسية لهذه الخطة الاستراتيجية,وبالرغم ذلك هناك تحديات كبيرة منها ضعف الشفافية في التصرفات المالية و الفساد المالي و الاداريوغيرها تمت ذكرها في تشخيص التحديات.

ثالثا-المبادئ الاساسية: استند البرنامج على مجموعة من المبادئ العامة التي تشمل:

1- **حماية الحريات الاساسية للمواطن الكوردستاني.**
2- **احترام حقوق المواطنة.**
3- **ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات.**
4- **زيادة المصارحة والشفافية. ان الحق في الاطلاع على الوثائق الحكومية مبدأ اساسي من مبادئ الحكومية الديمقراطية , لذا فسنسعي جاهدين لانشاء نظام يتيح الاطلاع على تلك الوثائق**
5- **وضع معايير قانونية عالية وضمان السلوك الاخلاقي من جانب الحكومة. سنقترح تشريعات وسنقوم بالتواصل والتعاون مع الخبراء الدوليين لضمان ان تتماشي جهود مكافحة الفساد ووضع المعايير الاخلاقية للحكومة مع اعلى معايير الدولي.**
6- **ضمان سيادة القانون.**
7- **تبسيط الاجراءات والمتطلبات الحكومية**
8- **دراسة تنظيم الوزارات.**
9- **تطوير التنسيق بين اجهزة الحكومة**
10- **تثبيت مبدأ ان التنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية.**
11- **اعتماد مبدأ ان المرجعية الاولى والاخيرة هي للدستور.**

رابعا-الغايات المستهدفة:

حدد البرنامج مجموعة من الغايات المستهدف تحقيها والتي تشمل:

1- **ترسيخ سيادة القانون وحكومة المؤسسات.**
2- **تحقيق العدالة والمساواة.**
3- **ضمان الحريات الاساسية وحقوق الانسان.**
4- **اعتماد الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية.**
5- **السعي الى تحقيق مجتمع المعرفة والرفاه الاجتماعي.**
6- **تطوير البنى التحتية للاقتصاد والارتقاء بمستوى الخدمات.**

خامسا- تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. **لاتزال البنى الادارية الحالية تعكس نهجا مركزيا.**
2. **ضعف اعتماد اللآمركزية الادارية في تفيض الصلآحيات.**
3. **ضعف الشفافية في التصرفات المالية.**
4. **عدم تطبيق المعيير المهنية في اشغال المناصب و لاسيما القيادية و الدرجات الخاصة.**
5. **ضعف مشاركة منظمات المجتمع المدني و التشكيلآت الادارية في الوزارات و المواطنين في تجديد الاولويات و الية صنع القرار.**
6. **عدم جاهزية القطاع الحكومي للتعامل مع القطاع الخاص بفاعلية.**
7. **سوء توزيع القوى العاملة وقصور في تخطيط الموارد البشرية.**
8. **عدم وجود معايير واضحة في التعيين الوظيفي و في تقييم اداىء العاملين.**
9. **الاحتياج الي استثمارات مالية لتامين تقنية المعلومات.**
10. **ضعف المشاركة العامة في صنع السياسات واتخاذ القرار بالرغم من كافة الجهود التي بذلت لتعزيز دولر النساء و الشباب في عملية صنع السياسات واخذ القرار , الا ان مساهمة تلك الفئات وفئات اخرى ذات اهمية في المجتمع غير مؤسس لها في موقع صنع القرار و التشريع و القوى السياسية.**

سادسا-الرؤية:

حكومة فاعلة تتسم بالشفافية والثقة والنزاهة.

سابعا- الاهداف الاستراتيجية:

1- **كفاءة وفعالية و شفافية في الادارة و استخدام المال العام.**
2- **قدرة هيئات الحكم المحلي في المحافظات و المناطق الاخرى**
3- **زيادة المشاركة الجماهيرية في صنع القرار وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني.**
4- **تأكيد مبدأ سيادة القانون واسقلال القضاء والعمل على ترسيخ ذلك.**
5- **وضع معايير قانونية عالية وضمان السلوك الاخلاقي من جانب الحكومة.**
6- **تبسيط الاجراءات والمتطلبات الحكومية.**
7- **تطوير التنسيق بين اجهزة الحكومة.**

ثامنا-أهم الاجرأت لانجاز الاهداف الاستراتيجية:

ولتعزيز القدرات الحكومية في قيادة الجهود باتجاه انجاز الاهداف الاستراتيجية يمكن تحديد اهم تلك االاجرائية بما ياتي:

1- **تحديث الادارة العامة و ترشيق الدوائر الحكومية و رفع كفاءة الاداء للعاملين في القطاع الحكومي و زيادة فعاليتهم , و استكمال الاطار التشريعي في مجال الاصلاحات المالية و الادارية و تطوير الاجراءات و نظم الرقابة و المعلومات.**

2- تعزيز و تفعيل دور الرقابة المالية و الادارية , بهدف تعزيز الدور الرقابي و المسألة بالتصرفات المتعلقة بالمال العام و شفافية المعلومات المالية , بالاضافة الي تفعيل المشاركة المجتمعية في اعداد و مناقشة الموازنة العامة.
3- تعزيز و تغعيل دور هيئة مكافحة الفساد , و اتخاذ الاجراءات الازمة للوقاية الوقاية من الفساد و مكافحته, بما يضمن عدم هدر المال العام و ضمان استثماره في خدمة و تنمية المجتمع.
4- ترشيد النفقات العامة , وتطوير اليات الاستخدام الامثل للمال العام و تحديد النفقات التشغيلية بالزيادة الطبيعية للتضخم المالي و النمو السكاني بهدف سد العجز في الموازنة.
5- اعتماد ادارة نقدية فعالة واستخدام امثل للسيولة لتغطية بنود الموازنة و تفعيل الرقابة المالية على الصرف وتطوير اللامركزية في التدقيق الداخلي وتنفيذها وفقا للمعايير الدولية والممارسات الفضلى.
6- توفير بيئة مناسبة لضمان الفعالية والمنافسة والالتزام في الاسواق المالية وفقا لافضل المعايير الدولوية وتطوير التشريعات والاجراءات.
7- تعزيز اللامركزية في توزيع السلطات بين الوزارات وادارة المحافظات.
8- أصدار قانون الادارة المالية في الاقليم.
9- فصل السلطات ومنع التدخل الحزبي في عمل المؤسسات الحكومية.
10- تفعيل هيئة النزاهة في كوردستان، واصدار قانون المفتشين العامين في كل الوزارات والمؤسسات العامة.
11- اصدار قانون الكشف عن الثروات لاصحاب المناصب الوزارية والدرجات الخاصة.
12- ضمان التنافس الشفاف في مجال العقود والمناقصات والعطاءات الحكومية، ومنع التدخل غير القانوني والاحتكار فيها.
13- تاسيس مجلس للخدمة المدنية العامة في كوردستان لضمان المساواة في فرص العمل وفي الاعلان عن الوظائف والتعيين.
14- اقرار نظام النافذة الواحدة لانجاز معاملات المواطنين والقضاء على الروتين الاداري الزائد.
15- الحد من تضخم الهياكل الادارية للوزارات والمؤسسات الحكومية (وقد تم فعلاً ضمن هذا الهدف الاجرائي تقليص عدد الوزارات الى 21 وزارة).

القسم الثاني: الحكومة الالكترونية:

ان تكنلوجيا المعلومات و الاتصال لها دور رئيسي في تحديث ادوات العمل و اصلاح القطاع العام التي تسمح برفع الاداء وتسريع المعاملات وتبسيط الاجرأءات بالاضافة الى تامين الدقة في مهمة متابعة المعاملات واعطاء احصاءات دقيقة عن المعاملات المنجزة وتحسين مستوى الرقابة .
يسعى حكومة اقليم كوردستان وضع وتنفيذ خطط بشأن الحكومة الالكترونية باعتباره خطوة مهمة وجادة يمكن ان تساعد في تعزيز الشفافية و المساءلة. ان نجاح مشروع الحكومة الالكترونية مرتبط بتحسين الادارة العامة و توفير بيئة ادارية شفافة (الادارة الرشيدة).
وضمن المرحلة الاولى لمشروع تحسين و اصلاح القطاع العام قامت بعض الوزارات بتطبيق والعمل على الحكومة الالكترونية بصورة تجربية.

اولا-التحديات:

1- الاحتياج الى ميزانية ضخمة لتامين تقنية المعلومات.
2- صعف القاعدة الاساسية في مجال الاتصالات.
3- عدم توفر الشبكة الحاسوبية الرصينة و المستدامة للتخاطب الحكومي.

4- عـــدم وجـــود التشـــريعات القانونيـــة التـــي تـــدعم عمـــل الحكومـــة الالكترونيـــة مثـــل (التجارة الالكترونية,التوقيع الالكتروني .....وغيرها)
5- مقاومة التغيير من قبل العامليين وضعف في القدرات البشرية.
6- عدم وجود النضام المصرفي لآليات الفع الالكتروني.

ثانيا-الرؤية:

تنمية مجتمع قائم على المعرفة و التحول نحوالحكومة الالكترونية و الاقتصاد الرقمي.

ثالثا- الاهداف الاستراتجية:

1- زيـــادة الاســـتثمار فـــي تكنلوجيـــا المعلومـــات و الاتصـــالات فـــي المؤسســـات العامـــة لتحقيق الكحم الرشيد.
2- تطوير الانظمة واجراءات لتطبيق الحكومة الالكترونية.
3- نشـــر الـــوعي الالكترونـــي لـــدى المـــواطنين وقطـــاع الاعمـــال ومنظمـــان المجتمـــع المدني.
4- التنسيق مع الجامعات و مركز التدريب و التطوير الاجنبية و المحلية.
5- تنفيذ البرامج للحد من امية الحاسوب.
6- تطـــوير تطبيقـــات الحكومـــة الالكترونيـــة لتنظـــيم العلاقـــات بـــين الـــوزارات وادارة المنـــاطق الاخـــرى، ولتســـهيل تقـــديم الخـــدمات للمـــواطنين بالســـرعة والدقـــة المطلوبتين.

الفصل السابع التقييم و المتابعة

ان وضع خطة على اساس علمية و واقعية يعتبر شرطا ضروريا لنجاح هذه الخطة , الا ان ذلك لايفي بالغرض المطلوب الا اذا تزامن مع وجود نظام للمتابعة و التقييم يقدم بيانات و معلومات محددة و واضحة تمكن من قياس الاداء و الأثر, حيث ان مخرجات عملية المتابعة و التقييم تشكل مدخلات لعملية التخطيط , كما ان المتابعة المستمرة تضمن اجراء التدخلات التصحيحية بوقتها , لذلك فمن الاهمية بمكان ان تتضمن الخطط اطارا لمتابعتها و رصدا للتقدم او للمعيقات التي تعترضها.

اولا/اليات متابعة الخطة و تقييمها:

تحدد اجندة سياسات الحكومة استهدافات محددة وقابلة للقياس يتعين على الحكومة انجازها مع نهية العم 2019. لذلك تدرك الحكومة الحاجة الماسة الي ضمان اعداد الاجراءات و الانضمة اللازمة لتقييم التقدم الذي تحرزه عاى صعيد انجاز هذه الاستهدافات ورفع التقارير بشأنها و تعميمها على المواطنين , و تقييم اداء القطاع العام في تنفيذ هذه الاجندة بصورة موضوعية. ويمثل هذا التقييم عنصرا مهما من التزام الحكومة باطلاع المواطنين على صورة واضحة ومفصلة تبين لهم مدى نجاحة عملها في توظيف الموارد العامة للارتقاء بالخدمات التي تقدمها جميع القطاعات المعنية.

ثانيا/ادوات قياس الأداء لعملية المتابعة والتقييم:

تحدد وثيقة خطة التنمية مجموعة الاهداف الاستراتيجية لكل قطاع , وبشكل المؤشرات احدى الوسائل التي يمكن من خلالها قياس الآداء , وعليه فان وزارة التخطيط /المديرية العامة للتخطيط الاستراتيجي وضعت وبالشراكة مع الجهات ذات العلاقة اطارا يتضمن مجموعة من المؤشرات المتعلقة بكل هدف استراتيجي , وتم تحديد خط للبيانات المرجعية والذي يشكل المرجعية عند الحكم على التغير الحاصل على المؤشر سلبا ام ايجابا.

ثالثا/التقارير الدورية:

تصدر وزارة التخطيط/المديرية العامة للتخطيط الاستراتيجي سنويا تقريرين:

1- تقرير سنوي : ويتم في هذا التقرير قياس التقدم او التراجع على مستوى المؤشرات ومدى تحقيق الاستهدافات من خلال مؤشرات قياس الاداء والتي تتضمن قيمة المؤشر لسنة الاساس 2015 وقيم االمؤشرات المتوقعة لسنوات الخطة , وعلى ضوء ذلك يتم استقرار حركة المؤشرات ومدى تحقيق الاهداف ونجاحة السياسات المتبعة.
2- تقرير نصف سنوي : ويتم في هذا التقرير قياس التقدم على مستوى المخرجات المباشرة للبرامج والمشاريع , ويتم متابعة جميع برامج ومشاريع الخطة بالتعاون مع الجهات المعنية بالتنفيذ ز ويرصد هذا التقرير الانجازات ومقارنة الانجاز الفعلي مع المخططمن خلال استعراض تقدم سير العمل وانجازات الوزرارات والمؤسسات الحكومية المرتبطة بتحقيق الاهداف , وبعضا من الستنتاجات والتوصيات الخاصة بتنفيذ برامج ومشاريع الخطة الاستراتيجية , وتحديد الانحراف (ان وجد)ومعالجته. ويوفر لنا هذا التقرير بيانات عن الاداء المالي ونسب الانفاق على البرامج والمشاريع للقطاعات التنفيذية على مستوى الخطة.

الاقتصاد:

اولا/قطاع الاقتصاد الكلي

التقييم والمتابعة الاستراتيجية

1/مؤشرات تحقيق الاهداف :

1- زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 12%.
2- زيادة عدد الأعمال المرخصة في الأقليم في المجالات كافة بنسبة 15% سنويا .
3- زيادة تنافسية الأقليم لأنشاء المشاريع الأقتصادية النوعية من خلال تقليل كلف ومدد الزمنية لانشاءها ، على أن تكون أقل من باقي اجزاء العراق بنهاية 2014 والدول المجاورة بحلول عام 2019.
4- زيادة النسبة المؤية للأستثمار مقارنة بأجمالي الناتج المحلي السنوي لتبلغ 20% خلال خمسة سنوات.
5- اعداد واصدار الخارطة الاستثمارية للاقليم خلال العام الاول من تنفيذ هذه الخطة، ونشرها والترويج للمشاريع المقترحة الواردة فيها.
6- زيادة حصة الأقليم من المشاريع الأستثمارية الفدرالية بمستوى تصل الى 20 % خلال خمسة سنوات ومن ثم الحفاظ على تلك النسبة .
7- تهيئة الارضية المناسبة لزيادة الصادرات لدعم الاقتصاد بنسب تصاعدية خلال خمسة سنوات .
8- زيادة انفاق الزوار السائحين في كوردستان من 320 مليون دولار في عام 2009 إلى 1.5 مليار دولار (1ترليون و 800مليار دينار) بحلول عام 2019.
9- زيادة النشاطات الأقتصادية المعتمدة على التنقيب وأستخراج وصناعة الخامات الصناعية لتبلغ أكثر من 25% من مجمل مساهمات الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال خمسة سنوات.

2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف :

1- نمو الناتج المحلي الاجمالي سنوياً .
2- نمو نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي سنوياً .
3- نمو نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية سنوياً .
4- النمو في اجمالي تكوين رأس المال الثابت قطاعياً سنوياً .
5- النمو في اجمالي الاستثمارات سنوياً .
6- اجمالي الاستثمارات موزعة حسب المحافظات سنوياً .
7- اجمالي الاستثمارات موزعة حسب القطاعات سنوياً .

ثانيا/ القطاع المالي

التقييم والمتابعة الاستراتيجية

1/ مؤشرات تحقيق الاهداف :

1- زيادة النفقات الاستثمارية من اجمالي النفقات العامة بنسب تصاعدية لتصل الى 50% من ميزانية عام 2019 من خلال الترشيد في الانفاق التشغيلي غير الاساسي .
2- تطوير اسلوب اعداد الميزانية المستند الى تحديد واضح للاهداف واولوياتها في فترة لاتتجاوز العامين من خلال الاستعانة بالمكاتب الاستشارية المحلية والدولية.
3- تهيئة مستلزمات اعتماد الاسس الاقتصادية في اقرار مشاريع الميزانية الاستثمارية (اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ، ومعايير الكلفة / المنفعة) ، وارتباطها باولويات التنمية ، ابتداءً من عام 2015 .
4- تهيئة الارضية والبدء بالصادرات بنسب تصاعدية ابتداءً من 2% في العام الاول لتصل الى 10% في نهاية عام 2017 .
5- زيادة نفقات الزوار السائحين في كوردستان 10% سنوياً لتصل إلى 1.5 مليار دولار (1ترليون و 800مليار دينار) بحلول عام 2019.

6- زيادة النشاطات الأقتصادية المعتمدة على التنقيب و أستخراج و صناعة الخامات الصناعية لتبلغ أكثر من 25% من مجمل مساهمات الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال 5 سنوات .
7- استحداث نظام آلي (اليكتروني) يضمن سرعة ودقة عمليات المتابعة والرقابة والتدقيق بين الوزارات من جهة ووزارة المالية وديوان الرقابة المالية من جهة اخرى ، يمكن استخدامه بكفاءة مع نهاية عام 2019 ، متوافق مع التغييرات المقترح اجراءها في اسلوب اعداد الميزانية .
8- تنفيذ حملة ترويجية وتهيئة البيئة اللوجستية والتسهيلات اللازمة لزيادة عدد فروع المصارف الاجنبية الى 12-15 فرع خلال السنوات الخمس القادمة.
9- استكمال متطلبات افتتاح سوق الاوراق المالية في الاقليم.
10- أرساء اسس المنافسة بين المصارف عن طريق أعتماد معايير لتقييم المصارف الخاصة معتمدة دولياً يتولى المصرف المركزي للاقليم اعدادها خلال السنة الاولى من الخطة، وتخصيص جوائز تقديرية للمصارف المتميزة وفق تلك المعايير.

2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1- أجمالي الايرادات والنفقات العامة سنوياً.
2- نسبة نمو الايرادات الى النفقات العامة سنوياً.
3- نسبة نمو النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات العامة سنوياً.
4- نسبة ترشيد النفقات التشغيلية الى اجمالي النفقات العامة سنوياً.
5- نسبة كل مصدر من مصادر الايرادات الى اجمالي الايرادات السنوية.
6- نسبة نمو الودائع المصرفية سنوياً.
7- نسبة نمو رؤوس اموال المصارف سنوياً.
8- نسبة مساهمة الودائع المصرفية في الناتج المحلي الاجمالي.
9- نسبة نمو عدد المصارف التي تعمل في الاقليم سنوياً.
10- نسبة نمو فروع المصارف الاجنبية في الاقليم سنوياً.
11- نسبة نمو اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف الى القطاع العام والقطاع الخاص في الاقليم.

ثالثا/القطاع الخاص

خامسا/ التقييم والمتابعة الاستراتيجية

مؤشرات تحقيق الاهداف

1- رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي وتراكم راس المال من خلال تعبئة استثماراته في الزراعة والصناعة والسياحة.
2- رفع نسبة مساهمته في توليد فرص العمل من خلال توسيع نطاق القطاع الخاص المنظم.
3- تحديد اشكال الشراكة واختيار الانسب منها، شراكات تعاونية، شراكات تعاقدية (Bot بناء –تشغيل –نقل ملكية) (Boo بناء –تملك –تشغيل) (boot بناء – تملك –تشغيل – تحويل).
4- تاسيس حاضنات للاعمال التكنولوجية والتوسع في اعتمادها.
5- تشجيع التوسع في انشاء الشركات المساهمة ذات الجدوى الاقتصادية.
6- استكمال منظومة التشريعات والقوانين الداعمة للقطاع الخاص واقتصاد السوق (قانون العمل، وقانون الضمان الاجتماعي، وغيرهما).
7- تطويرالسياسة الضريبية المعززة لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وبما يدعم دوره التمويلي والاقتصادي من خلال الضرائب المحفزة واسعارها ونطاق اعفاءتها.
8- تطوير الانظمة المصرفية واسواق المال وخطط الاقراض.
9- تطوير قدرات المؤسسات الحكومية للاسهام في تنمية القطاع الخاص.
10- افتتاح سوق كوردستان للاوراق المالية وتهيئة مستلزماته الادارية والفنية والتكنولوجية.

11- تشريع قانون مرن وشفاف للخصخصة يضمن حقوق الحكومة والعمال مالياً، واقتصادياً، واجتماعياً.
12- إعادة الحيوية للمصارف الاختصاصية لتكون حاضنة للفعاليات المالية للقطاع الخاص.
13- تعزيز اللامركزية في ادارة المرافق التنموية واشراك القطاع الخاص في وضع الخطط والبرامج المحلية والاقليمية.
14- تشجيع القطاع الخاص في الدخول بمشاريع تنمية المحافظات والتي تمثل فرص استثمارية جيدة.
15- سياسة تشغيل وطنية تحدد اهدافها من رؤية تنطلق من كون القطاع الخاص هو القطاع المولد لفرص العمل والمعزز للنمو المستدام.

التنمية الاقتصادية:

اولا/القطاع الزراعي

التقييم والمتابعة الاستراتيجية :

1/مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية :

1- تحقيق نسبة نمو سنوية للقطاع الزراعي لاتقل عن 15%.
2- زيادة نسبة نمو القطاع الزراعي بنسبة لاتقل عن 25% في نمو الناتج المحلي الاجمالي.
3- تقليل نسبة 7 % سنوياً من الأغذية المستوردة الى مجموع السلع المستوردة بحيث لاتقل النسبة التراكمية للتقليل عن 30% خلال 5 سنوات عن طريق زيادة وتحسين الانتاج المحلي.
4- تحقيق نسبة زيادة 10 % في أستخدام الأراضي الزراعية سنويا وتأمين الحماية لـ 80% من الأراضي المحصولية من التصحر و التلف خلال 5 سنوات.
5- زيادة الانتاج الحيواني بنسبة 5% سنوياً عن طريق زيادة اعداد الماشية (الاغنام والابقار والماعز).
6- زيادة انتاج وانتاجية المنتوجات الحيوانية (اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب وبيض المائدة) بنسبة 10% سنوياً.
7- تفعيل دور المصرف الزراعي والمؤسسات المالية الاخرى لزيادة القروض الممنوحة للفلاحين والمنتجين بنسبة 100% خلال 5 سنوات.
8- زيادة نشاطات الارشاد الزراعي بنسبة 5% سنوياً من اجمالي عدد المزارعين ومربي الماشية واصحاب المشاريع بالتركيز على الاستخدامات الحديثة للتكنولوجيا واساليب الزراعة والتسميد وتربية الماشية والدواجن والاسماك والري.
9- زيادة حجم الخزن المائي بنسبة نمو اجمالية 5% من كمية المياه المتاحة في الانهر المارة في الاقليم خلال 5 اعوام نتيجة تنفيذ (4) سدود خلال فترة الخطة للأعوام 2015 – 2019
10- استثمار المياه الجوفية استثمارا مستداما.
11- زيادة الانتاج النباتي من المحاصيل الاساسية (الحنطة والشعير .... الخ) ، ومن الفواكهة والخضروات بنسبة 8% سنوياً .
12- اضافة طاقات خزنية جديدة من خلال تنفيذ السايلوات في مختلف انحاء الاقليم.

2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية :

1- نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي سنوياً .
2- نسبة نمو الحيازات الزراعية سنوياً مقسمة حسب عائديتها .
3- معدل النمو السنوي للانتاج النباتي .
4- معدل النمو السنوي للانتاج الحيواني .
5- النسبة السنوية لتغطية الحاجة من المواد الغذائية الرئيسة من الانتاج المحلي (مقسمة حسب المنتجات الزراعية الرئيسة).
6- النسبة السنوية لنمو انتاجية الغلات الزراعية الرئيسة .
7- النسبة السنوية للاراضي المزروعة (المستغلة فعلياً) من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة .

8- المعدل السنوي لزيادة عدد ونوعية المشاريع الزراعية والحيوانية مقسمة حسب عائديتها .
9- النسبة السنوية لزيادة مساحة الاراضي ذات المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية .
10- النسبة السنوية لكميات استخدام الاسمدة العضوية والمخصبات الحيوية .
11- معدل النمو السكاني في اعداد العاملين في الزراعة من اجمالي عدد السكان .
12- معدل النمو السنوي لاجمالي المبالغ المخصصة للتنمية الريفية في مختلف القطاعات .
13- معدل النمو السنوي لاجمالي مساحة الغابات .

ثانيا/قطاع الصناعة و الصناعات التحويلية:

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/ مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية :

1. زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى 15% خلال 5 اعوام.
2. زيادة النسبة المئوية للأستثمار الصناعي مقارنة بالأقتصاد (أجمالي الناتج المحلي السنوي) لتبلغ 20% خلال 5 اعوام.
3. بناء الشراكات مع القطاع الخاص المحلي او الشركات الاجنبية لشركتين عامة خلال عام 2015ولشركتين اخريين خلال عام 2017 وثلاث شركات عامة أخرى لغاية نهاية عام 2019.
4. أنشاء صندوق لتمويل ودعم تاسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ترفد الشركات الصناعية القائمة بمنتجاتها وخلق فرص عمل جديدة وتشجيع التكامل بين القطاع الصناعي العام والخاص.
5. مضاعفة رأس مال المصرف الصناعي خلال 3 اعوام واعادة النظر باليات منح القروض المصرفية للقطاع الخاص.
6. التوسع في انشاء البنى التحتية المرتبطة بالبحث والتطوير وتنمية الموارد البشرية ، وزيادة مساهمة البحث والتطوير في الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى 0,5% خلال 5 اعوام.
7. زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى 15% خلال 5 اعوام.
8. زيادة النسبة المئوية للأستثمار الصناعي مقارنة بالأقتصاد (أجمالي الناتج المحلي السنوي) لتبلغ 20% خلال 5 اعوام.
9. بناء الشراكات مع القطاع الخاص المحلي او الشركات الاجنبية لشركتين عامة خلال عام 2015ولشركتين اخريين خلال عام 2017 وثلاث شركات عامة أخرى لغاية نهاية عام 2019.

2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية :

1. النسبة السنوية لمساهمة القطاع الصناعي (الصناعة التحويلية) في الناتج المحلي الاجمالي.
2. قيمة الانتاج الصناعي السنوي مقسم حسب القطاعين العام والخاص.
3. النسبة السنوية لاستخراج الثروات الطبيعية (غير النفطية).
4. المعدل السنوي لعدد المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة المسجلة.
5. النسبة السنوية للتوظيف في القطاع الصناعي الخاص (حجم الاستثمار المحلي).
6. النسبة السنوية للاستثمار الاجنبي في القطاع الصناعي.
7. المعدل السنوي للمشاريع الاستثمارية الجديدة المنفذة.
8. المعدل السنوي لعدد الشراكات المتحققة بين القطاعي الصناعي العام والخاص، والمحلي والاجنبي.
9. المعدل السنوي لانتاجية الشركات الصناعية العامة.

10. النسبة السنوية لحجم القروض المقدمة للمشاريع الصناعية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة).
11. المعدل السنوي لعدد البحوث العلمية التطبيقية وبراءات الاختراع.

ثالثا/قطاع السياحية:

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/ مؤشرات تحقيق الاهداف

1- زيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 15% سنوياً.
2- رفع الدخل من السياحة الي 1.5 مليار دولار.(1ترليون و 800مليار دينار)
3- زيادة عدد السياح الي 4 مليون سائح.
4- زيادة عدد الأسرة الفندقية الي50000 سرير.
5- توليد 50000فرصة العمل الي سنة 2019.
6- تحسين البنية التحتية للسياحة والثقافة والاثار بنسبة 2% سنوياً.
7- زيادة الاستثمار (الحكومي والخاص المحلي والاجنبي) لتحقيق معدل نمواجمالي 8% خلال 5 اعوام.
8- تنشيط الاعلام السياحي والثقافي والاثاري من خلال اقامة ما لايقل عن 3 مهرجانات سنوياً.
9- زيادة الوعي السياحي والثقافي لدى المواطنين من خلال تنسيق التعاون المستمر مع وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
10- توسيع التخصصات العلمية في مجالات السياحة والاثار واللغات في المعاهد والجامعات وزيادة عدد الطلبة المقبولين فيها بنسبة 5% سنوياً.

2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1- النسبة السنوية لمساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي.
2- المعدل السنوي لعدد السائحين الى الاقليم.
3- المعدل السنوي لعدد المشاريع السياحة والثقافية المنجزة.
4- العدد السنوي للمهرجانات والمنتيات الثقافية والفنية والسياحية.
5- النسبة السنوية لاشغال الفنادق والمنتجعات السياحية.
6- المعدل السنوي لمبالغ الايرادات (بالدولار او الدينار) المتحققة من نشاط السياحة.

رابعا/قطاع التنمية المكانية:

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/ مؤشرات تحقيق الاهداف:

1- تخصيص ما لايقل عن 50% من الميزانية الاستثمارية الحكومية سنوياً لتطوير الخدمات والبنى الارتكازية الاساسية في الاقضية والنواحي والارياف.
2- إنشاء ما لايقل عن منطقة صناعية متكاملة صديقة للبيئة ومخططة وفق احدث الاسس والمعايير خارج مدن الاقضية في كل محافظة من المحافظات الثلاث مع تأمين كافة البنى الارتكازية لكي تكون جاهزة لاستقبال المستثمرين في القطاع الخاص المحلي والاجنبي.
3- زيادة الاستثمارالخاص المحلي والاجنبي بما لايقل عن 10% من اجمالي المبالغ المستثمرة سنوياً في المناطق الاقل تطورا.
4- إعداد او تحديث المخططات الهيكلية المتكاملة في المحافظات لتنظيم استعمالات الارض فيها خلال العامين الاوليين من تنفيذ هذه الخطة تؤمن تشجيع التنمية في مراكز واقطاب تنموية محققة التكامل الاقتصادي بين المحافظات.
5- انشاء قاعدة البيانات الاقليمية خلال العام الاول من تنفيذ هذه الخطة.
6- رفع الامكانات التحليلية للكوادر التخطيطية المحلية من خلال توفير 20 فرصة تدريبية او تاهيلية او بحثية متقدمة سنوياً تساهم في تحقيق تطور مستقبلي في اساليب ومنهجيات اعداد الخطط التنموية المستقبلية.

2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1- النسبة السنوية لاجمالي النفقات الاستثمارية الحكومية المخصصة لتطوير الخدمات والبنى الارتكازية الاساسية في الاقضية والنواحي والارياف.
2- العدد السنوي للمناطق الصناعية المستحدثة وبالاخص في المناطق خارج مراكز المحافظات والاقضية.
3- النسبة السنوية لزيادة اجمالي الاستثمار الخاص (المحلي والخارجي) في المناطق الاقل تطوراً.
4- عدد المحفزات المقترحة والمقرة رسمياً الممنوحة للاستثمار الخاص (المحلي والخارجي) للتوجه نحو الاستثمار في المناطق الاقل تطوراً.
5- الزيادة السنوية للقرى المرشحة لتطوير الخدمات والبنى الارتكازية فيها.
6- العدد السنوي وانواع الخدمات والبنى الارتكازية المنفذة في القرى والارياف.
7- الزيادة السنوية في عدد سكان القرى والارياف موزعة حسب المحافظات المشمولين والمستفيدين من برامج تطوير الخدمات البنى الارتكازية.
8- العدد السنوي لمخططات استعمالات الارض المنجزة والعدد السنوي للمنفذ منها.
9- العدد السنوي للفرص التدريبية والتاهيلية والبحثية المنفذة للكوادر التخطيطية المحلية.

السكان والقوى العاملة:

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/مؤشرات تحقيق الاهداف:

1. خفض معدلات البطالة من 6% إلى 4
2. % خلال سنوات الخطة
3. توليد 100,000 فرصة عمل سنويا مع ضمان التوزيع المتوازن لقوة العمل .
4. رفع المشاركة الإقتصادية بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص
5. مطابقة مخرجات نظام التعليم والتدريب لـ 15% سنوياً من احتياجات سوق العمل (الحكومي والخاص) .
6. اعداد استراتيجية للتدريب تضمن تدريب ما لايقل عن 5% سنوياً من القوى العاملة في القطاع الحكومي بالتركيز على مبادئ الإدارة الحديثة ومتطلبات اقتصاد المعرفة.
7. تطوير مراكز التدريب المهني و استحداث (3) معاهد للتأهيل والتدريب المهني في محافظات الاقليم خلال (5) سنوات تبني برامج تاهيل و تطوير العاملين بشكل مستمر.
8. سياسة اجور مرنة تستجيب لمستجدات التغيير الاقتصادي.
9. الحد من الهجرة الى المدن واعادة توطين 5% سنوياً من القوى العاملة المهاجرة من الريف وزيادة تخصيصات الاستثمار في المناطق الريفية.

2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1. معدل النمو السكاني السنوي .
2. اجمالي عدد السكان – موزع حسب الجنس (ذكور واناث) – حسب الفئات العمرية – حسب البيئة (حضر وريف) – واية مؤشرات سكانية اخرى .
3. معدل الخصوبة السنوي .
4. معدل الاعالة العمرية لعدد العاملين من السكان (كبار السن والشباب).
5. معدل عامل الهجرة الداخلية السنوي .
6. معدل التشغيل قياساً بعدد السكان (وبالتركيز على الفئة العمرية 15 – 64 سنة).
7. نسبة السكان في سن العمل الى اجمالي عدد السكان .
8. نسبة قوة العمل الفعلية الى عدد السكان (نسبة التشغيل).
9. معدل البطالة .
10. النسبة الاجمالية للتشغيل في الانشطة الاقتصادية (الزراعة ، الصناعة ، السياحة ، ... الخ).

11. نسبة القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية (الحكومي ، الخاص ، المختلط ، اخرى) .

البنى التحتية:

اولا/قطاع الطاقة/الكهرباء

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/ مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية :

1- تأمين احتياطي من الطاقة الكهربائية لمواجهة الطلب المتزايد مستقبلاً والذي يقدر نموه بحدود تقديم الدعم لتنمية الطاقة المتجددة بحيث تضم 10% من انتاج واستهلاك الكهرباء بحلول عام 2018.
2- (30%) سنويا.لتصل الي 7000ميكاواط في نهاية عام 2019.
1- ضمان أنتاج حاجة الأقليم من المشتقات النفطية والغاز الطبيعي بالكامل خلال 5 اعوام.

2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية

1. المعدل السنوي لعدد الشراكات المتحققة بين قطاعي الطاقة العام والخاص، والمحلي والاجنبي.
2. المعدل السنوي للمشاريع الاستثمارية في الصناعات التكريرية والغازية.
3. النسبة السنوية لمساهمة قطاع الكهرباء في الناتج المحلي الاجمالي.
4. النسبة السنوية للزيادة في انتاج الطاقة الكهربائية.
5. المعدل السنوي لانتاج الطاقة الكهربائية.
6. المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة الكهربائية للفرد الواحد (كيلو واط).
7. المعدل السنوي لعدد البحوث في الطاقة البديلة والمتجددة.

ثانيا/قطاع النقل والاتصالات:

القسم الاول- النقل:

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/ مؤشرات تحقيق الاهداف :

1- أجراء الصيانة الدورية لنسبة (5%) من اجمالي شبكة الطرق والجسور القائمة سنوياً، وباستخدام تقنيات حديثة ومتطورة تكون اسرع واكثر اقتصادية لتنفيذ اعمال التاهيل والصيانة كتقنية (Cold In_ Place Recycling of Asphalt Pavement).
2- إنشاء (3) طرق سريعة خلال (5) اعوام، تربط هذه الطرق مراكز المدن فيما بينها، ومع الدول المجاورة الاخرى.
3- إنشاء الممرات الثانية لـ (10%) من الطرق الشريانية والرئيسة المفردة سنوياً، وخاصة تلك الطرق التي وصلت طاقاتها الاستعابية الى حدودها القصوى.
4- إنشاء أو توسيع (10%) من الطرق العرضية بين المحافظات سنوياً، التي تقلل والى حد كبير من زمن الرحلة.
5- إنشاء (3) طرق حولية للمدن خلال (3) اعوام، التي تساهم في تقليل الاختناقات داخل المدن وتحد من دخول المرور النافذ الى مراكز المدن.
6- زيادة أطوال الطرق الريفية المعبدة الى (45,000) كيلو متر طولي خلال (5) اعوام لتتطابق نسبتها مع المعايير الدولية (لكل 100 نسمة / كم مربع من كثافة السكان يتطلب 1 كم / كم مربع من الطرق المعبدة)، لتامين ربط التجمعات السكانية ومواقع الانتاج الزراعي بالمدن والاسواق.
7- تأثيث أو أستبدال التالف لـ (100%) من علامات الدلالة والعلامات الارشادية والتحذيرية في الطرق الخارجية.
8- إنشاء (5) محطات لوزن المركبات سنوياً ولحين تأمين العدد القياسي منها، للحفاظ على شبكة الطرق من تأثير أوزان المركبات والاحمال المحورية التي تتجاوز الحدود المسموح بها.

9- خفض المعدل السنوي من الوفيات بحوادث الطرق (وبالاخص خارج المدن وبينها) الى أقل من 200 شخص خلال (5) اعوام.
10- خفض المعدل السنوي لعدد الاصابات الخطيرة الناتجة عن حوادث الطرق (وبالاخص خارج المدن وبينها) الى أقل من 2000 شخص خلال (5) اعوام.

2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1- النسبة السنوية لصيانة الطرق والجسور (بالكيلومترات) مقارنة باجمالي شبكة الطرق والجسور.
2- النسبة السنوية لمراحل انجاز الطرق السريعة (بالكيلومترات)
3- النسبة السنوية لمراحل انجاز الممرات الثانية في الطرق الشريانية والرئيسة (بالكيلومترات).
4- النسبة السنوية لانشاء وتوسيع الطرق العرضية بين المحافظات (بالكيلومترات).
5- النسبة السنوية لمراحل انشاء الطرق الحولية للمدن الرئيسة في الاقليم (بالكيلومترات).
6- النسبة السنوية لزيادة اطوال الطرق الريفية (بالكيلومترات).
7- النسبة السنوية لتاثيث او استبدال التالف من علامات الدلالة والعلامات الارشادية والتحذيرية في الطرق الداخلية / والخارجية.
8- العدد السنوي لمحطات وزن المركبات الكبيرة التي تم انشائها على الطرق الخارجية.
9- المعدل السنوي لعدد الوفيات جراء حوادث الطرق في داخل المدن / وخارجها.

القسم الثاني/ نقل الركاب والبضائع و الطيران المدني :

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/مؤشرات تحقيق الاهداف :

1- زيادة وتوسيع خدمات النقل الجوي للمسافرين والبضائع من مطاري اربيل والسليمانية الدوليين بنسبة (10%) سنوياً، عن طريق توسيع التسهيلات الادارية والفنية واللوجستية.
2- أنشاء شركة للنقل الجوي وطنية حكومية في الاقليم لنقل المسافرين والبضائع خلال (3) اعوام، وتامين التخصيصات المالية اللازمة للبدء بتملك أو أستئجار الطائرات.
1- زيادة خدمات نقل الركاب والمسافرين بنسبة (10%) سنوياً، مع التركيز على ان تكون الزيادة الاكبر في خدمات النقل في الحافلات بدلاً من التاكسي الصالون، لاقتصادية الخدمة من ناحية، وتخفيف الزحام المروري في المدن وبينها من ناحية أخرى.
2- زيادة خدمات نقل البضائع والمشتقات النفطية، عن طريق تقديم الدعم والتحفيز وتشجيع القطاع الخاص لزيادة استثماراته في هذا القطاع وزيادة عدد الشركات المتخصصة بنسبة (5%) سنوياً.
3- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية خلال السنة الاولى من الخطة، لانشاء خطوط النقل بالسكك الحديدية للمسافرين والبضائع في الاقليم، ومتابعة استحصال الموافقات الاصولية وتخصيص الميزانية الاستثمارية لها.

2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1- النسبة السنوية لتغطية خدمات نقل الركاب والمسافرين في داخل المدن وبينها وخارج الاقليم مقارنة بالسنة السابقة.
2- النسبة السنوية لتغطية خدمات نقل البضائع والمشتقات النفطية مقارنة بالسنة السابقة.
3- النسبة السنوية لتغطية خدمات النقل الجوي للمسافرين والبضائع مقارنة بالسنة السايقة.

القسم الثالث/ قطاع الاتصالات و البريد:

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/ مؤشرات تحقيق الاهداف :

1- توسيع خدمة الهاتف الثابت (الارضي) خلال (5) اعوام لتصل الكثافة الهاتفية لكل 100 شخص الى ما لايقل عن 25% بدلا من الوضع الحالي والبالغ 7%.
2- زيادة عدد المستفيدين ومستخدمي الشبكة الدولية (الانترنيت) في الاقليم بنسبة (10%) سنوياً لتصل الى (50%) من السكان خلال (5) اعوام، عن طريق دعم وتحفيز وتشجيع شركات ومكاتب القطاع الخاص لتوسيع خدماتها في محافظات الاقليم.
1- زيادة نسبة تغطية شبكات الهاتف النقال في الاقليم لتصل الى (90%) من اجمالي السكان خلال (5) اعوام، عن طريق توسيع الاشراف والتنظيم الحكومي لهذا القطاع ودعم وتشجيع الشركات على تخفيض التكاليف للحصول على الخدمة وزيادة جودتها.
2- زيادة الخدمات البريدية بنسبة (15%) سنوياً، عن طريق التوسع في تاسيس اعداد متزايدة سنوياً من المكاتب البريدية في المناطق الحضرية والريفية .
3- زيادة عدد الصناديق البريدية بالنسبة نفسها سنوياً، وتعزيز ثقة المواطن بجودة الخدمة.
4- ادخال شريك استراتيجي (محلي او خارجي) في ادارة وتقديم الخدمات البريدية .

2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1- النسبة السنوية لزيادة خدمات الهاتف الثابت (الارضي).
2- المعدل السنوي للكثافة الهاتفية لكل 100 نسمة من السكان.
3- النسبة السنوية لتغطية خدمات الشبكة الدولية (الانترنيت) مقارنة باجمالي عدد السكان.
4- النسبة السنوية لتغطية خدمات الهاتف النقال مقارنة باجمالي عدد السكان.
5- النسبة السنوية لتغطية الخدمات البريدية (عدد المكاتب البريدية وعدد الصناديق البريدية) مقارنة بالسنة السابقة.
6- النسبة السنوية لتغطية الخدمات البريدية في الحضر / وفي الريف وبنفس معيار المؤشر السابق.

ثالثا/قطاع الاسكان

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/مؤشرات تحقيق الاهداف:

1- زيادة عدد الوحدات السكنية المتاحة للمواطنين (القطاع العام والخاص المحلي والاجنبي) بنسبة 15% سنوياً.
2- تامين توزيع الاراضي او الوحدات السكنية على الشرائح المستهدفة بالتوزيع المجاني بنسبة 100% خلال 5 اعوام.
3- زيادة القروض العقارية المقدمة للمواطنين (وبالاخص ذوي الدخل المحدود) بنسبة 100 % من اجمالي عدد طالبي القروض الحالي، وزيادة مبلغ القرض 100% ايضاً خلال 5 اعوام.
4- اعداد الدراسات الفنية المتكاملة واعتماد نتائجها في رفع كفاءة انتاج المساكن وخفض كلفتها وزيادة كفاءة استخدام الطاقة والتاثيرات البيئية خلال عام واحد لتكون متاحة للمستفيدين.
5- تحديث الخطط الاساسية (Master Plan) للمحافظات والمدن والاقضية والنواحي وتحديد استخدامات الاراضي ومنها للاغراض السكنية.

2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1- النسبة السنوية لمساهمة قطاع الاسكان في تكوين رأس المال الثابت.
2- نسبة الزيادة السنوية في عدد الوحدات السكنية.
3- النسبة السنوية للاراضي المخصصة لاغراض سكنية.
4- المعدل السنوي لعدد القروض العقارية الممنوحة للمواطنين.
5- النسبة السنوية لعدد الاسر المستهدفة بالتوزيع المجاني للاراضي اوالوحدات السكنية.

رابعا/قطاع الماء والصرف الصحي :

التقييم و المتابعة الاستراتيجية:

1/مؤشرات تحقيق الاهداف:

1- زيادة مشاريع ومحطات انتاج الماء الصالح للشرب بنسبة (15%) سنوياً، لتجاوز العجز الاجمالي الحالي البالغ (35%) من اجمالي كمية الماء المنتج (15.5% في المناطق الحضرية و33.3% في المناطق الريفية)، لتصل نسبة تغطية الخدمة الى (99%) من السكان في الحضر والريف خلال (3) اعوام.
2- زيادة وتحسين خدمات الصرف الصحي بنسبة (10%) سنوياً في المناطق الحضرية و(15%) سنوياً في المناطق الريفية.

2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

1- النسبة السنوية لتغطية خدمات الماء الصالح للشرب مقارنة باجمالي عدد السكان.
2- النسبة السنوية لتغطية خدمات الماء الصالح للشرب في الحضر / وفي الريف مقارنة باجمالي عدد السكان.
3- النسبة السنوية لتغطية خدمات الصرف الصحي مقارنة باجمالي عدد السكان.
4- النسبة السنوية لتغطية خدمات الصرف الصحي في الحضر / وفي الريف مقارنة باجمالي عدد السكان.

خامسا/قطاع البيئة:

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/ مؤشرات تحقيق الاهداف:

1- زيادة توزيع خدمات مياه الشرب الصالحة بشبكات توزيع آمنة بنسبة 10% سنوياً للمناطق والاحياء المحرومة (وخاصة في الارياف).
2- تخفيض حالات الاصابة بالامراض المنتقلة بالمياه بنسبة 15% سنوياً عن طريق تحسين مصادرها.
3- تخفيض تلوث المصادر المائية بالمياه العادمة الصناعية بنسبة 15% سنوياً .
4- تخفيض تلوث الموارد المائية (مياه الانهر والبحيرات) بالكيماويات الزراعية بنسبة 5% سنوياً والوصول الى الحدود المسموح بها دولياً خلال 5 اعوام.
5- زيادة عمليات التخلص الآمن من النفايات الخطرة والمشعة (الطبية والصيدلانية على وجه الخصوص) بنسبة 15% سنوياً.
6- تنظيف المناطق الملوثة بالالغام، وبنسبة تصاعدية تبدأ من 20% في السنة الاولى من الخطة.
7- أجراء مسح سنوي لتحديد مصادر المياه (السطحية والجوفية) وحجم الثروة المائية المتجددة وحجم الرصيد الاستراتيجي منها.
8- اعداد الموازنة السنوية للموارد المائية للاستخدامات الزراعية والصناعية والخدمية والسياحية وغيرها ومتابعة الالتزام بها.
9- وضع و تحديث التصاميم الاساسية للمدن التي يفوق عدد سكانها 50 ألف نسمة بحيث تلبي تلك التصاميم تقديم الخدمات الاساسية والخدمات الاجتماعية والثقافية، وتخصيص المناطق الصناعية والحرفية، والحفاظ على القيم الأثرية.
10- زيادة مساحات غابات الاقليم بنسبة 5% سنوياً.
11- تنفيذ مسح شامل للمصادر الحيوية خلال العام الاول من تنفيذ الخطة واتخاذ الاجراءات اللازمة لصون التنوع الحيوي واقامة المعاشب بالتعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية وبالاخص اليونسكو.
12- انشاء وادارة ما لايقل عن 5 محميات في محافظات الاقليم وفق المعايير الدولية خلال 5 اعوام.
13- التحول التدريجي وبنسبة سنوية لاتقل عن 2% نحو اعتماد الطاقات البديلة والنظيفة والصديقة للبيئة، وتشجيع وتحفيز الاستثمار في مجالاتها.
14- انشاء قاعدة بيانات بيئية متكاملة خلال العامين الاوليين من تنفيذ الخطة وربطها بشبكة اتصالات تغطي كل الجهات ذات الصلة في عموم الاقليم.

15- الانضمام والالتزام بالاتفاقيات البيئية الاقليمية والدولية والعمل ضمن خطة سنوية على تنفيذ تعهداتها بالكامل وخلال 5 اعوام.
16- تنفيذ 5 برامج سنوياً لانعاش الريف وتخفيض معدل الهجرة منه الى المراكز الحضرية بنسبة 5% سنوياً.
17- تخفيض تلوث الهواء الى حدود المعايير الدولية خلال عامين والاستمرار بالالتزام بتلك المعايير من خلال تشجيع اعتماد وسائط النقل الجماعي بدلاً من السيارات الشخصية، وتشتيت مناطق التسوق والترفية وغيرها.

2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1- النسبة السنوية لعدد السكان الذين يحصلون على مياه شرب صالحة من اجمالي السكان في الاقليم.
2- النسبة السنوية لانخفاض حالات الاصابة بالامراض المنتقلة بالمياه.
3- النسبة السنوية لانخفاض حالات تلوث مصادر المياه بالمياه العادمة الصناعية.
4- النسبة السنوية لانخفاض حالات تلوث مصادر المياه بالكيمياويات الزراعية.
5- النسبة السنوية لكمية التخلص الآمن من النفايات الخطرة والمشعة.
6- النسبة السنوية لكمية الثروة المائية المتجددة وحجم الرصيد الاستراتيجي منها.
7- النسبة السنوية لالتزام بالحصص المائية المخصصة للاستخدامات الزراعية والصناعية والخدمية والسياحية وغيرها.
8- النسبة السنوية للتنظيف المناطق الملوثة بالالغام.
9- النسبة السنوية لزيادة مساحات الغابات.
10- العدد السنوي للاجراءات المنفذة لصون التنوع الحيوي.
11- النسبة السنوية لزيادة مساحات المحميات الطبيعية.
12- النسبة السنوية لاستخدام الطاقات البديلة والنظيفة والصديقة للبيئة.
13- العدد السنوي للتقارير المستخرجة من قاعدة البيانات البيئية.
14- العدد السنوي للاتفاقيات الاقليمية والدولية التي تمت المصادقة عليها والانضمام لها، والعدد السنوي لتنفيذ التعهدات الواردة فيها.
15- العدد السنوي للاجراءات المنفذة لانعاش الريف.
16- النسبة السنوية لانخفاض معدل الهجرة من الريف الى المراكز الحضرية.
17- النسبة السنوية لتخفيض معدل تلوث الهواء مقارنة بالمعايير الدولية.

التنميةالاجتماعية والبشرية:

اولا/قطاع الصحة:

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/ مؤشرات تحقيق الاهداف:

1- زيادة نسبة تلقيح الحوامل بلقاح توكسيد الكزاز بنسبة 100% مع نهاية العام 2016.
2- زيادة نسبة الملقحين بلقاح التهاب الكبد الفايروسي بنسبة 100% مع نهاية العام 2016.
3- زيادة النفقات الحكومية (التشغيلية والأستثمارية) على القطاع الصحي الى 10% من أجمالي النفقات الحكومية.
4- تقليل عدد الذين يعانون من أمراض مزمنة الى 3% خلال 5 سنوات .
5- زيادة الرضا عن الخدمات الصحية (خدمات التمريض والفندقة) لتبلغ 80% خلال 5 اعوام .
6- تقليل نسبة المدخنين الشباب بنسة 10% خلال 5 اعوام.
7- زيادة عدد الأطباء لكل عشرة الاف شخص بنسبة 15 % او اكثر سنويا.
8- زيادة عدد الأسرة لكل عشرة الاف شخص بنسبة 15 % او اكثر سنويا.
9- تقليل نسبة الامراض السرطانية 50% خلال 5 اعوام.
10- زيادة عدد مراكز طب الاسرة 10% خلال 5 اعوام.

11- زيادة نسبة القبول في المعاهد والكليات الطبية والصحية وخاصة في مجال طب الاسرة وطب المجتمع وادارة المستشفيات بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى 10% او اكثر سنويا خلال 5 اعوام.
12- خفض نسبة الأطفال ذوي الوزن القليل عند الولادة بنسبة 60% خلال 5 اعوام.
13- تقليل نسبة التباين في حجم الخدمات الصحية والطبية المقدمة بين المدن، وبين الاقضية والنواحي والقرى الى 20%.
14- خفض نسبة الأطفال ذوي الوزن القليل عند الولادة بنسبة 60% خلال 5 اعوام.
15- خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 40 وفاة لكل 1000 ولادة حيةحسب مسح التعدد المؤشرات الثالث (MICS3) الى 22 وفاة لكل 1000 ولادة حية خلال 5 اعوام.
16- خفض الوفيات النفاسية بمقدار 60% خلال 5 اعوام.
17- زيادة معدل الولادات الحية لكل 1000 ولادة بنسبة 75% خلال 5 اعوام.
18- توفير الخدمات الصحية الأنجابية بمقدار 60-70% خلال 5 اعوام.
19- زيادة نسبة تلقيح الاطفال بلقاحات بي سي جي وشلل الاطفال والثلاثي والحصبة بنسبة 100% نهاية العام 2016.
20- زيادة معدل العمر الى 70سنة خلال 5 اعوام.

2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1- نسبة اجمالي الانفاق الحكومي السنوي على الصحة (للمستويات الكافة) من اجمالي الانفاق الحكومي العام.
2- المعدل السنوي الاجمالي لعدد المؤسسات الصحية والطبية (للمستويات الكافة).
3- المعدل السنوي لعدد اسرة المستشفيات لكل 10,000 نسمة من السكان.
4- المعدل السنوي لعدد الاطباء والممرضات لكل 10,000 نسمة من السكان.
5- المعدل السنوي للوقاية من الامراض الوبائية.
6- المعدل السنوي للولادات الحية (التقدير لكل 1000 ولادة).
7- النسبة السنوية للاطفال الذين يحصلون على التلقيحات الاساسية.
8- النسبة السنوية للنساء الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية ما قبل الولادة.
9- المعدل السنوي للوفيات بين الامهات الحوامل (التقدير لكل 100,000 ولادة حية).
10- المعدل السنوي للولادات غير الناضجة (لكل 1000 ولادة حية)
11- المعدل السنوي للخصوبة.

ثانيا/قطاع التربية:

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/مؤشرات تحقيق الاهداف:

1- تمكين كافة الأطفال بعمر 6 سنوات المشمولين بالتعليم الالزامي من الالتحاق بالدراسة، وأتمام 99%
2- منهم المرحلة الاساسية خلال 5 اعوام.
3- أستحداث نظام المؤشر الأقليمي لقياس مستوى التعليم الاساسي خلال سنة واحدة.
4- تحقيق 85% من الطلاب في الصف التاسع أدنى مستوى مطلوب لنظام المؤشر الأقليمي للتعليم الاساسي خلال 5 سنوات.
5- تقليل معدلات عدد الطلاب الى المعلم او المدرس الواحد ومعدلات المعلم او المدرس لعدد الصفوف الى النصف خلال 5 اعوام من خلال زيادة الابنية المدرسية وزيادة عدد المعلمين والمدرسين.
6- أستحداث نظام جديد لتقييم طلاب المرحلة الأعدادية والمهنية متوافق مع الأنظمة والمعايير الدولية خلال سنتين والتي تؤهل للتعليم مابعد الأعدادي (مشابه لـ International Baccalaureate).
7- تحقيق نسبة 60% من الطلاب الذين يحققون الشهادة الأعدادية الأقليمية خلال 5 اعوام.
8- زيادة نسبة الالتحاق في التعليم المهني الي 5%.

9- تخفيض نسبة الأمية بمقدار 10% سنويا لغاية تحقيق محو الأمية بنسبة 80% خلال 5 اعوام.
10- زيادة نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 فمافوق المواظبين بدوام كامل في المدارس أو التعلم للعمل , أو التدريب أو كلهم سوية الى 80% خلال 5 اعوام.

2/ مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1- معدل تعليم الكبار (نسبة المتعلمين الى جميع البالغين باعمار من 15 سنة فما فوق).
2- نسبة اجمالي الانفاق الحكومي (التشغيلي والاستثماري) الذي ينفق على التعليم (بكافة مستوياته)، والبحث العلمي.
3- نسبة عدد الطلاب الى المعلمين او المدرسين بكافة المستويات التعليمية .
4- نسبة عدد المدارس ذات الدوام الواحد الى اجمالي عدد المدارس .
5- معدلات الاستمرار في التعليم (في المرحلة الواحدة وبين المراحل المتعاقبة).
6- نسبة التكافؤ بين الجنسين (عدد الطلاب البنين الى عدد الطالبات الاناث) لمختلف المراحل التعليمية.
7- نسبة الخدمات التعليمية (عدد الطلاب والطالبات وعدد المدارس والمعاهد) بين المدن والاقضية والنواحي والقرى.
8- نسبة الكوادر الادارية والتعليمية الحاصلة على التدريب والتطوير الى اجمالي الكوادر.

ثالثا/التعليم الجامعي (العالي):

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/مؤشرات تحقيق الاهداف:

1- زيادة عدد الزمالات الخارجية بمقدار 10% سنويا لتصل الى 5% من مجموع الخريجين خلال 5 اعوام مع أعطاء الأولوية للأقسام العلمية و التكنولوجية.
2- أعداد خطة خلال سنة واحدة لتطوير المناهج التعليمية لمواكبة التنمية الأقتصادية الواجبة التحقيق وبما يضمن توفير الكفاءات للقطاعات المساهمة في زيادة الناتج القومي شاملا الكوادر الوسطية (المهنية و الفنية).
3- رفع نسبة التغطية لطلاب التعليم العالي إلى ما يفوق 25% خلال 5 اعوام.
4- العمل على حصول 70% من خريجي الجامعات والمعاهد على 5 أو أكثر في أمتحان اللغة الأنكليزية IELTS (أو ما يعادلها) خلال 5 اعوام.
5- العمل على حصول 70% من خريجي الجامعات والمعاهد على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب ICDL خلال 5 سنوات.
6- مضاعفة حصص تدريس اللغة العربية أبتداء من الصف الأول الاساسي وضمان تعليم خريجي المرحلة الأساسية مبادىء اللغة العربية (تخاطب, كتابة, قراءة , أستماع) خلال 5 اعوام
7- زيادة حصة تعليم وأجادة اللغات الفرنسية والألمانية والأسبانية والفارسية والتركية بنسبة 100% عما عليه الان وخلال 5 اعوام.
8- زيادة التخصيصات المالية لقطاع التربية والتعليم في الميزانيتين التشغيلية والاستثمارية، وبما يتضمن ذلك زيادة تخصيصات البحث العلمي والتقني.

رابعا/الابعاد الاجتماعية:

القسم الاول/ المرأة:

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/ مؤشرات تحقيق الاهداف:

1- تحقيق مستوى متساوي لفرص التعليم بين الأناث و الذكور في جميع المراحل التعليمية ما قبل الجامعي خلال 5 اعوام.
2- زيادة مشاركة المرأة في جميع الهيئات واللجان الحكومية الدائمة والمؤقتة الى 40% خلال 5 اعوام والمحافظة على ذلك.

3- زيادة مساهمة المرأة بالنشاط الاقتصادي بنسبة 5% سنوياً من خلال تمكينها معنوياً ومادياً لتاخذ دورها الفاعل في دعم عمليات التنمية في الاقليم.
4- تعديل القوانين والتشريعات التي تعزز قيم المساواة والمشاركة وتحد من قيم التمييز خلال عامين.
5- إصلاح أنظمة ومناهج التعليم خلال العامين الاولى من الخطة التي تمنح الفرصة لتغيير نظرة المجتمع إلى العنف ضد المرأة والشعور بالمسؤولية تجاهها.
6- تضمين برامج حقوق الإنسان مفاهيم تعزز قيم المساواة وتكافؤ الفرص والترويج لها كثقافة مضادة للتمييز السائد، وذلك بالتنسيق بين الجهات المعنية وخلال 5 اعوام.
7- تخصيص المبالغ المناسبة في الميزانية العامة للحكومة خلال اعوام الخطة لدعم وتعزيز عمل منظمات المجتمع المدني النسوية وغير النسوية..
8- تنفيذ ما لايقل عن (10) برامج سنوياً لتدريب وتمكين للنساء في شتى الاختصاصات والمجالات المدرة للدخل والمنسجمة مع احتياجات وتطورات الاقتصاد الوطني.
9- أتخاذ الاجراءات القانونية والتنظيمية خلال عام واحد لتوسيع مساحة مظلات الأمان الاجتماعي لتوفر لكل الفئات ـخصوصا النساءـ ضمانات كافية.
10- أعداد برنامج شامل خلال عام واحد موجه لتفعيل وتوسيع اشتغال النساء، على نحو يجعل برامج التمكين أكثر من برامج تدريبية أو فنية صرفة، بل برامج بناء للشخصية وخلق قيم حضارية تشجع على المبادرة والتجديد والثقة بالنفس والرغبة في المشاركة. ومتابعة اقراره وتنفيذه بالتعاون بين الجهات ذات العلاقة.

2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1- النسبة السنوية لمساهمة المرأة في النشاطات الاجتماعية.
2- نسبة الزيادة السنوية في عدد النساء العاملات في قطاع الاعمال.
3- نسبة الزيادة السنوية في عدد الاناث الملتحقات بالدراسة، ومقارنتها بنسب التحاق الذكور بالدراسة.
4- النسبة السنوية لمشاركة المرأة في اللجان الحكومية الدائمية والمؤقتة.
5- النسبة السنوية للنشاطات المنفذة لتعزيز مساواة ومشاركة المرأة في المجتمع والتنمية.
6- عدد حملات التوعية الثقافية والاعلامية بدور المرأة في المجتمع المنفذة سنوياً.
7- النسبة السنوية للنشاطات المنفذة لتعزيز قيم المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.
8- النسبة السنوية لعدد التسهيلات الائتمانية والقروض والفرص المقدمة لتمكين المرأة اقتصادياً.
9- عدد النشاطات السنوية المنفذة من منظمات المجتمع المدني بتمويل ودعم من الجهات الحكومية الهادفة الى ترسيخ مبادئ المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة في المجتمع والتنمية.
10- عدد فرص التشغيل السنوية المخصصة للمرأة ضمن خطة التشغيل الوطنية.
11- عدد الدورات التدريبية والتاهيلية السنوية الموجهة لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً.
12- النسبة السنوية لعدد النساء المشمولات بمظلة الامان الاجتماعي.

القسم الثاني: الشباب :

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/ مؤشرات تحقيق الاهداف:

1- تخفيض نسب البطالة بين الشباب بنسبة 10% سنوياً مع التركيز على المناطق الريفية ولكلا الجنسين.
2- أعداد (5) برامج سنوية تهدف الى تعميق فكرة النوع الاجتماعي بين الشباب وبما يؤمن تفاعلاً بناءاً مابين الذكور والإناث في الحياة الاجتماعية.

3- زيادة مشاركة الشباب بنسبة (2%) سنوياً في وضع السياسات والبرامج الخاصة بهم التي تعدها وتنفذها وزارة الثقافةوالشباب وتمكينهم من الإسهام في جميع مجالات التنمية.
4- تنفيذ (5) دورات تدريبية سنوياً لتطوير القيادات الشبابية كي تأخذ دورها في عملية النهوض الحضاري للاقليم.
5- اعداد وتطوير السياسات الاجتماعية الحالية وفقاً للحاجات المستجدة وبما يؤمن مشاركة فعالة لمنظمات المجتمع المدني في حل مشكلات الشباب خلال العام الاول من تنفيذ الخطة.
6- زيادة عدد مراكز الشباب ومراكز الترويح بنسبة (25%) خلال (5) اعوام وفي المحافظات كافة وبما يؤمن تثقيف الشباب وإشغالهم بأنشطة مثمرة وبناءة.
7- أعداد برنامج شامل خلال العام الاول من الخطة يهدف الى استيعاب الشباب المهاجر والعمل على توفير فرص عمل تحقق له الحياة الكريمة.
8- زيادة التخصيصات في الميزانية العامة للحكومية بالنسبة التي تقترحها وزارة الثقافة والشباب لتنمية قدرات الشباب بما يمكنهم من المساهمة الفاعلة في العملية التنموية ومشاركتهم في الحياة العامة.
9- أعداد ورقة عمل شاملة خلال العام الاول من الخطة تهدف الى زيادة فعالية برنامج تنمية الشباب من خلال تبني نهج تكاملي لربط أهداف البرنامج بعضها ببعض.

2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1- عدد البرامج السنوية المنفذة لترسيخ مبادئ المساواة بين الجنسين والمخصصة للشباب.
2- النسبة السنوية لمشاركة الشباب في وضع السياسات والبرامج الخصة بهم.
3- عدد الدورات التدريبية والتاهيلية السنوية المنفذة لتطوير القيادات الشبابية ودعم برامج تمكين الرياديين منهم.
4- النسبة المؤية السنوية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ النشاطات الهادفة الى حل مشكلات الشباب.
5- النسبة السنوية لزيادة عدد مراكز الشباب في المحافظات.
6- عدد النشاطات المنفذة لاستيعاب الشباب واثرها في التقليل من معدل الهجرة بينهم.
7- النسبة السنوية للتخصيصات المالية الحكومية الموجهة لتنمية قدرات الشباب.
8- المعدل السنوي للبطالة بين الشباب.

القسم الثالث/ الفئات المجتمعية الهشة :

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1- معالجة الآثار والأعباء الناجمة عن ضعف السياسات الحكومية وتدني الاهتمام المجتمعي بشريحة الفئات الهشة من الأرامل والأيتام والمعوقين وغيرهم والعمل على تعديل تلك السياسات خلال سنة واحدة.
2- أصدار نظام او تشريع قانوني فعال أو تعديل الحالي للإعانات الاجتماعية خلال السنتين الاولى من الخطة.
3- الالتزام بتنفيذ أستراتيجية تخفيف الفقر التي تم اقرارها، وتحقيق الاهداف الواردة فيها خلال 5 سنوات.

القسم الرابع: ذوي الشهداء والمؤنفلين والسجناء السياسين:

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/ مؤشرات تحقيق الاهداف:

1- أحياء مناسبات تخليد وتكريم الشهداء وضحايا الابادة الجماعية من خلال زيادة البرامج الاعلامية المحلية بنسبة 50% واقامة النصب التذكارية بنسبة 40% واقامة المراسيم التخليدية بنسبة 100% خلال 5 اعوام.
2- تعزيز حزمة الخدمات المتنوعة المقدمة لذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية على النحو الاتي:
3- توسيع عدد المرضى والمحتاجين للرعاية الطبية للعلاج خارج الاقليم بنسبة 10% سنوياً، وتغطية الاحتياجات الطبية والصحية داخل الاقليم بالكامل 100% خلال 5 اعوام.
4- زيادة منح قطع الاراضي والوحدات السكنية للمشمولين بها بنسبة 20% سنوياً حتى تغطية العدد الاجمالي خلال 5 اعوام.
5- زيادة عدد المشمولين بالخدمات التعليمية والدورات التدريبية والتاهيلية بنسبة 10% سنوياً.
6- توسيع عمليات جمع الحقائق وتوثيقها ودعم القدرات والخبرات المحلية بضمنها اعداد الدراسات الميدانية بنسبة 5% سنوياً.
7- توسيع جهود التعريف بحجم وبشاعة الجرائم المرتكبة بحق الشعب الكوردستاني محلياً واقليمياً ودولياً عن طريق زيادة عدد المؤتمرات والندوات والمعارض والزيارات الميدانية وتشكيل الهيئات الاستشارية وبنسبة 5% سنوياً.

2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1- النسبة السنوية لعدد مناسبات تخليد وتكريم الشهداء وضحايا الابادة الجماعية والنصب المقامة والبرامج الاعلامية المنفذة.
2- النسبة السنوية للخدمات الطبية والعلاجية المقدمة لذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية داخل وخارج الاقليم.
3- النسبة السنوية لعدد الاراضي والوحدات السكنية الموزعة لذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية.
4- النسبة السنوية لعدد الطلاب المشمولين بالخدمات التعليمية ولمختلف المراحل الدراسية من ذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية.
5- النسبة السنوية لعدد النشرات والتقارير المعدة والمنشورة المتضمنة عرض الوثائق والادلة والمقتنيات الخاصة بالشهداء والضحايا.
6- النسبة السنوية لعدد المقابر الجماعية المكتشفة وتحديد الشهداء والضحايا وتوثيق الادلة والمقتنيات.
7- النسبة السنوية لعدد المؤتمرات والندوات والمعارض الهادفة الى التعريف بجرائم النظام البائد.

القسم الخامس/الفقر والبطالة:

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/ مؤشرات تحقيق الاهداف:

1- توفير عوامل لزيادة إنتاجية العمل الزراعي للفقراء بنسبة 5% سنوياً .
2- وضع برنامج إقراض لأنشطة مدرة للدخل للفقراء خلال العام الاول من تنفيذ الخطة.
3- إصدار نظام لمراجعة الحد الأدنى للأجر اليومي وفقاً لتغيرات خط الفقر الوطني خلال العام الاول من تنفيذ الخطة.
4- أنشاء مكاتب تشغيل فعالة يسهل وصول الفقراء إليها لايقل عددها عن (25) مكتباً خلال العامين الاولى من تنفيذ الخطة وفي المحافظات كافة.
5- تخصيص المبالغ اللازمة لتوفير الدعم الحكومي لمبادرات المجتمع المدني المساندة للفقراء يتقرر مبلغها سنوياً حسب ما تقترحه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

6- إنشاء أو تفعيل ما لايقل عن (5) مراكز حرفية مسائية وبرامج تدريب سريعة للفقراء في مهن مدرة للدخل خاصة للفقراء خلال العامين الاولى من تنفيذ الخطة.
7- شمول ما لايقل عن 10% من العوائل الفقيرة بخدمات الرعاية الصحية الأولية سنوياً.
8- شمول (25%) من المناطق الفقيرة بخدمات الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي سنوياً.
9- تغطية (20%) من المناطق الفقيرة بنشاطات برنامج التحصين الموسع سنوياً
10- وضع برنامج لتقوية الصحة الإنجابية للفقراء خلال العام الاول لتنفيذ الخطة.
11- إصدار قانون وتعليمات إلزامية التعليم الأساسي وتفعيله، خاصة في المناطق الريفية والإحياء السكنية الفقيرة.
12- تغطية (90%) من المناطق الفقيرة بخدمات التعليم الاساسي والاعدادي عن طريق إنشاء المدارس بالاعداد الكافية خلال (5) اعوام.
13- تعديل قانون وتعليمات شبكة الرعاية الاجتماعية وربطها بتسجيل أطفال الأسر المشمولة بالإعانة بالتعليم الأساس.
14- زيادة إجراءات وأنشطة خفض أعداد الأميين في المناطق الفقيرة بنسبة (20%) سنوياً
15- إعداد وتطبيق مناهج لربط التعليم المهني بسوق العمل خاصة في القطاع الزراعي والريفي.
16- أقرار برنامج حكومي لبناء وحدات سكنية ملائمة للفقراء بشروط ميسرة تخصص له المبالغ باقتراح من وزارة الاعمار والاسكان خلال العامين الاولى من تنفيذ الخطة.
17- اعادة النظر وتفعيل تنفيذ الإجراءات التي تكفل حسن تطبيق نظام شبكة الرعاية الاجتماعية خلال العام الاول من تنفيذ الخطة.
18- اصدار التعليمات التي تلزم بإستخدام خط الفقر الوطني في تحديد الفئات المستهدفة بالإعانة خلال العام الاول من تنفيذ الخطة.
19- أعداد برنامج موجه نحو معالجة العوامل المسببة لانخفاض معدلات التحاق البنات في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في المناطق الفقيرة خلال العام الاول من تنفيذ الخطة.
20- إعداد وتنفيذ (25) برنامج تدريبي سنوياً مخصصة للنساء الفقيرات لزيادة فرص العمل المتاحة لهن.

2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1- المعدل السنوي لانتاجية عمل الفقراء حسب القطاعات الاقتصادية وبالاخص العاملين في القطاع الزراعي.
2- عدد القروض المقدمة للفقراء ضمن برنامج الاقراض الوطني للنشاطات المدرة للدخل المخصص للفقراء.
3- العدد السنوي لمكاتب تشغيل الفقراء والاعداد السنوية للمستفيدين منها.
4- العدد السنوي للمبادرات المنفذة من منظمات المجتمع المدني لمساندة الفقراء والممولة والمدعومة من الجهات الحكومية.
5- العدد السنوي لمراكز التدريب السريع المسائية لتأهيل الفقراء للمهن المدرة للدخل والعدد السنوي للمستفيدين منها.
6- العدد السنوي من الفقراء المستفيدين من مراكز الرعاية الصحية الاولية.
7- النسبة السنوية لشمول المناطق الفقيرة بخدمات الماء الصالح للشرب والصرف الصحي.
8- النسبة السنوية لعدد الفقراء المشمولين ببرنامج التحصين الموسع.
9- النسبة السنوية لعدد الفقراء المشمولين ببرنامج تقوية الصحة الانجابية.

10- العدد السنوي لابناء الفقراء الملتحقين بالتعليم الاساسي والاعدادي والمستمرين بالدراسة وبالاخص الاناث منهم.
11- العدد السنوي للمدارس المؤسسة في المناطق الفقيرة.
12- النسبة السنوية لانخفاض معدل الامية بين الاسر الفقيرة.
13- العدد السنوي للوحدات المنفذة في المناطق الفقيرة.
14- العدد السنوي من الفقراء المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية.
15- العدد السنوي للنساء الفقيرات المشاركات ببرامج التدريب والتاهيل.
16- النسبة السنوية لتنفيذ اهداف الاستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر.

الادارة الرشيدة والحكومة الالكترونية:

التقييم والمتابعة الاستراتيجية:

1/مؤشرات تحقيق الاهداف:

1- تفويض السلطات والصلاحيات للوزارات وادارة المحافظات تدريجياً على اساس متطلبات عملها الاساسية وبما لايقل عن 35% سنوياً، خاصة تلك السلطات والصلاحيات التي تساهم في تفعيل عمليات تنفيذ مؤشرات تحقيق الاهداف الواردة في محاور هذه الخطة الاستراتيجية، ووفقاً للاطر القانونية والتشريعية.
2- اصدار قانون الادارة المالية للاقليم.
3- اصدار قانون منع التدخل الحزبي في عمل المؤسسات الحكومية.
4- اصدار قانون كشف الذمم والمصالح المالية لاصحاب المناصب الوزارية وذوي الدرجات الخاصة.
5- اصدار قانون العمل الجديد والغاء القانون القديم.
6- الالتزام بتطبيق تعليمات قانون العقود والمناقصات النافذ بنسبة 100%، واصدار التعليمات الواضحة لتخويل الجهات الرقابية الحكومية في متابعة التطبيق الكامل له، وازامها باعداد تقارير فصلية وسنوية عن نتائج المتابعة.
7- اصدار التعليمات الخاصة بتاسيس مجلس الخدمة المدنية العامة في الاقليم.
8- زيادة مشاركة الموظفين الحكوميين بالدورات التدريبية (داخل وخارج الاقليم) بنسبة 10% سنوياً، على ان تعزز الميزانيات المالية للوزارات بالتخصيصات اللازمة لتحقيق ذلك.
9- اعداد استراتيجية وطنية للتدريب خلال العام الاول لتنفيذ هذه الخطة، وتوفير الدعم الفني والمالي الذي تقترحه وزارة التخطيط لزيادة قدرة مركز التدريب التابع لها على توسيع خدماته التدريبية لعموم موظفي الحكومة.

2/مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف:

1- النسبة السنوية لعدد الصلاحيات المفوضة للوزارات وادارة المحافظات.
2- صدور قانون الادارة المالية للاقليم.
3- صدور قانون منع التدخل الحزبي في عمل المؤسسات الحكومية.
4- صدور قانون الكشف عن الذمم والمصالح المالية لاصحاب المناصب الوزارية وذوي الدرجات الخاصة.
5- صدور تعليمات تخويل الجهات الرقابية الحكومية (هيئة النزاهة والمفتشين العامين وديوان الرقابة المالية وغيرها) بمتابعة تطبيق تعليمات وبنود قانون العقود والمناقصات الحكومية.
6- صدور تعليمات استحداث مجلس الخدمة المدنية العامة في الاقليم
7- العدد السنوي لمعاملات تقديم الخدمات العامة المبسطة اجراءاتها، موزع حسب الوزارات.
8- الزيادة السنوية للتخصيصات المالية المرصدة لمركز التدريب في وزارة التخطيط.

المصطلحات

رأس المال الثابت :
مال تنتهي منفعته الاقتصادية بأستعماله مرة واحدة أو مرات قليلة , بل يمكن أستخدامه مرات في الانتاج كالآلات والارض والمباني .

السياسة المالية :
تعني السياسات المالية بدراسة الأوجه والمسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي الانفاقي والايرادي وميزانية الدولة وقيامها بعمليات الاقتراض وكيفية أستخدامها لهذه الانشطة في التأثير على المجرى العام الاقتصادي .

السياسة الاقتصاية :
يقصد بالسياسة الاقتصادية بصفة عامة كل ما يتعلق بأتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف أقتصادية وأجتماعية معينة , والبحث عن أفضل الطرق الموصلة الى تحقيق هذه الاهداف .

التنمية االاقتصادية :
عملية بموجبها تستخدم دولة نامية مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي الى زيادة مطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من الدخل والخدمات وتتطلب التنمية التغلب تدريجيا على المعوقات الاقتصادية وتوافر رؤوس الاموال والخبرة الفنية والتكنولوجيا .

رأس المال :
الاصول المادية التي تستخدم في أنتاج الثروة أو القيام بالخدمات الاقتصادية وقد يكون رأس المال نقديا يتخذ صفة السيولة , أو عينيا كعنصر من الانتاج .

الرعاية الصحية :
يتصرف مفهوم الرعاية الصحية في المجتمع الى توفير كافة مستويات الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية والتأهيلية , وتختص الاولى بتوفير الخدمات اللازمة لحماية الافراد والمجتمع من الامراض الوبائية , علاوة على نشر الوعي الصحي .

الرعاية الاجتماعية :
الرعاية الاجتماعية هي مجموعة الانشطة التي تستهدف توفير الحاجات الاساسية للأفراد والجماعات لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية , وتقديم الرعاية والحماية للفئات المحتاجة بما يمكن الافراد والأسر من تنمية قدراتهم وتطوير مستوى معيشتهم وتحسين نوعية حياتهم وحل مشكلاتهم , والاعتماد على أنفسهم , وتكيفهم مع المجتمع .

تنمية الموارد البشرية :
يقصد بتنمية الموارد البشرية عنصرين اساسيين هما : خلق المهارات واستخدامها . أي أنها عملية تعني بالكم والكيف معا , سواء من خلال الزيادة العددية للقوى العاملة , أو عن طريق اعدادها وتزويدها بالمعارف والخبرات اللازمة لاستخدامها على الوجه الامثل .

الناتج القومى الاجمالى (GNP) :
قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية محدودة من الموارد الاقتصادية الممتلكة من قبل مواطني البلد سواء كان الانتاج داخل البلد او خارجه .

الناتج المحلي الاجمالي (GDP) :
قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية مجدودة داخل حدود البلد سواء كانت الموارد المستخدمة في الانتاج ممتلكة من قبل المواطنين أو الاجانب .

البطالة :
تعني البطالة بأن الاقتصاد لا يعمل بكامل طاقته الانتاجية المتاحة أو يعني وجود عدد كبير من الاشخاص العاطلين عن العمل في مجتمع من المجتمعات.

العمل :
جميع المجهودات الفكرية والجسدية التي تستخدم في أنتاج السلع والخدمات .

النمو الاقتصادي :
زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي , دون ربط بالضرورة بحدوث تغيرات أقتصادية واجتماعية

التنمية :

تغيرات عميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع المحلي .

التضخم :

أرتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محدودة والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر .

سياسة التوظيف :

هي العملية الادارية المستمرة التي تقتضي تحديد الاحتياجات من القوى البشرية القادرة والراغبة والمتاحة للعمل واختيار العناصر الافضل منها واعدادها للعمل والاستمرار فيه بما يكفل تلبية أهداف المؤسسات والمصالح ومن ثم أهداف المجتمع .

التنمية الاجتماعية :

التنية الاجتماعية هي عملية يقصد بها بناء مجتمع يتسم بخصائص , ويتميز بصفات تتيح لأفراده أقصى درجات الرفاه وأفضل أنماط المعيشة ووفقا لهذا التعريف , فأنها عملية تنطوي على توفير متطلبات الانسان بكافة أبعادها , بدأ من غرس القيم الأصلية , وترسيخ الهوية الوطنية , وأنتهاء بتحقيق المشاركة الايجابية وتحمل المسؤلية الاجتماعية .

الدخل :

عبارة عن العائد الدوري الذي يحصل عليه الفرد في نهاية كل فترة زمنية محددة .

الاستثمار :

هو توجيه المدخرات نحو استخدمات تؤدي الى اشباع حاجة أو حاجات اقتصلدية .

القوى العاملة :

هي ذلك الجزء من السكان الذي يمكن استغلاله في النشاط الاقتصادي , ويشمل جميع الافراد الذين بلغوا السن التي يجوز فيها تشغيلهم , كما يشمل الافراد الذين لا يعملون بصفة مؤقتة .

متوسط دخل الفرد :

نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي .

اعادة توزيع الدخل :

الجهود التي تقوم بها الدولة لتصحيح عدم المساوة بين دخول الافراد .

معدل البطالة :

يقيس هذا المعدل حجم البطالة على أساس نسبتها المئوية لمجموع القوى العاملة في الاوقات التي يراد فيها ذلك بحيث تبين حجم البطالة وتطورها خلال سلسلة زمنية .

دخل قومي :

مجموع الايرادات الصافية العائدة من عوامل الانتاج في فترة زمنية معينة , وهي عادة سنة وتساوي القيمة الصافية للأنتاج القومي أو القيمة المضافة الى الاقتصاد القومي في هذه الفترة .

التصحر:

هو تعرضالأرضللتدهور في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، مما يؤديإلى فقدان الحياة النباتية والتنوع الحيوي بها، ويؤدي ذلك إلى فقدانالتربةالفوقية ثم فقدان قدرة الأرض على الإنتاج الزراعي ودعم الحياة الحيوانيةوالبشرية. ويؤثر التصحر تأثيراً مفجعاً على الحالة الاقتصادية للبلاد، حيثيؤدي إلى خسارة تصل إلى 40 بليون دولار سنويًا في المحاصيل الزراعيةوزيادة أسعارها.

الخاتمة

بعد القاء الضوء على الظروف التي اعتدت فيها خطة التنمية و التحد يات التي تعاملت معها الخطة على الصعيدين المحلي و الدولي استعرضت الصفحات السابقة بايجاز من اهم ماتضمنته الخطة من توجهات و اولويات تنموية و اليات تنفيذية و سياسات و برامج لتحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة مواصلة مسيرة الخير و التطور الاقتصادي و الاجتماعي و لا بد من التنمويه بالجهد و التعاون الممثمر الذي بذل من قبل جميع الجهات الحكومية و الخاصة التي اسهمت في اعداد هذه الخطة .